



جمهورية مصر العربية
مجمع اللغة العربية

كِتَابُ الْأَلْفَاظِ وَالْأَسَالِيبِ

ما نظرت فيه لجنة الأصول ولجنة الألفاظ والأساليب ، وعرض على مجلس
المجمع ومؤتمره . من النورة الخامسة والثلاثين إلى النورة الحادية والأربعين

أعد السادة والتعليق عليها

مصطفى مجازي

الراغب ألسام بالجمع

محمد شوقي أمينة

عضو المجمع



جمهورية مصر العربية
مجمع اللغة العربية

كِتَابُ الْأَلْفَاظِ وَالْأَسَالِيبِ

ما نظرت فيه لجنة الأصول ولجنة الألفاظ والأساليب ، وعرض على مجلس
الجمع ومؤتمره . من الدورة الخامسة والثلاثين إلى الدورة العادية والأربعين

أعد السادة والتطبيق عليها

مصطفى مجازي

المراقب العام بالمجمع .

محمد شوقي أمين

عضو المجمع

تقديم

ليس من شك في أن اللغة العربية قد تطورت على أقلام كتابها في العصر الحديث ، طوعا لتطور الحياة الحاضرة ، وتقسما في مختلف مناحيها الثقافية والاجتماعية بوجه عام ، وقد كان من أثر هذا التطور أن نشأت ألفاظ وتراكيب تختلف في أوضاعها ودلالاتها عن أصولها في العربية المعجمية المأثورة .

وكان من البدهة أن يجد هذا التطور صدى في المجمع ، إذ كان على رأس أغراضه .
المحافظة على سلامة اللغة العربية ، والعرض على ملاءمتها لحاجات الحياة .

وقد تمثلت عناية المجمع بالألفاظ والتراكيب المستحدثة في الكتابة العامة ، في صلب قانونه ، وفي نصوص قراراته ، وفي تقسيم لجانه ، وفيما عرض عليه من عشرات البحوث والدراسات ، وفيما انتهى إليه من تخريج جملة وافرة من الألفاظ والأساليب التي تدور بها أقلام الكتّابين .

وفي مطبوعات المجمع من مجموعات محاضرات جلساته ، ومن أجزاء مجلته ، تسجيل ذلك كله .

ولما أخرج المجمع الجزء الأول من « كتاب في أصول اللغة » ، جعل فيه قسما خاصا بالألفاظ وأساليب عربية ومعربة ، أقرها المجمع فيما بين الدورة التاسعة والعشرين والدورة الرابعة والثلاثين .

وفي هذا الكتاب الذي تقدمه اليوم للقارئ جملة من الألفاظ والأساليب ، عرضت فيما بين الدورة الخامسة والثلاثين والدورة الحادية والأربعين ، منها ما درست لجنة الأصول ، ومنها ما درست لجنة الألفاظ والأساليب ، وهي اللجنة التي جدد تأليفها منذ بضع سنوات ، وأعضاؤها الذين اشتركوا في الدراسة هم بحسب الترتيب الهجائي للأسماء :

• الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس

• الأستاذ الدكتور أحمد بدوي

• الأستاذ الدكتور أحمد الحوفي

(٥)

- الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن ناج
- الأستاذ عبد السلام محمد هارون
- الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي
- الأستاذ علي النجدي ناصف
- الأستاذ محمد شوقي أمين
- الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين
- الأستاذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد
- الأستاذ مصطفى مرعي
- وتولى التحرير للجنة الأستاذ فتحي جمة

ولما عرضت تجارب الطبع للمراجعة اشترك في مراجعتها الاساتذة : عبد الوهاب السيد عوض الله رئيس التحرير بالمجمع ، وعبد مصطفى درويش ، وعبد الصمد علي محروس المحرران الاولان بالمجمع .

والرجاء أن يكون في اخراج هذا الكتاب ما يحقق هدف النظر فيه ، من اشراك الباحثين في الوقوف على ما حوى من تحييص وتوجيه ، ومن عون الكاتبين على الاطمئنان الى سلامة ما تجرى به الأقلام .

مصطفى حجازي

محمد شوقي أمين

أولاً - الفهرس الاجمالى للقراءات:

صفحة	تقديم
١	١ - دخول « قد » على المضارع المنفي بـ « لا »
١١	٢ - استعمال « خاصة » و « خصوصا »
١٢	٣ - جواز استعمال « انقدم الشيء »
١٦	٤ - رئيسي
٣٣	٥ - « اتجب » بمعنى « تولد »
٣٤	٦ - العروب مصدر لهرب
٣٥	٧ - الصمود بمعنى الثبات
٣٦	٨ - مدخول الباء في « بدلت كذا بكذا »
٣٨	٩ - ذكر « ذا » بعد « كم »
٤٥	١٠ - جواز قول الكتاب : « فعلت كذا رفعا عنه »
٤٧	١١ - جواز قول الكتاب : « حدث هذا أثناء كذا »
٤٨	١٢ - جواز قول الكتاب : « هل هذا الأمر يعجبك »
٤٩	١٣ - جواز قول الكتاب : « جاؤا واحدا واحدا »
٥٠	١٤ - جواز قول الكتاب : « هب اتي فعلت كذا »
٥١	١٥ - تصويب « التارجع » بمعنى « الترحج أو الارتجاج »
٥٢	١٦ - جواز قول الكتاب : « أكثر من واحد » وما أشبهه
٦٣	١٧ - جواز قول الكتاب : « ها أنا أفعل » وشبهه
٧٣	١٨ - جواز قول : « الباب العشرون » ونحوه
٧٩	١٩ - جواز قول الكتاب : « العيد الخمسين » وشبهه
٨٤	٢٠ - جواز قول الكتاب : « العشرينيات » ونحوه
٨٥	٢١ - جواز قول الكتاب : « عاش الأحداث » ونحوه
٨٨	٢٢ - تصويب قول الكتاب : « انقدر الجندي لا سيما وهو في الميدان » ونحوه
٩٣	٢٣ - جواز قول الكتاب : « ثار عند الحكم »
٩٤	٢٤ - جواز قول الكتاب : « مشى بصورة جيدة »
٩٥	٢٥ - جواز قول الكتاب : « هو الآخر » أو : « هي الأخرى »
٩٧	٢٦ - قول الكتاب : « عدد الطلاب بما فيهم الغائبون أربعون طالبا » (رده القلزم)
١٠١	٢٧ - جواز قول الكتاب : « حضر حوالي عشرين طالبا »

صفحة

- ٢٨ - اجازة قول الكتاب : « لا أعرف ما إذا كان قد حدث هذا » ونحوه (رفضه المؤتمر) ١٢٣
- ٢٩ - جواز قول الكتاب : « قبل بالأمر » ١٢٩
- ٣٠ - جواز قول الكتاب : « اعتذر عن الحضور » (رده المجلس والمؤتمر) ... ١٣٣
- ٣١ - جواز قول الكتاب : « والألا كان كذا » أو : « لتمنى كذا » ونحوه ... ١٣٨
- ٣٢ - جواز قول الكتاب : « قلت له أن يفعل » ١٤٦
- ٣٣ - جواز قول الكتاب : « فلان خطيباً أعظم منه كاتباً » ١٥١
- ٣٤ - اجازة قولهم : « ملاك » بمعنى « ملك » ١٥٤
- ٣٥ - تصحيح لفظ « الأقصوة » بمعنى « القصة القصيرة » ١٥٩
- ٣٦ - تصحيح كلمة « الوقائع » بمعنى « الأحداث » ١٦٢
- ٣٧ - مدلول نحو قولهم : « شرق كذا » و « شرقى كذا » ١٦٤
- ٣٨ - صحة قولهم : « ملء » بمعنى « مملوء » ١٧٢
- ٣٩ - تصحيح لفظ « المنزلة » ١٧٥
- ٤٠ - جواز قولهم : « من على المنابر » ١٧٨
- ٤١ - جواز قولهم : « كاد الأمر لا يتم » ١٨٢
- ٤٢ - جواز قولهم : « ما كنت ادخل حتى استقبلنى رب البيت بالترحاب » (اعاده المؤتمر الى اللجنة) ٢٠٣
- ٤٣ - جواز قولهم : « سار عبر البحار » أو « الصحارى » أو « كان التصرف المعارك عبر التاريخ » ٢٠٤
- ٤٤ - جواز قول الكتاب : « فلان أحسن من ذى قبل » ٢١٠
- ٤٥ - وجوه استعمال « حسب » ٢١٣
- ٤٦ - اجازة استعمال ، الكفاة ، والكفاء : لعنى الكفاية ، والكفاى ... ٢١٩
- ٤٧ - اجازة قولهم : « سداد الدين » ٢٢٢
- ٤٨ - جواز قولهم : « تربوى » و « تمبوى » ٢٢٦
- ٤٩ - جواز قولهم : « كل عام واتم بخير » ٢٢٩

ثانيا - الفهرس التفصيلي للمحتويات

صفحة	
١	- دخول « قد » على المضارع النفي بـ « لا »
	نص القرار :
٢	(١) تصويب : « قد لا يكون » الأمر سيرا - الأستاذ عباس حسن
٤	(٢) « هود إلى الحديث في (قد) الحرفية » الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي
٢	- استعمال « خاصة » و « خصوصا »
١١	نص القرار :
٢	- جواز استعمال « انعدم الشيء »
١٢	نص القرار :
١٣	(٣) تحقيق لفظ (انعدم) - الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي
١٥	(٤) تمة الكلام في لفظ (انعدم) - الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي
٤	- رئيسي .
١٦	نص القرار :
١٧	(٥) الأول في (رئيسي) - الأستاذ محمد سواي أمين
٢٢	(٦) بحث لغوي في استعمال صيغتي : (رئيسي ، ورئيسي) - الأستاذ عباس حسن
٢٨	(٧) قول « رئيسي ، ورئيسي » - الأستاذ محمد خلف الله أحمد
٥	- « اتجب » بمعنى « ولد » .
٢٣	نص القرار :
٦	- العرب مصلحا لعرب .
٢٤	نص القرار :
٧	- الممود بمعنى الثبات .
٢٥	نص القرار :
٨	- مدخول الجاء في « بدلت كلها بكلا » .
٢٦	نص القرار :
٢٧	(٨) صحة دخول باء الجر على التروك وعلى الماخوذ - الأستاذ عباس حسن
٩	- ذكر « لا » بعد « كم » .
٢٨	نص القرار :
٢٩	(٩) « كم لا نصحتك » - الأستاذ الشيخ محمد علي التيجار
٤٢	(١٠) تحرير القول في عبارات ثلاث - الأستاذ محمد شوقي أمين

- ١٠ - جواز قول الكتاب : « فعلت كذا ولما عت » .
 نص القرار :
 ٤٥ (١١) حول تعبير : ولما عن كذا - (المن) هنا في معنى (المن) - للأستاذ عباس
 ٤٦ حسين
 ١١ - جواز قول الكتاب : « حدث هذا أثناء كذا » .
 نص القرار
 ٤٧ ١٢ - جواز قول الكتاب : « هل هذا الأمر سيجب ؟ » .
 نص القرار :
 ٤٨ ١٣ - جواز قول الكتاب : « جاموا واحدا واحدا » .
 نص القرار :
 ٤٩ ١٤ - جواز قول الكتاب : « هب اني فعلت كذا » .
 نص القرار :
 ٥٠ ١٥ - تصويب « التارجح » بمعنى : « الترجيح أو الارتجاج » .
 نص القرار :
 ٥١ ١٦ - جواز قول الكتاب : « أكثر من واحد » وما أشبهه .
 نص القرار :
 ٥٢ (١٢) هل من الخطأ في اللفظ أن يقال : « كذا اسم لأكثر من واحد ؟ » -
 ٥٣ للأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج
 (١٣) قولهم : رأيت أكثر من مرة ، أو : أعمال الفعل التفصيل على غير ما
 ٥٤ للأستاذ محمد شوقي أمين
 ١٧ - جواز قول الكتاب : « ها أنا أفعل » وشبهه .
 نص القرار :
 ٦٣ (١٤) ها أنا ، أو : جواز الإخبار بغير اسم الإشارة عن المصغر السبوق بإداة
 ٦٤ التنبيه - للأستاذ محمد شوقي أمين
 ١٨ - جواز قول الكتاب : « الباب المشرون » ونحوه .
 نص القرار :
 ٧٣ (١٥) في اللفظ العقود - للأستاذ محمد شوقي أمين
 ٧٤ ١٩ - جواز قول الكتاب : « العيد الخمسين » وشبهه .
 نص القرار :
 ٧٩ (١٦) حول ما قيل في إيراد لزوم البناء في جمع المذكر السالم وما انتهى به
 ٨٠ للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي

- ٢٠ - جواز قول الكتاب : « المشرينات » ونحوها .
 نص القرار : ٨٤
- ٢١ - جواز قول الكتاب : « عاش الأحداث » ونحوه .
 نص القرار : ٨٥
- (١٧) توثيق قولهم : « عاش الأحداث » - للأستاذ الشيخ عطية السوالحي ٨٦
- ٢٢ - تصويب قول الكتاب : « أقدّر الجندى لاسيما وهو في الميدان » ونحوه .
 نص القرار : ٨٨
- (١٨) إيراد الطمأنينة في قول بعض المتكلمين : « لاسيما والأمر كذا » - للأستاذ الشيخ عطية السوالحي ٨٩
- ٢٣ - جواز قول الكتاب : « لار ضد السمك » .
 نص القرار : ٩٣
- ٢٤ - جواز قول الكتاب : « مشى بصورة جيدة » .
 نص القرار : ٩٤
- ٢٥ - جواز قول الكتاب : « هو الآخر » أو : « هي الأخرى » .
 نص القرار : ٩٥
- ٢٦ - قول الكتاب : « مدد الطلاب بما قيمه الفائزون أربعين طالبا » (رده المؤتمر) .
 نص القرار : ٩٧
- (١٩) من الأساليب الشائعة بين المتكلمين - للأستاذ الشيخ عطية السوالحي ٩٨
- ٢٧ - جواز قول الكتاب : « حضر حوالى عشرين بلانبا » .
 نص القرار : ١٠١
- (٢٠) حول قولهم : « حضر المؤتمر حوالى أربعين عضوا »
 في المجلس حوالى أربعين عضوا - للأستاذ الشيخ عطية السوالحي ١٠٣
- (٢١) إبطال : أن الفاعل محذوف ، أو : أن الفاعل هو الغرض ، في مثل :
 « حضر المؤتمر حوالى أربعين عضوا » - للأستاذ محمد شوقي أمين ١٠٧
- (٢٢) الظاهر الحق فيما نسب إلى الكسائي من إجازته حذف الفاعل
 للأستاذ الشيخ عطية السوالحي ١١٣
- (٢٣) « حوالى » ومشكلاتها - للأستاذ فتحي جمعة ١١٧
- ٢٨ - إجازة قول الكتاب : « لا أصرف ما إذا كان قد حدث هذا » ونحوه
 (رفعه المؤتمر) .
 نص القرار : ١٢٣
- (٢٤) تحقيق قول الكتاب : « أريد أن أعرف ما إذا كان لي حصّة في هذه
 المصلحة » - للأستاذ الشيخ عطية السوالحي ١٢٥

- ٢٩ - جواز قول الكتاب : « قيل بالامر » .
نص القسرا :
١٢٩ (٢٥) جواز التعدية بالياء في قول الكتاب : « قيل به » ، مكان « قيله »
للاستاذ محمد شوقي أمين
١٣٠ ٢٠ - جواز قول الكتاب : « امتلر من الحضور » . (رده المجلس والمجلس)
نص القسرا :
١٣٢ (٢٦) امتلر عن الحضور - للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي
١٣٤ (٢٧) امتلر من الحضور - للأستاذ محمد شوقي أمين
١٣٧ ٢١ - جواز قول الكتاب : « والا لكان كذا » لو « فتنى كذا » ونحوه .
نص القسرا :
١٣٨ (٢٨) حول ما اشتهر من قولهم : هم في آمنين والا لما طلبوا بالاعدود
الائمة - ان اعطى الانسان ما طلب لتمنى لو يزداد - للأستاذ الشيخ
١٣٩ عطية الصوالحي
٢٢ - جواز قول الكتاب : « قلت له ان يفعل » .
نص القسرا :
١٤٦ (٢٩) الحكاية بالقول - للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي
١٤٧ ٢٣ - جواز قول الكتاب : « فلان غطيا اعظم منه كاتبا » .
نص القسرا :
١٥١ (٣٠) فلان غطا اكثر منه كاتبا - للأستاذ محمد شوقي أمين
١٥٢ ٢٤ - اجازة قولهم : « ملاك » بمعنى « ملك » .
نص القسرا :
١٥٤ (٣١) قول في « ملاك » - للأستاذ محمد شوقي أمين
١٥٦ ٣٥ - تصحيح لفظ « الاقصومة » بمعنى « القصة القصيرة » .
نص القسرا :
١٥٩ (٣٢) القول في « الاقصومة » - للأستاذ محمد شوقي أمين
١٦٠ ٣٦ - تصحيح كلمة « الوقائع » بمعنى « الاحداث » .
نص القسرا :
١٦٢ (٣٣) الوقائع - للأستاذ محمد شوقي أمين
١٦٣ ٣٧ - مداول نحو قولهم : « شرق كذا » و « شرقى كذا » .
نص القسرا :
١٦٤ (٣٤) مداول المنسوب الى احدى جهات الارض - للأستاذ الشيخ عطية
١٦٥ الصوالحي

- ١٦٩ مستجد شوقي أمين
- ٢٨ - صفة قولهم : « ملء » بمعنى « ملأه » .
- ١٧٢ نص القسراء :
- ١٧٣ (٣٦) القول في : ملء وملئة - للاستلاء معجد شوقي أمين
- ٣٩ - تصحيح لفظ « المنزلة » .
- ١٧٥ نص القسراء :
- ١٧٦ (٣٧) المنزلة - للاستلاء معجد شوقي أمين
- ٤٠ - جواز قولهم : « من على المنابر » .
- ١٧٨ نص القسراء :
- ١٧٩ (٣٨) من على المنابر - للاستلاء الشيخ عطية الصوالحي
- ٤١ - جواز قولهم : « كاد الأمر لا يتم » .
- ١٨٢ نص القسراء :
- ١٨٤ (٣٩) كاد - للاستلاء الشيخ عطية الصوالحي
- ١٨٩ (٤٠) معنى « كاد » في الإتيان ولي الثاني - للاستلاء الدكتور أحمد الحوفي
- ١٩٧ (٤١) استكمال القول في أسلوب « كاد » النافية - للاستلاء الشيخ عطية الصوالحي
- ٤٢ - جواز قولهم : « ما كنت أدخل حتى استقبلني وب البيت بالترحاب » (أملاء القدر إلى الجنة) .
- ٢٠٣ نص القسراء :
- ٤٣ - جواز قولهم : « سار عبر البحار » أو : « الصبحاري » أو « لا كان النصر عبر التاريخ » .
- ٢٠٤ نص القسراء :
- (٤٢) بحث قولهم : « سار عبر البحار » أو : « الصبحاري » - للاستلاء الشيخ عطية الصوالحي
- ٢٠٧ (٤٣) ملحق ببحث : « سار عبر البحار » أو : « الصبحاري » - للاستلاء على النجدي ناصف
- ٤٤ - جواز قول الكتاب : « فلان أحسن من ذي قبل » .
- ٢١٠ نص القسراء :
- ٢١١ (٤٤) من ذي قبل - للاستلاء على النجدي ناصف
- ٤٥ - وجوه استعمال « حسب » .
- ٢١٣ نص القسراء :
- (٤٥) حسب - للاستلاء معجد شوقي أمين
- (٤٦) حول قولهم : « قبضت مشرة فحسب »
- أو : « قبضت مشرة حسب »
- أو : « قبضت مشرة وحسب »
- ٢١٦ - للاستلاء الشيخ عطية الصوالحي

صفحة

- ٤٦ - اجازة استعمال : الكفاءة ، والكفاءة : معنى الكفاية ، والكفاي .
نص القرار :
٢١٩
- (٤٧) بين الكفاءة والكفاءة ، وبين الكفاءة والكفاي - للاستاذ على التحدى ناصب
٢٢٠ - اجازة تولهم : « سداد الدين » .
نص القرار :
٢٢٢
- (٤٨) سداد الدين - للاستاذ الشيخ خليفة المصالحى
٢٢٣
٨ - جواز تولهم : « توى » و « تموى » .
نص القرار :
٢٢٢
- (٤٩) كان نظامنا التوى نظاما دقيقا معكنا - للاستاذ على التحدى ناصب
٢٢٧ - جواز تولهم : « كل عام واتم بغير » .
نص القرار :
٢٢٩
- (٥٠) كل عام واتم بغير - للاستاذ على التحدى ناصب
٢٣٠
٢٣٢ (٥١) ملحق بذاكرة اسلوب (ال) عام واتم بغير - للاستاذ على التحدى ناصب

دخول « قد » على المضارع المنى : « لا »^(١)

« ترى اللجنة أنه لا مانع من دخول « قد » على المضارع المنى بـ « لا » ، وعلى هذا يصبح قولهم : « قد لا يكون كذا » . »

(٥) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس (في الدورة نفسها) ، وثقيا على البيان الخاص بالموضوع :

- في الجزء الأول من مجلة المجمع كتب الأستاذ أحمد المومني - رحمه الله - بحثاً عرض فيه : « من أين ما عرض - لقول بعض الكتاب : « قد يكون وقد لا يكون » ، وانتهى إلى تخطئة ذلك ، والاستفادة منه بـ « ربما » لا يكون . »
- وجاء الأستاذ الشيخ عطية السوالمى فكتب في الجزء الثامن عشر من المجلة بحثاً تحت عنوان : « (إعجاب ورد إلى صواب) والى فيه الأستاذ المومني على التخطئة ومخالفة في التصويب ، فلم يرتض (ربما لا يكون) . »
- ثم قدم الأستاذ عباس حسن إلى لجنة الأصول بحثاً له في التعبير ، وانتهى في بحثه إلى إجازته بناء على أدلة جاءت به .
- ثم عاد الأستاذ الشيخ السوالمى فقدم إلى اللجنة دراسة (قد) وما فعل عليه ، وانتهى إلى القطع بضاً قولهم : « قد لا يكون » واقتراح بدلا منه « قل أن يكون » .

ومع هذا :

- ١ - بحث الأستاذ المومني (منشور في مجلة المجمع - الجزء الأول) .
- ٢ - رد الأستاذ السوالمى (منشور في مجلة المجمع - الجزء الثامن عشر) .
- ٣ - مذكرة الأستاذ عباس حسن ، وعنوانها : « تصويب » : « قد لا يكون الأمر صواباً » .
- ٤ - مذكرة الأستاذ الشيخ عطية السوالمى ، وعنوانها : « خود إلى الحديث عن قد الحرفية » .

تصويب : « قد لا يكون » الأمر عسيرا^(١)

وأمثال هذا الأسلوب الذى دخلت فيه « قد » على مضارع منى بالحرف : « لا » ،
أو يغيره من الحروف النافية التى يصح أن تسمى المضارع

ليس من الخطأ اللغوى استعمال الأسلوب السالف ونظائره كما يتوهم ابن هشام ، ومن
ألف لُغَه من بعده ، حيث يصرح بمنع وقوع « لا » النافية فاصلة بين : « قد » ومدخولها
المضارع ، ومشرطاً أن يكون هذا المضارع مثبتاً .

لكن تصحيحه هذا - عند الكلام على مبحث : « قد » - ملغوع بأدلة عربية مسموعة ،
لا مجال لغمزها ، أو إضعاف الاستدلال بها على هدم ما يقول .

١ - من ذلك ما نقله أبو هلال العسكري فى كتابه : « الأمثال » - وهو مطبوع على
هامش كتاب : الأمثال للميدانى ، فى ص ١١٧ ج ٣ - ونص المثل كما سجله هو : (قد
لا يقاد فى الجمل) .

٢ - ونقل صاحب « لسان العرب » مثلاً قديماً آخر فى مادة : « ذام » ، ونصه : (قد
لا تُعلمُ الحسناء ذاماً) .

٣ - وفى بيت لقيس الجهني - وهو جاهلي - وقد نقله الآمدي فى كتابه : « المؤلف ،
ص ١٢٣ » - ونصه :

وَكُنْتُ مُسَوِّدًا فِينَا حَمِيدًا وَقَدْ لَا تَقْدُمُ الْحَسَنَاءُ ذَامًا

٤ - وكذلك فى بيت للأعشىميمون - وهو جاهلي ، أدرك ظهور الإسلام - فى
بيت له من قصيدته التاسعة والعشرين ، ص ١٩٥ من ديوانه ، ونصه :

وَقَدْ قَالَتْ قَتِيلَةٌ إِذْ رَأَتْنى وَقَدْ لَا تَعْلَمُ الْحَسَنَاءُ ذَامًا

٥ - وفي بيت للتجربين تُولب - وهو مخفوم - ونصه كما رواه السيوطي في شواهد
المنفى ص :

وأحبب حبيبك حباً رُوِيْداً فَعَدَّ لَا يُعُولُكَ أَنَّ تَصْنَعِماً

وهذه الرواية توافق رواية : « منتهى الطلب » المحفوظ بدار الكتب في المراجع الأدبية
(رقم ١٢٦٣٩) إلى غير هذا من الأمثلة المتعددة الفصيحة التي تقطع بصحة الاستعمال
السالف ، في غير ضعف ، ولا شلوذ ، ولا حاجة إلى تأويل .

ولم يكن ابن مالك مجانباً الصواب في « ألفيته » حين قال في آخر المذموم من الصرف :
« والمصرف قد لا ينصرف » ، وكذلك المناطقة العرب قبله بمئات السنين حين وضعوا
في مصطلحاتهم للقضية الجزئية : (قد يكون ، وقد لا يكون) .

« عود إلى الحديث في (قد) الحرفية »^(١)

(١) أقوال العلماء في (قد) الحرفية

(١) اللغويون :

١ - قال صاحب اللسان نقلا عن التهذيب :

و (قد) حرف يوجب به الشيء . كقولك : قد كان كذا وكذا ، والخبر أن تقول :
كان كذا وكذا ، فأدخل (قد) توكيدا لتصديق ذلك ، قال : وتكون (قد) في
موضع تشبيه (ربما) ، وعندها تحيل (قد) إلى الشك ، وذلك إذا كانت مع الياء والتاء والتون
والألّف في الفعل كقولك : قد يكون الذي تقول .

٢ - وقال صاحب القاموس وشارحه :

أما (قد) الحرفية (لأنها مختصة بالفعل) أهم من أن يكون ماضيا أو مضارعا
(المتصرف) فلا تلخل على جامد ، وأما قول الشاعر :

لولا الحياء وأن رأسي قد عصى فيه المثيب لزرت أم القاسم

فعسى فيه ليست الجامدة ، بل هي فعل متصرف ، معناها اشتد ، وظهر ، وانتشر كما
سيأتى (الخبرى) خرج بذلك الأمر ، فإنه إنشاء ، فلا تلخل عليه (المثبت) أشطره
الجمامير (للمجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس) قال شيبخنا : هذه كلها شروط في
دخولها على المضارع ، لأن غالب النواصب والجازم تقتضى الاستقبال المحض ، وكذلك
حرفا التنفيس ، و (قد) موضوعة للحال كما بين في الطول ، ولها ستة معان .

٣ - وفي الكليات ص ٢٩٣ :

(قد) مختصة بالفعل الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس .

(*) بحث للاستاذ الشيخ عطية الصوالحي - عفسو الجمع .

هؤلاء اللغويون منهم القديم والحديث ، وكلهم مجمعون على أن (قد) الحرفية لا تدخل إلا على الفعل المثبت ، ولذا عدّها النحاة من حروف الإثبات كما سيحيى عن صاحب التصريح^١ ، وعلى هذا يكون قولهم (قد لا يكون) مخالفاً لما قرّره اللغويون .

(ب) أقوال النحاة :

١- قال سيبويه في ج ١ ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ :

« هذا باب المعروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ، ولا تغيّر الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها » .

فمن تلك الحروف (قد) لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره ، وهو جواب لقوله (أَفْعَلْ ؟) كما كانت (ما فعل) جواباً (لهل فعل ؟) إذا أخبرت أنه لم يقع ولما يفعل ، وقد فعل : إنما هما لقوم ينتظرون شيئاً ، فمن ثم أشبهت (قد) (لَمَّا) في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل .

وابن عيسى يوضح قول سيبويه فيقول في ج ٨ ص ١٤٧ :

« قال سيبويه : وأما (قد) فجواب (هل فعل ؟) ، لأن المسائل ينتظر الجواب ، وقال أيضاً : وأما (قد) فجواب لقوله (لما يفعل) فنقول (قد فعل) ، وذلك أن المخبر إذا أراد أن ينفي ، والمحدث ينتظر الجواب قال : (لما يفعل) وجوابه في طرف الإثبات (قد فعل) ، لأنه إيجاب لما نفاه « وقول الخليل : هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر » يريد أن الإنسان إذا سأل عن فعل ، أو علم أنه متوقع أن يخبر به قبل (قد فعل) ، وإذا كان المخبر مبتدئاً قال : (قد فعل كذا وكذا) فأخبره » ١ . ٥

وعلاصة قول الخليل وسيبويه أن (قد) لا تستعمل إلا في طرف الإثبات ، لأنها لتقرير حدث الفعل وتحقيقه ، وإذا أريد طرف النفي استعمل حرف النفي مجرداً من (قد) لئلا يلزم التناقض .

٢- قال ابن مالك في التسهيل ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ :

وتكون (أى قد) حرفاً ، فتدخل على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال ، أو على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، لتقليل معناه ، وعليهما للتحقيق ، ولا تفصل من أحدهما بغير قسم .

٣- وقال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٤٧ :

وأما (قد) الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، وهى معه كالجزء ، فلا تفصل منه بشئ ، اللهم إلا بالقسم كقوله : أعاهد قد والله أوطأت عشوة وما قاتل المعروف فينا يعنف

٤- وقال الرضى فى ج ٢ ص ٢٢٣ :

وإنما انحص (قد) بالفعل ، لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع فى الماضى ، ومع التقليل فى المضارع .

وقال فى ج ٢ ص ٣٨٨ :

ولا تدخل على الماضى غير المتصرف كنتم ، ويئس ، وعسى ، وليس ، لأنها ليست بمعنى الماضى حتى يقرب معناها من الحال ، وتدخل أيضاً على الماضى المجرد من ناصب ، وجازم ، وحرف تنفيس ، فيضاب إلى التحقيق فى الأغلب التقليل .

وقال فى ج ١ ص ٢١٣ :

وأجاز الأندلسى على ضعف دخول (قد) فى الماضى التثنى (بما) نحو (ما قد ضرب أبوه) وليس بوجه ، لعدم السماع ، والقياس أيضاً ، لكون (قد) لتحقيق وقوع الفعل ، و (ما) لنفيه .

٥- وقال السيوطى فى الهمع ج ٢ ص ٧٧ :

(قد) حرف يختص بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، فلا تدخل على الجامد كمسى وليس ، ولا الإنشائى كنتم ويئس ، ولا التثنى ولا

المقرون بما ذكر ، وهى منه كالجزم ، ومن ثم لا يفصل منه بشئ ، فيصح أن يقال : (قد زيدا رأيت) إلا بقسم .

٦- وقال الكاليجنى فى شرحه للإعراب عن قواعد الإعراب ص ٥٧ :

(الثالث) منها (أى من أوجه قد) أن تكون حرف تحقيق ، أى : تدل على تحقيق مدلول مدلولها وتأكيده ، وهى مخصصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرى من جازم وتاضب وحرف تنفيس ، ولا يقع بينهما فاصل ، لكونه كالجزم منه إلا أن يكون قسما .

٧- وقال صاحب التصريح فى مسألة قرن جواب الشرط بالفاء ج ٢ ص ٣٥٠ :

.. والحاصل : أن الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطا : إما للاتيان ، أو لا اقترن بها من نفي أو إثبات .

١- فالأول ثلاثة أنواع : الجملة الاسمية ، والجملة الطلبية ، والجملة التى فعلها بجامد .

٢- والثانى ثلاثة أنواع أيضا : (ما ، ولن ، وإن) النافيات .

٣- والثالث ثلاثة أنواع أيضا : (قد ، والسين ، وسوف) .

قال يس : (قوله : والثالث ثلاثة أنواع إلخ) قال الدنوشرى : فيه جعل (قد ، والسين ، وسوف) إثباتا ، ومعناها أنها أدوات إثبات ، وهو ممنوع ، إذ قد يقال : (ما قد قام زيد ، وما سوف يقوم ، وما سيقوم) فليتمل . وقد تأملت فوجدت الصواب ما قال الشارح ، ومعناه : أن قد ، والسين ، وسوف ، حروف إثبات ، لا يكون الفعل بعدها إلا مثبتا . انتهى .

• • •

هذه أقوال جهمرة من النحاة تدل دلالة قاطعة على أن (قد) الحرفية لا تدخل إلا على فعل مثبت ، وتأتى أن يسبقها نفي ، فلا يقال (قد لا يكون) ولا (ما قد يكون) .

• • •

(٢) دفع الاحتجاج على صحة قول الناس : (قد لا يكون)

شاع أن قول الناس (قد لا يكون) ونحوه تركيب صحيح قياساً على ماورد من النصوص الآتية :

١- قولهم في المثل : « وقد لا يقاد في الجمل » .

٢- وقول أنس بن نواس المحاربي :

وكننتُ مُسَوِّدًا فِينَا حَمِيلًا وقد لا تَمُدُّ الحسنا ذاما

٣- وقول النمر بن قُؤِلب :

وأحب حبيبك حباً رويدا فقد لا يعولك أن تُصْرِمَا

وفي هذه النصوص نظر :

أما المثل فقد جاء في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ج ٢ ص ١١٧ حاشية لمجمع الأمثال ، مانصه :

« قولهم : قد لا يقاد في الجمل » ، يضرب للرجل يسن ويضعف ، فيتهاون به أهله . والمثل لسعد بن زيد مناة بن نجيم ، وذلك أنه كبير وضعف ، ولم يطق الركوب إلا أن يقاد به . فقال يوماً لمن يقوده ويقصر : « قد لا يقاد في الجمل » ، معناه : قد صرت لا يقاد في الجمل .

ويلاحظ من شرح أبي هلال لهذا المثل بقوله : « معناه قد صرت لا يقاد في الجمل » ، أن في المثل حذفاً ، وأن (قد) داخلة على فعل مقدر مثبت ، لأن الأمثال « استجيز من الحذف . ومضارع ضرورات الشعر فيها ما لا يستجاز في سائر الكلام » قاله المرزوقي في الفصيح^(١) .

ومما يؤيد أن في المثل برواية أبي هلال حذفاً : رواية الميداني له سالماً من الحذف ، فقد قال في مجمع الأمثال ج ٢ ص ٨٥ :

« لقد كنت لا يقاد في البحر »

ثم قال : يغضبه السن حين يعجز عن تسيير المركوب ، وأول من قاله سعد بن زيد مناة ، وكان سعد قد كبر حتى لم يطلق ركوب الجمل إلا أن يقاد به ، ولا يملك رأسه ، فكان صمصة يوما يقوده على جملة فقال سعد : « قد كنت لا يقاد بي الجمل » فأرسلها مثلاً .

هذا إلى أن الأمثال قد تخرج عن القياس ، فتضحى كما سمعت ، ولا يطرد فيها القياس^(١) ، ويؤيد هذا الحكم مقاله أبو القاسم الزجاجي في الإيضاح ص ١١٨ :

« إن الأمثال يحتمل فيها ما يحتمل في غيرها ، وتزال كثيراً عن القياس » .
وما قاله ابن جنى : « الأمثال تجري مجرى المنظوم في تحمل الضرورات » .

• • •

وإذا كانت الأمثال تتحمل الضرورات ، وتخرج عن القياس ، فيستجاز فيها من الحلف ما لا يستجاز في سائر الكلام ، إذا كانت كذلك فكيف يقاس عليها ؟ فالقياس على المثل غير صحيح .

وأما قوله : وقد لا تعدُّ الحسناء ذاماً^(٢) .

فليس بحجة ، لأن (تعلم) معناه (لاتجد) ونفي النفي إثبات ، فمعنى (لاتعلم) هو معنى تجد ، وكأنَّ الشاعر قال : قد تجد الحسناء ذاماً ، وعلى هذا تكون (لا) جزءاً من الفعل فلا تعد فاصلة ، فليس في البيت مخالفة ، لأن (قد) فيه داخلة على فعل مثبت ، وهو بابها .

• • •

وأما بيت النمر بن تَوَلِّب الذي نُسبت روايته إلى السيوطي في شرح شواهد المنى بالرواية الآتية :

وأحبه حببيك حباً رويذا فقد لا يعرفك^(٣) أن تصبرها

(١) المزهر ج ١ ص ٤٤٨

(٢) اللام : التيب .

(٣) يعرفك : يفتلك .

فلا يقبل الاحتجاج به ، ولا القياس عليه ، فقد رواه ثلاثة ثقات برواية أخرى هي :

وأحب حبيبك حبا رويذا فليس يحولك أن تَصْرِمَا

والرواة الثلاثة هم : ابن منظور في مادة (حال) ، والبخدائي في ج ٤ ص ٤٦٢ ،
والبيهقي في الاقتضاب ص ٢٩٤ .

ويقيني أن الرواية المنسوبة للسيوطي محرفة ولو كانت منقولة من مخطوطة ، لأن كلامه
في الجمع رقم (٥) يلحظ هذه الرواية ، ويبعد نسبتها إليه رحمه الله .

• • •

وردب قائل يقول : سمعنا في جواز قولنا (قد لا يكون) ما وسع ابن مالك في قوله .

ولا يضطرر أو تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

فإن قيل هذا ، رد إلى قول ابن مالك في التسهيل رقم (٢) في هذه المذكرة ، فقد أثبت
فيه أن (قد) للتحقيق أي إثبات حدث الفعل منحولها . ويعتذر له مما جاء في الخلاصة
طبيب الله تراه .

ولعلنا بعد هذا نعدل عن قولنا : (قد يكون وقد لا يكون) إلى (قد يكون وقل أن يكون)
والله أعلم ،

استعمال « خاصة » و « خصوصاً »^(٥)

(درست اللجنة كلمتي (خاصة ، وخصوصاً) ، واستخلصت ما يأتي :

نص بعض اللغويين على أن « خاصة » اسم مصدر ، أو مصدر جاء على فاعلة كالعافية ، وأن « خصوصاً » مصدر . ولهما في الاستعمال صور ، منها :

١ - أحب الفاكهة وبخاصة العنب ، وفي هذا ونحوه يرفع ما بعدها على أنه مبتدأ مؤخر .

٢ - أحب الفاكهة وبخاصة العنب ، وفي مثل هذا تنصب « خاصة » على أنها مصدر قام مقام الفعل ، وما بعدها مفعول به .

٣ - أحب الفاكهة خاصة العنب [دون الواو] ونحو هذا تنصب فيه « خاصة » على أنها حال ، وما بعدها مفعول به .

٤ - أحب الفاكهة وخصوصاً العنب : وفي هذا ومثله تنصب « خصوصاً » على أنها مصدر قائم مقام الفعل ، وما بعدها مفعول به .

(٥) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وكان قد عرض الموضوع بالجلسة الثالثة والشر من جلسات المجلس في الدورة نفسها .

ولما يلي البيان الخاص بالموضوع :

- ناقشت لجنة الأصول استعمال (خاصة ، وخصوصاً) في تمييز الكتاب ، وبعد المناقشة انتهت إلى القرار التالي

(خاصة) مصدر جاء على فاعلة ، أو اسم مصدر ، (وخصوصاً) مصدر ، وكما في الاستعمال العبري الآتية :

١ - في مثل : أحب الفاكهة وبخاصة العنب يكون ما بعدها مرفوعاً على أنه مبتدأ مؤخر .

٢ - في مثل : أحب الفاكهة وخاصة العنب - بالواو أو دونها - تنصب « خاصة » على أنها مصدر نائب عن فعل الأمر : وما بعدها مفعول به .

٣ - في مثل : أحب الفاكهة وخصوصاً العنب - بالواو أو دونها - يكون توبيه خصوصاً وما بعدها كتوبيه خاصة وما بعدها .

ولما عرض قرار اللجنة على المجلس ، ناقش فيه لوائح على بقاء القرارات كما عرضت ، على أن تدم ملكة في تاسيل ذلك بعد . فأعادت اللجنة النظر في الموضوع ، وعرضت قرارها الأخير على المؤتمر لوائح عليه تتمثل بـ .

جواز استعمال « انعدم الشيء »^(٥)

(استعمال المتكلمون والفقهاء كلمة (انعدم) ، وقد تناقش اللغويون في ذلك ، فخطأه فريق ، واستضعفه آخر ، وعنده ثالث غير جيد .

فمن الأول قول صاحب التاج (مادة عدم) :
« وقول المتكلمين : وجد الشيء فانعدم ، من لحن العامة . ووجهه بأن (انفعال) مطاوع (فعل) . وقد جاء مطاوع أفعال كأسقفته فانسقت . وأزعجه فانزعج ، قليلا . ويخص بالعلاج والتأثير . . . »^(٦)

ثم قال نقلنا الفصل للمخشي : « ولا يقع (أي انفعال) حيث لا علاج ولا تأثير ، ولذا كان قولهم : (انعدم) خطأ »^(٧) .

ومن الثاني قول ابن يعيش في شرح الفصل (٧ : ١٦٠) :
« واعلم أنه لا يستعمل (انفعال) إلا حيث يكون علاج وعمل ، فلذلك استضعف (انعدم الشيء) .

ومن الثالث قول الجاربردي في شرح الشافية (ص ٥٠) :
وقوله : ويختص - أي انفعال - بالعلاج . يعنى خصصوا هذا البناء للمعاني الواضحة للحس دون المختصة بالعلم ، كأنهم لما خصوه بالمطوعة التزموا أن يكون جليا واضحا ، فلا يقال علمته فانعلم .

وقال (أي ابن الحاجب) : (انعدم ليس بجيد)^(٨) .
وترى اللجنة - مع أنه ليس فيها تقدم نص صريح على صحة كلمة « انعدم » - أنه يمكن إجازتها ، نظرا لاستعمالها منذ قرون مضت ، وللحاجة إليها كثيرا في المجالات العلمية) .

(٥) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر التورية السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات مجلس التورية لفسها ، وفيها على البيان الخاص بالموضوع :

١ - في الجلسة الثانية والثلاثين من التورية (٣٩) ، دارت في مجلس الجميع مناقشة حول استعمال كلمة (انعدم) ، وقدم الأستاذ الشيخ عطية السوالحي مذكرة في ذلك إلى المجلس يصف فيها لصحة هذا الاستعمال ، وقد أحال المجلس هذه المذكرة إلى لجنة الأصول ، وقد نظمت المسألة ، وانتهت إلى قرارها .

٢ - طلب الأستاذ عباس حسن تسجيل مخالفته في ذلك ، ومعارضته لصحة استعمال (انعدم الشيء) .

٣ - سجل الدكتور طه حسين معارضته لقرار حسن . عرض على المؤتمر .

٤ - ومع هذا : مذكرة في الموضوع للأستاذ الشيخ عطية السوالحي ، ومعه نسخة له .

تحقيق لفظ (انعدم)^(١)

لم أجده في معجمات اللغة المحمّدية التي بين أيدينا كلاماً من لفظ (انعدم) إلا في القاموس وشرحه ، فقد ورد فيهما ما نصه الحرق :

وقول المتكلمين : وجد الشيء فانعدم ، من لحن العامة ، ووجهه بأن الفعل أي (انعدم) مطاوع (فعل) وقد جاء مطاوع (أفعل) كأما سقطته فانسقف ، وأزوجه فانزج ، قليلاً ، ويخص أي (انفعل) بالعلاج والتأثير ، فلا يقال : علمته فانعلم ، ولا علمته فانعدم .

وقال ابن الكمال في شرح الهداية : فإن (علمته) بمعنى لم أجده ، وحقيقته تعود إلى قولك (مات) ولا مطاوع له ، وكلما أحسنت ، إذ لا إحداث فيه .

وفي المفصل للزمخشري : ولا يقع أي (انفعل) حيث لا علاج ولا تأثير ، ولذا كان قولهم (انعدم) خطأ . انتهى .

لا نزاع في أن مستندى صاحبي القاموس وشرحه في تحطئة لفظ (انعدم) إنما هو قول ابن الكمال في شرح الهداية ، وقول الزمخشري في المفصل ، وفي كل نظر .

أما قول ابن الكمال : فإن (عدمه) بمعنى لم أجده ، فغير مسلم^(٢) لأن صاحب اللسان يقول : العدم والعدم والمعدم : فقدان الشيء وذهابه ، وقد غلب على فقد المال وقلته (والفعل) عُدِمَتْ يَحْدُمُهُ حُدْمًا وَحُدْمًا فهو حُدِمٌ .

وصاحب القاموس يقول : العدم بالضم وبضميتين وبالتحريك : الفقدان ، وغلب على فقدان المال ، (والفعل) عدمه كعلمه عدما وبالتحريك .

ولا يكون فقدان المال إلا بسبب مؤثرة تأتي عليه كالحرق والقرق ، وغيرهما من عوامل .

هذا إلى أن قبول المطاوع الأثر غالب لا لازم ، ففي حاشية يس على التصريح ج ١

ص ٣١١ ، نقل الناصر اللقاني عن البيضاوي في تفسير قوله تعالى : « وعلّم آدم

(*) بحث للاستاذ الشيخ عطية الصوالحي - مفسر الجميع .

(١) لأن الفعل الذي بمعنى (لم أجده) هو الرماي ، في القاموس : أمضى قلبه : لم أجده .

الأسماء كلها » أنه يقال : كسرتة فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم ، وقال : إن حصول الأثر غالب لا لازم وعلى هذا لا يكون لابن الكمال فيما قاله وجه . يقتضى النسخ للفظ (انعدم) .

وأما الزمخشري فإن من شرح مفصله لم يهتم بالخطئة كما حكم هو ، بل بعضهم استضعفه وبعضهم عده غير جيد ، أى : مقبولا .

١ - قال ابن يعيش ج ٧ ص ١٦٠ :

واعلم أنه لا يستعمل (انفعل) إلا حيث يكون علاج وعمل ، فلذلك استضعف (انعدم الشيء) ، وقالوا : قلت الكلام فانقال ، لأن القول له تأثير في إعمال اللسان وتغيره . انتهى .

٢ - ونقل الجاريدى في شرحه للشافية (ص ٥٠) عن ابن الحاجب أنه قال في شرح الفصل : (انعدم) ليس بجيد . هذا ولو سلم أن لفظ (انعدم) غير علاجى لم يحكم عليه بالخطأ ويأنه من لحن العامة كما في القاموس وشرحه ، فسيبويه لم يشترط في (انفعل) العلاج والتأثير بدليل تمثيله له بالعلاجى وغير العلاجى ، فقد قال رحمه الله في الكتاب ج ٢ ص ٢٣٨ ما نصه :

« هذا باب ما طالع الذى فعله على (فعل) ، وهو يكون على (انفعل) ، وذلك قولك : كسرتة فانكسر ، وحطمتة فانحطم ، وحسرتة فانحسر ، وشويته فانشوى ، وبعضهم يقول : « وشمته فاهتم » ، « واتهم » عربية .

وقال صاحب اللسان معتددا ما قاله سيبويه :

وقد غمه الأمر غما غامضا وانهم حكاهما سيبويه بعد اهتم ، وقال : وهى عربية .

• • •

وبناء على هذه النصوص يكون لفظ (انعدم) جاريا على نيج كلام العرب ، وإن كان يكون قول المتكلمين : (وجد الشيء فانعدم) ، عربيا صحيحا لا لأنه من لحن العامة كما قيل . والله أعلم .

تمة الكلام في لفظ (انعدم)^(١)

(١) نص عبارة « الجاربردى » في شرح للشافية ص ٥٠ ما يأتى :

(قوله ويختص - أى الفعل - بالملاج) يعنى خصوا هذا البناء للمعاني الواضحة للحس ، دون المختصة بالعلم ، كأنهم لما خصوه بالمطوعة التزموا أن يكون جليا واضحا ، فلا يقال : علمته فانهم ، وقال : (أى ابن الحاجب) في شرح المفصل (انعدم) ليس بجيد . انتهى .

يؤخذ من قول الجاربردى هذا أن بناء (انفعل) لا يكون مطاوعا لأفعال القلوب ، لأن معانيها غير حسية ، إنما يكون مطاوعا لغيرها من الأفعال على اختلاف دلالاتها ، كانت ثلاثية متعددة . وعليه يكون (انعدم) مطاوع (علمته) بمعنى فقدته عربيا مقبولا .

(٢) مما يدل على أن قول سيبويه « غمته فاغم » وانغم عربية « تمثيل لغير العلاجي :

(١) قول سيد عبد الله المعروف بنقرة كاز في شرحه للشافية ص ٢٨ (وانفعل للمطوعة) أى لمطوعة (فعل) . (غالبا) سواء كان علاجاً أولاً ، نحو (غمته فاغم) في غير العلاجي ، وجمعه فاجتمع . في العلاجي . انتهى .

(ب) وقول الرضى في ج ١ ص ١٠٨ :

أقول : قال سيبويه : الباب في المطوعة (انفعل) ، و (انقبض) قليل نحو (جمعه فاجتمع) ، (ومزجه فامتزج) . قلت : فلما لم يكن - أى انقبض - موضوعا للمطوعة (كانفعل) جاز مجيئه لها في غير العلاج نحو (غمته فاغم) ، ولا تقول : فانغم . انتهى .

وفي كلام سيبويه رد على الرضى ، وقبول لما منعه مع أنه غير علاجي ، فليقتل على لفظ (انغم) لفظ (انعدم) لاشتراكهما في الصيغة ، وعدم العلاج على فرض التسليم به ، والله أعلم .

رئيسي

(يستعمل بعض الكتاب : العضو الرئيسي ، أو الشخصيات الرئيسية ، وينكر ذلك كثيرون . وترى اللجنة تسويغ هذا الاستعمال بشرط أن يكون المنسوب إليه أمراً من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددة) .

(هـ) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والتالين هـ وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس في الدورة لثلاثها هـ وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١- في اجتماع مجلس الجمع بتاريخ ١٦ من ديسمبر ١٩٦٨ - وفي أثناء نظرمصطلحات المصم الجغرافي - دارت مناقشة قصيرة حول لفظ رئيسي ؛ هل يجوز استعماله بالياء المشددة ؟ وقد أحيل اللفظ في هذه الجلسة على لجنة الأصول .

٢- أخلت لجنة الأصول في دراسة الموضوع لقدم الأستاذ محمد شوق أمين غير اللجنة مذكرة صم فيها الاستعمال وأيده بمزيد من الأمثلة التي تشبه الرئيس في أنها وردت بياء مشددة يتألف الحرف في كل منها بدهنها .

ووجه الاستواب بأن ياء النسب فيه تشبيه ، أو أن النسبطين باب نسبة الشيء إلى نفسه ، أو من ورود الياء زالة ؛ للمبالغة ؛ أو التوكيد .

٣- ولم يوافق الأستاذ عباس حسن على إطلاق الإجازة ؛ فكتب مذكرة ناقش فيها بعض الأمثلة التي تضمنتها مذكرة الأستاذ شوق ، ورأى أن هذه الأمثلة لا تشبه لفظ (رئيسي) حتى يمكن اقتباسها . ثم انتهى إلى أن كلمة رئيسي - في غير الأساليب المعروضة ولظايرها - صهيبة نصيبة ، بشرط أن يراد منها النسب على الوجه الصحيح المحدد والشروط والطرائق التي وضعها له ، والتي لا تنطبق على ما سبق .

٤- ثم كتب الأستاذ محمد خلف الله أحمد بحثاً في الموضوع ، أورد فيه حداً من الفوائد والأدلة التي يدها إلى أن الاستعمال صحيح ، وأن الوصف يراد به غير الوصف يراد به منسوباً ، وأن النسب فيه على بابه ، وأن هناك أشتباها كثيرة له في صيغ النسب ، وأن هذا الانحياز في النسب إلى رئيسي ، يضيف دلالة جاذبة إلى مدلول رئيسي

٥- تناقشت اللجنة في هذا كله ثم انتهت إلى القرار التالي :

يستعمل الكتاب مدلول رئيسي ؛ للطور الرئيسي ، أو الشخصيات الرئيسية في مكان ؛ رئيسي ورئيسة .

وترى اللجنة تسويغ مثل هذا الاستعمال ، بشرط أن يكون المنسوب إليه أمراً من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددة .

ومع هذا :

١- بحث الأستاذ محمد شوق أمين : القول في رئيسي .

٢- بحث الأستاذ عباس حسن : بحث لغوي في استعمال صيغتي : رئيسي ، ورئيسة .

٣- بحث الأستاذ محمد خلف الله أحمد : حول رئيسي ورئيسة .

القول في « رئيسي » (*)

يتوارد على أqlام الكتّابين مثل قولهم : هذا عمل رئيسي ، وتلك وظيفة رئيسية ، نسبة إلى رئيس . يريدون أن العمل له صدارة وتقدم ، وأن الوظيفة لها شأن وخطر ، فالعمل أو الوظيفة لهما فوقية واستعلاء ، بالإضافة إلى غيرهما من الأعمال والوظائف .

ولم يرتض بعض نقاد اللغة - في عصرنا الحاضر - مثل هذا التعبير ، آخطين عليه إقحام تلك الياه ، قائلين بأن التعبير لا يصبح إلا بدلونها ، فيقال : عمل رئيس ، ووظيفة رئيسية . وسنتكلم - حول هذا التعبير - في نقاط ثلاث :

الأولى : هل عرفت العربية في عبورها المواضي هذا التعبير؟ وهل أي وجه كان استعمالها له ؟

الثانية : هل عهد في سنن العربية مثل هذه الياه موقماً ودلالة ؟ وهل للنحاة واللغويين فيها توجيه ؟ وما أمثلتها من فُصح العربية ؟

الثالثة : هل يجاز القول بصواب التعبير على أن الياه فيه متممضة للدلالة على نسبة صفات المنسوب إليه للمنسوب ، وحمئها عليه ؟

١ - أما الكلام في النقطة الأولى : فهو أن الوصف بالرئيسية دون نسبة ، ورد في رسالة لابن شرف القيرواني ، إذ قال : « ذوو النفوس النفيسة ، والأخلاق الرئيسة »^(١) كما ورد في مقدمة معجم الأدهاء لياقوت ، إذ قال : « ربيع النفوس النفيسة ، ورأس مال العلوم الرئيسة »^(٢) .

وكما ورد أيضاً في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ، إذ قال : « والجوع المفرط يضعف الأعضاء الرئيسة »^(٣) .

ولم ألفت - فيما أذكر مما قرأت - على ورود التعبير بياض النسبة ، ولست أعني بهذا نفى وروده ، فقله مستعمل لم يتيسر لي العثور عليه .

(*) بحث للأستاذ محمد شوقي أمين - خبير اللجنة .

(١) رسائل البلاء (رسالة ابن شرف) .

(٢) ج ١ ص ٩٤ .

(٣) ج ٣ ص ٤٤ .

- ٢ - وأما الكلام في النقطة الثانية ، فقد جاءت هذه الياء فيها يحتاج به من الشعر .
 من أمثلة ذلك قول امرئ القيس :
 « فقل في مقيل نحسه متفهي »
 وقول النابغة :
 « وبذلك خبرنا الغداف الأسود »
 وقول الأعشى :
 « سخامية حمراء تحسب حنما »
 وقول دريد بن الصمة :
 « وحتى علاق حالك اللون أسودى »
 وقول رؤبة :
 « والدهر بالإنسان حوارى »
 وقول النظم :
 « بلر يتوجه الليل البهيمى ^(١) »

وهذه الياء في موقعها ودلائها في تلك الأمثلة كالياء في رئيسى ، من حيث إن الكلمة تؤدى معناها بدونها ، فإن اللغويين والنحاة حين عرضت لهم هذه الألفاظ المنسوبة وأمثالها عبروا عن معنى الياء فيها بعبارات مختلفة ، ولكنها تتأدى جميعاً إلى مدلول متشابه .
 قالوا : إنها للمبالغة ^(٢) .

وقالوا : إنها تزداد في الأوصاف للتوكيد ^(٣) .

وقالوا : إن ذلك من إضافة الشيء إلى نفسه ^(٤) .

وقالوا : إنه قد يضاف الشيء إلى نفسه توكيداً ، وإن كان لو لم يضاف إليه لعلم أنه له ^(٥) .

وقالوا : إن ذلك من المنسوب إلى نفسه ^(٦) .

وقال « الأصمعي » في « سخامية » - أى خمر - لا أدري إلى أى شيء نسبته . وقال أحمد بن يحيى هو من المنسوب إلى نفسه ^(٧) .

وقالوا : إن العرب تجعل كثيراً من التعت على أفعلى ، فيصير كأنه نسبة ^(٨) .

(١) الحامض والمباي ٤٣٧

(٢) شرح ديوان بشار ج ٢ - ١٦١ ، ج ٣ - ٢٦٩ ، فداد القليل ٨٩ ، صبح الأمل ج ١٦ - ١٧ ، ٢٢٢ ،

بحر الموم ١٢٩ نقلاً من المرفع شرح الكافية . (٣) الخصائص ٢ - ٤٩٧

(٤) المفض ١٥ (دولى) . (٥) الخصص ٧ - ٥٦

(٦) الخزانة ٣ - ١٤٧ ، حيث الوليد ٨ ، ٤١ ، شرح التصريف ٨١ ، اللسان : شخص ، المرفع (الناطقة) .

(٧) اللسان (سفي) و (نوس) . (٨) اللسان (ريج) .

وقالوا : إن الأعجم والأعجمي بمعنى واحد ، كآحمر وأحمرى ، وأنت تريد الأحمر الذى هو صفة ، ولا تريد النسب ، كما لا تريد بكرومى الإغصاة إلى شيء^(١) .

وقالوا : إن الياء زائدة ، فلا اعتبار بها^(٢) .

وقالوا : إن زيادتها لتغير حلة^(٣) .

هذا وقد تناول في الجهد إلى أن أبلغ بعدة الألفاظ المنسوبة على هذا الفرار إلى نحو أربعين

وتلكم هي :

(١) آحمرى	(١٦) الآ وحلى
(٢) الآجنى	(١٧) الصلبى
(٣) الآحولى	(١٨) الآصمى
(٤) الآفلجى	(١٩) الدولارى (رؤىة)
(٥) الآرجى	(٢٠) القابى
(٦) اللوى	(٢١) الحولى
(٧) الأسودى (فريد)	(٢٢) اليسى
(٨) الصيدى	(٢٣) الضمضامى (الفاضل)
(٩) المشعاعى	(٢٤) المسخامى
(١٠) القسورى (ليشار)	(٢٥) الشوامى
(١١) الأريشى	(٢٦) المعفىشى (امرؤ القيس)
(١٢) الآصلى	(٢٧) القصرى
(١٣) الآلمى	(٢٨) الهازى
(١٤) الخارجى (شفاء الغليل)	(٢٩) اليجرى
(١٥) الدراى (شفاء الغليل)	(٣٠) الجوى

(١) الغصن ٢ - ١٢٠ . (٢) اللسان (درى) . (٣) اللسان (لج) .

- | | |
|-------------------------------|---------------------------|
| (٣٤) الوهمى (النظام) | (٣١) القمرى |
| (٣٥) الشيخى (صبح الأعشى) | (٣٢) الكرىمى |
| (٣٦) الفرىدى (صبح الأعشى) | (٣٣) البهىمى (النظام) |

وقد ترددت الأقوال حول هذه الياء وتعليلها فى كثير من أمهات التأليف ، أذكر منها على سبيل التمثيل للاثمتهاد :

المحسب ج ١ ص ٣٨٦

شرح التصريف ٤٨١

الخصائص ٢ - ٤٩٧

الخزانة ٣ - ١٤٧

هـ بيت الوليد ٨ ، ٤١

الموشح (النافذة)

شرح ديوان بشار ٢ ص ١٦١ ، ٣ ص ٢٦٩

المغنى ١٥ (دوارى)

شفاء الغليل (الخارجى) .

كذلك رجعت إلى المخصص ، وإلى لسان العرب ، فى المواد المتضمنة لمعظم الألفاظ النسوبة .

٣-بقى الكلام فى النقطة الثالثة ، أعنى تعليل قول الكتاب : عمل رئيسى ، بأن الياء هنا للنسبة الحق ، فلا هى زائدة ، ولا مؤكدة ، ولا للمبالغة ، ولا لللفظ من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه ، أو المنسوب إلى نفسه . لأن الكاتب حين يصف الشيء بأنه رئيسى يقصد إلى أن ينسب إلى الشيء صفات المنسوب إليه ، على وجه التشبيه . فإذا قال : « هذا عنصر رئيسى فى الموضوع » عنى أن العنصر ينزل من عناصر الموضوع منزلة الرئيس من يليه فى الترتيب قدرًا ومكانة ، فالكاتب إنما يريد تشبيه العنصر فى مكانته من العناصر الرئيس فى مكانته بمن لا يقومون مقامه ، وهو مكان الرئاسة والتصدر .

لو أن كاتباً قال : هذا عنصر رئيس دون ياء ، لجاء بالوجهف مباشراً ، ولا تشريب عليه لو أراد ، ولكن الكاتب يلجأ إلى النسبة - إذا لجأ - عامداً متعمداً ، حينما يريد أن يشعر قارئه بأن الوظيفة الرئيسية مثلها بالنسبة للوظائف كمثل الرئيس بالنسبة للمرغموسين ، ولست أرى في هذا التوجيه ما تنكره العربية من جهة أو ضاع اللغة أو من جهة أنماط البيان .

بل يمكن القول بأن الكاتب الذي يتوخى النسبة للتشبيه في قوله : « عمل رئيسي » إنما يتوخى ذلك لدقة حسه اللغوي ورهافة ذوقه البياني ، إذ أن لفظ الرئيس أصبح لقباً يوصف به الأشخاص عادة ، ويدل في الاستعمال على منصب ووظيفة ، فهو حين يريد استخدامه للمعاني ولتغير الأشخاص يعمد إلى النسبة للتشبيه ، تفرقة بين وصف الأشخاص ووصف المعاني والأدوات وما إليها .

وأما ما كان الأمر ، فإن استحالة الكتاب لكلمة « رئيسي » منسوبة ، لا نكير عليه :

لما على أن ياء النسب - كما أوضحنا - للتشبيه قصداً ، ولما على أن النسبة هنا من باب نسبة الشيء إلى نفسه ، أو من باب ورود الياء زائدة للمبالغة أو التوكيد . كما جاء في عشرات الأمثلة التي مقتتها من فصيح العربية ، وكما جاء في تلميل اللغويين والنحاة الياء في هذه الأمثلة الفصحى .

بحث لغوي في استعمال صيغتي : «رئيس ، ورئيسي»^(١)

أولاً - أثير هذا البحث بمناسبة عرض المصطلحات الكيميائية على مجلس المجمع ، وفيها أمثال التعبيرات الآتية المشتملة على اللفظ «رئيسي» :

(الأكسجين عنصر رئيسي في تكوين الماء) - (هذا المحلول مركب من عنصرين ، هما الرصاص الذائب ، والفضة الذائبة ، وكلاهما عنصر رئيسي في التركيب) (الأزوت عنصر رئيسي في تكوين الهواء حيث يتركب من أزوت وأكسجين)
ومجال البحث هو السؤال الآتي :

ما الحكم على لفظ «رئيسي» - المختوم بالماء الشديدة في العبارات السالفة - أصبح لغوياً أم غير صحيح ؟

لا بد قبل الإجابة الفاصلة من معرفة نوع هذه الباء ، أي «للتنسب» ، أم لنوع آخر ؟ على هذه المعرفة وحدها يتوقف الحكم السليم ، والإجابة المسددة .
(أ) نأماً أنها «للتنسب» في تلك العبارات فأم لا سند يؤيده من اللغة وفروعها ، لأن النسب يستلزم أمرين مختلفين في الدلالة ، هما : « منسوب » و « منسوب إليه » ، ولا أحرف في هذا خلافاً .

ولما كان كل لفظ من الألفاظ المعروضة هنا مقصوراً على أمر واحد هو ذاته ، ومعناه المستقل ، لأنه أصل بذاته في التكوين الكيميائي ، لا بالنظر إلى شيء آخر ، وأنه - بنفسه - أساس في ذلك التركيب ، لا بملاحظة أساس آخر ينتسب إليه ... ، لما كان كذلك وجب القطع بأن هذه الباء ليست للنسب ولزم إخراجها من أحكامه ، وإلا فسد المعنى المراد .

(ب) وأما اعتبارها لغير النسب - بإدخالها تحت نوع من أنواعها الأخرى - فممنوع منه منعاً قاطعاً ما نصت عليه المراجع المتداولة نصاً صريحاً لا غموض فيه ولا إبهام من أن وجودها في تلك الأنواع شاذ مقصور على السماع ، سواء أكانت هذه الباء للبناء أم للتركيب ، أم للزيادة اللازمة (كالتي في كرسى) أم غير اللازمة (كالتي في دواى) .

وإني أكتفى من سرد النصوص المدونة في المراجع والمطولات بما ورد في الهمع - ج ٢ ص ١٩٨ ،
باب : « النسب » - حيث ذكر هذه الأنواع المختلفة ، وصدرها وختمها بحكم فيصل
فيها ، فقال في التصدير ما نصه :

(ما سمع من النسب متغيراً متغيراً لم يذكر في هذا الباب ، أو متروكا فيه . التبيير
المقرر فيه لم يقس عليه ، وعد في شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها) أ هـ
وقال في الختام - بعد أن سرد الأنواع السابقة الخارجة على ضوابط النسب وصرح
باسم كل نوع - ما نصه : (لا يقاس على شيء عما ذكر) أ هـ

(ج) مما تقدم - في « أ » و « ب » - يتبين الجواب المراد ، وهو ، أن زيادة الياء
المشددة في العبارات السالفة في صدر البحث ، وأشباهها خطأ لا يجيزه الضوابط
القاعدية ، ولا ندع - في غير المسموع - لتصويبه منفذا .
(د) معاجم اللغة ، والمأثور من الأساليب الأدبية القديمة ، تؤيد ماقررناه دون سواء ،
وتذكر لفظ « الرئيس » صريحا جليا بغير الياء المشددة في آخره حيث لا وجه
لذكرها وفيما يلي بعضها .

(١) في القاموس وتاج العروس ما نصه :

(الأعضاء الرئيسة : القلب والدماغ والكبد ...) أ هـ .

(٢) وفي المذكرة الأخري المعارضة لما تقدم ، النصوص التالية مستندة إلى مراجعها :
(الجوع المفرط يضعف الأعضاء الرئيسة) - (ذؤو النفوس النفيسة ، والأخلاق الرئيسة)
(ربيع النفوس النفيسة ورأس مال العلوم الرئيسة) ...

(هـ) هل يصح القول بأن الياء هنا إن لم تصلح للنسب فقد تصلح للتشبيه ؟

لايصح هذا مطلقاً لأن هذا النوع مقصور على السماع ، ولأن التشبيه يقتضي طرفين
محتومين لايقوم بغيرهما معاً : هما :

« المشبه والمشبّه به » ، وكلاهما غير الآخر حتماً . فكيف يتحقق في العبارات المعروضة
التشبيه ، وليس في واحدة منها إلا « طرف » ونجد لا يصلح أن يكون « مشبهاً » ، لأنه
أصل في مكانه لايشبهه بغيره ، فلو جعلناه « مشبهاً » لفقد المعنى طبقاً لما أوصحناه من قبل .

ثانيا : اذسمعنا المذكرة تجيز ما منعناه . وتصحيح : « رئيسى » فى الأساليب المعروضة وأشياها ، وتغلأ المذكرة خمس صفحات كبيرة انتهت بالتلخيص الدقيق انشأى المتضمن لكل ما حوته . وفيأىلى التلخيص الذى قامت به ، وانفردت بتسجيله :

- أيا ما كان الأمر فإن استعمال الكتاب لكلمة « رئيسى » منسوبة لا نكير عليه .
إما على أن « ياء النسب » - كما أوضحت - للتشبيه قصدا ، وإما على أن النسبة هنا من باب نسبة الشيء إلى نفسه ، أو من باب ورود الياء زائدة للمبالغة أو التوكيد كما جاء فى عشرات الأمثلة التى سقتها من فصيح العربية . وكما جاء فى تعليل اللغويين والنحاة للياء فى هذه الأمثلة الفصحى ١ . التلخيص الحرفى قامت به المذكرة .

والأمور الثلاثة السالفة مدقوقة فى سهولة ويسر .

(١) فلما أنها للتشبيه فأمر ياءه ما قدمناه قريبا : فى « ه » .

(ب) وأما أنها للنسب والنسبة هنا من باب نسبة الشيء إلى نفسه - كما جاء فى نص المذكرة - فلا أعلم أحداً أو مرجعا أباحه قياسا وصرح به . وفوق هذا فهو مخالف كل المخالفة للغرض من النسب ، هذا الغرض الذى يحتم فى « النسب » القياسى وجود أمرين مختلفين فى الدلالة هما « المنسوب » و « المنسوب إليه » وأن يكون كل منهما مخالفا للآخر فى الدلالة . ولأن الشيء لا ينسب إلى نفسه قياسا ، لقوات الغرض من النسب ، كما قالوا . وفيأىلى بعض النصوص الصريحة القاطعة التى سجلوها فى هذا عن نتائج النسب وما يحدث بسببه . ويعتينا منها الأمر الثانى وهو المعنوى .

١- قال التصريح ما نهى :

يحدث بالنسب ثلاثة أمور ، أولها : « لفظى » ...

ثانيها : « معنوى » وهو صيرورته اسما لما لم يكن له من قبل .

٢- وقال الصبان : ما نهى : يحدث بالنسب ثلاثة أمور أولها . « لفظى » ... ثانيها

« معنوى » وهو صيرورته اسما لما لم يكن له .

٣- وقال الهمع ما نصه : أولها : « لفظي » ... ثانيها : « معنوي » وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له .

٤- وقال الخضرى ما نصه : أولها « لفظي » ... ثانيها « معنوي » ، وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له ، وهو المنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه .

(ج) وأما القول بأن الياء للمبالغة والتوكيد وأن هذا من تعليل اللغويين والنحاة فأمر لأحرفه عنهم ، وقد نقلت - فيما سبق - ما قالوه وصرحوا به في غير خطأ ولا إجهام وهو الحكم القاطع بالشلو والاختصار فيه على المسموع وعدم القياس .

من كل ما تقدم يكون الرأي - كما أراه - هو الحكم بالخطأ المدعى دلي وجود المشددة في مثل : « رئيسي » الواردة في التعبيرات المروضة ونظائرها ، ولا سند من اللغة وفرونها بمعضد وجودها ، لأن الغرض المقصود من أمثال تلك التعبيرات إنما هو « التكوين » أساساً و « التركيب » الأصيل . اللاتى الذى ليس فيه نسبة شيء إلى شيء ، وإنما هو القطع بأن هذا الشيء أصل وأساس بذاته ونفسه ، فليس فيه نسبة شيء إلى آخر .

وهل ضوء ما تقدم نسأل السؤال التالى : أيقال انعقد مجلس الكلية بكامل أعضائه ومنهم عضو رئيسي هو العميد ؟

أو انعقد مجلس الجامعة وبين أعضائه عضو رئيسي هو المدير ، أو انعقدت لجنة التريات بوزارة التربية ومن أعضائها عضو رئيسي هو الوزير ... و ... و ...

الجواب : لا ، فلا يصح هنا إلا لفظ رئيس - لا رئيسي - ، لأن الأواب المبالغة .

« ملاحظة » لا يقال : « إن رئيسي » مثل كلمات أخرى منها : « معزلى » - في كلامهم - و « معزلى » هو نفسه « معزول » مع أنه منسوب إلى معزول أيضاً .

لا يقال هذا لوجود فرق واسع بين الاثنين في هذا المقام السالف ، فالإيه في « معزلى » لنسب والمعنى عليه حقا ، إذ معنى معزلى هو : المنسوب إلى « معزول » ، فالمعزول ، (المنسوب إليه) هو واصل بن عطاء الذى اعتزل حلقة شيخه الحسن البصرى ، الذى قال حكماً لم يرض عنه تلميذه واصل ، وترك الحلقة منصرفاً . فقال أمخاضه الحسن : قد اعتزلنا

« واصل » ، فقبل منه « معتزل » ، والنسبة إليه « معتزلى » للمفرد ، والجمع : « معتزلة » وسُميت فرقة « المعتزلة » . جاء فى المعجم الوسيط ما يطابق هذا ونصه : (المعتزلة : فرقة من المتكلمين ينفون القدر ، ويخالفون أهل السنة فى بعض العقائد ، وعلى رأسهم واصل ابن عطاء الذى اعتزل بأصحابه حلقة الحسن البصرى - الواحد معتزلى) ١٨ .

(د) جاء فى المذكرة السالفة المقدمة للجنة الأصول أمياء متعددة مختومة بالياء المشددة للاستشهاد على صحة « رئيسى » فى التعبيرات المعروضة ، والذى أراه أن هذه الأمياء لاثريد الدعوى مطلقا ، لأنها لا تخرج عما يأتى مما لا يفيد التأييد ، وفيما يلى البيان :

١ - بعض هذه الألفاظ قد ذكره النحاة نصا بلفظه وحروفه على أنه شاذ ، مثل : أحمر ، وأصم (كما فى الهمع) ومثل الدَّوَّارِى (كما فى الصبان وغيره) .

٢ - وبعض منها نصوا على أن الياء فيه ليست للنسب مطلقا ، مثل « الأخوذى » كما فى الصبان ج ١ ص ٩٠ عند الكلام على نون المثنى .

ومثل دَوَّارِى (الصبان - النسب) .

٣ - وبعض منها ليست الياء فيه مشددة وإنما هى للإشباع ، فليست مما تحن فيه ، مثل : (حالك اللون أسودى ...) .

٤ - وبعض للنسب الصحيح مثل « الأرسجى » ، قال المصباح ما نصه : (أرحب ، وزان : أحمر ، قبيلة من همدان . وقيل موضع ، وإليه تنسب النجائب) ١٨ . ومثل « السخامية » ، فى الأساس مانصه : « .. طلاه بالسخام ، وهو سواد القدر والفحم » ١٩ .

٥ - وبعض منفرد بنفسه منزوع من السياق الذى يوضح المراد منه ، ويحدد نوع الياء ولا يمكن تحديد هذا النوع فى غير سياقه ليتبين أمر الكلمة ، أى مشددة أم غير مشددة ؟ وإذا كانت مشددة أى للنسب الحقيقى - الأصل - أم لغيره ... و ... لا أماره على شيء من هذا ، لأنها معزولة مفصولة من سياقها .

وفوق هذا كله : أى صادرة عن يحتج بكلامه ؟

وإذاً : كيف تساق كلمات كهذه لتأييد دعوى ، أيا كان نوع هذه الدعوى .

وبعد . فكل ما سبق يقطع بعدم صحة الامتسهاد في القضية المعروضة .

ثالثاً : كلمة : « رئيسي » في غير الأساليب المعروضة - ونظائرها - صحيحة فصيحة ، بشرط أن يراد منها النسب على الوجه الصحيح المحدود له ، وبالشروط والطرائق التي وضعوها له والتي لا تنطبق على ما سبق من تلك الأساليب .

ولا يفوتنا - في ختام البحث - أن نشير إلى أمر هام ، هو أن الحكم على إحدى الكلمتين بأنها للنسب أو لغير النسب ، يستتبع نتائج عميقة معنوية وإعرابية متعددة ، فليبحث ونتيجته أهمية كبيرة ، وليس الأمر مجرد جدل لفظي لا أثر له ، ولا خلافاً شكلياً لا نتيجة ورائه .

حول « رئيس ، رئيسى »^(١)

أثيرت في إحدى جلسات المجمع مناقشة حول صحة « رئيسى » (بالياء المشددة) في عبارات كثر ورودها على ألسنة المحدثين وفي كتاباتهم ، من مثل قولهم .

العناصر الرئيسية : في موضوع كذا أو مركب كذا ، والاتجاهات الرئيسية في فن كذا .
والشخصيات الرئيسية في مؤتمر كذا أو رواية كذا :

وكان الاعتراض الذى وجه إلى تلك الصيغة (الواردة على هيئة النسب) أنها ليست مما ينطبق عليه مفهوم النسب من كون المنسوب غير المنسوب إليه في الدلالة . هذا إلى أنها لم ترد في الكتابات القديمة . ولكن الذى ورد هو الوصف برئيس (وزن فاعل) في مثل قولهم : (الأعضاء الرئيسة) ، وأذكر أنني شاركت في النقاش المشار إليه ، محاولاً أن أبين أن هناك فرقاً في الدلالة يدركه الحس اللغوى بين الوصف من الرئاسة على صيغة فاعل وبين الوصف منها بصيغة النسب . فالرئيس - في دلالة اللغوية : الشريف وسيد القوم ؛ ويوصف به - على سبيل التشبيه - الشخص المبرز في عمله أو فنه أو فضله (الشيخ الرئيس ابن سينا - مثلاً) ، والنحو الذى ينزل من غيره من الأشياء منزلة السيد من قومه كالدماغ أو القلب - مثلاً - بين أعضاء الجسم . ولكن الحياة خافلة بالأشخاص والأشياء والظواهر والعناصر والأفكار والنزعات والاتجاهات والمذاهب . . إلخ ؛ ذوات الأهمية الخاصة في بابها أو التميز على أشباهها . أو التأثير في سواها ، وكل منها بهذا ينتمى إلى مفهوم « رئيس » ويأخذ بحظ منه ، وكأنه فرد من أفرادها . والدلالة على ذلك يستعمل المحدثون الوصف الذى يدل على الانتهاء أو الارتباط أو الصلة أو الشبه ، وهو الوصف بصيغة النسب فيقولون : (الشخصيات أو العناصر ، أو العوامل . أو الأبواب ، أو الاتجاهات) الرئيسية . وواضح أن النسب هنا على بابها ، وأن المنسوب فيه غير المنسوب إليه . ومثل النسب هنا مثله في أماسى وحتمى ، وأولى وثانوى ، وجوهى وعرضى ، وظاهرى وباطنى ، وداخلى وخارجى . وما إلى ذلك مما لا يحصى كثرة . وما يلاحظ أن صيغة رئيسى هذه - الواردة على طريق

التسبب - قد استقرت في دلالتها المشار إليها ، واتسع استعمالها في العصر الحديث حتى لقد أصبح من النادر أن ينسب إلى الرئيس في أصل معناه ، بأن يقال - في وصف أمر شخص برئيس الدولة (أو رئيس الوزارة أو رئيس الجامعة أو المجلس ، أو آمرصادر منه - كقرار أو بيان مثلاً) : قرار رئيسي ، أو بيان رئيسي ، بل المؤلف أن يقال قرار الرئيس أو قرار جمهوري أو بيان من الرئاسة وهكذا .

وقد وكل المجلس بحث هذا الموضوع إلى لجنة الأصول بالمجمع . فنناقشته ، وقدم الأستاذ محمد شوقي أمين خبير اللجنة بحثاً عنه بعنوان « القول في رئيسي » تحدث فيه عن هذا ، التعبير وضمنه ثبوتاً بألفاظ منسوبة على فرائده - تقارب الأربحين عداً - وردت في المعاجم وفي المراجع اللغوية والأدبية ، وانتهى فيه إلى أن استعمال الكتاب لكلمة رئيسي منسوبة لاتكبر عليه ، إما على أن ياء النسب للتشبيه قصداً ، وإما على أن النسبة هنا من باب نسبة الشيء إلى نفسه ، أو من باب ورود الياء زائدة للمبالغة أو التوكيد .

والرأي عندي - كما أوضحته سابقاً - أن النسب في رئيسي على يابه وأن الوصف بالنسب في اللغة العربية - وفي غيرها من اللغات - يتسع لتأدية أغراض كثيرة متنوعة ، وهو يؤدي تلك الأغراض في إيجاز مفيد : فبدلاً من أن نقول مثلاً : إن فلاناً ينتمى إلى قبيلة تطلب : نقول : تغلي ، وبدلاً من قولنا : فلان مواطن من بلاد مصر ، نقول : مصري . وحين نريد مثلاً بيان المذهب الفقهي الذي يتبعه أو يقلده أو الميدان العلمي الذي يختص به ، نقول : مالكي أو حنفي ، ونحوي أو بلاني . ونقول فلان الروائي واقفي بياناً لنزغته في فنه ، وفلان الكاتب عباسي ، بياناً للعصر الأدبي الذي عاش فيه ، وفلان العالم سني ، للدلالة على أنه يجري في طريقة على بحثه مناهج السلف من علماء الدين أو اللغة مثلاً ، ونصيف المسلم الذي عاصر الرسول عليه الصلاة والسلام وفقهه بأنه صحابي ، ونصف الذين جاءوا بعد عصر الصحابة بأنهم تابعون ، والواحد تابعي . ونقول عن وأصل بن عطاء وأصحابه - والذين أخذوا برأيهم في المنزلة بين المنزلتين وغيرها من المسائل - إنهم معزلة ، والواحد معزلي ، ومثل ذلك في « الخارجي » و « الرافضي » و « الجاهلي » ،

ونسعى الأديب الذى يقول الشعر ويعرف به شاعرا ، فإذا أردنا أن نصف أديبا كاتبنا بأنه يجبل نحو استخدام الأساليب أو الصور التى يستعملها الشعراء ، أو أن له حسا وعاطفة أدبية مرهفة كالأدى يكون للشعراء ، أتينا بصيغة النسبة : فقلنا إنه شاعرى الأسلوب ، أو شاعرى الوجدان .

ويوصف الشيء بأنه أول أو ثان ، ولكن صيغة النسب إلى كل من هاتين الصيغتين تأتى بدلالة جديدة ، فالأولى مثلا : توصف به بداية مراحل التعليم ، وتوصف به البدايات أو القضايا التى لا يحتاج التسليم بها إلى جدل أو نقاش .

والثانوى : يوصف به التعليم الذى يجرى بعد الأولى وقبل العالى ، وقد يدل أحيانا على الأمر خير الأساسى أو غير الرئيسى أو غير الجوهرى .

هذه النماذج التى أوردناها من صيغ النسب - وهى قليل من كثير - توضح ما أشرنا إليه سابقا من إيجاز النسب واتساع بابها ، وتنوع دلالاته . وأنه قد يجرى من الصيغ الوصفية كاسم الفاعل والصفة المشبهة ، فينتقل الدلالة نقلة جديدة ويضيف مسالك أخرى للاتساع فى التعبير عن دقائق المعانى .

وفى الأمثلة الآتية مزيد من الإيضاح لما تقدم :

فالدهرى . . أو الدهرى (بفتح الدال أو ضمها) . . مثلا يستعمل صفة اللقائل ببقاء الدهر ، والبهبرى ، نسبة إلى بهر ، (وهو كما تقول المعاجم موضع كثير الجن ، وقرية ثيابه فى غاية الحسن) يعنى الكامل من كل شيء ، والديد ، والذى ليس . فوقه شيء ، والشديد ، وخرى من البسط .

ومن دلالات القدس كما تذكر المعاجم الطهور ومصدر ، وجبل عظيم بتجد ، والبيت المقدس ، وجبريل - فإذا قلنا - على النسب إليه - «حديث قلسى» عنيينا به الحديث الذى يتحدث به الرسول صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل . ومن مظاهر الاتساع فى باب النسب أنه يجرى من أعلام الأشخاص ، والأماكن ، وأسماء الأجناس ، والأنواع ، والأشياء والظواهر الحسية والمادية ، والأحوال النفسية والعقلية ، والمذاهب والنحل والفرق ، وضروب

العلوم والفنون ، ويحى من المشتقات الوصفية كاسم الفاعل والصفة المشبهة ويكثر خاصة في العصر الحديث مجيئه من المصادر : في مثل : الاشتراكي ، والامتحادي ، والشيوعي ، والصناعي والزراعي ، والادعائي ، والاحتالي ، والعمل ، والنظري ، والقرضي ، والشرطي ، والنحكي ، والتطوري ، والتقدي ، والتحرري ، والتحصني ، والسمعي ، والبصري ، والقصدي ، والممدى ، والاضطراري ، والاختياري ، والإرادي ، والقسمي ، والقضائي ، والمخالي ، والتشريحي ، والتطبيقي ، والتقريبي ، والتقليدي . . إلخ .

ومن مظاهر الاتساع في صيغ النسب ما قرره المجمع من جعل المصدر الصناعي قياساً ، فإذا أريد صنع مصدر من كلمة زيد عليها ياء النسب والتاء ، وجاء في الاحتجاج لهذا القرار أن هذا المصدر ضروري في التعبير عن المعاني العلمية الدقيقة ، مثل الأحوال والصفات التي تقوم بأسماء الجواهر والأعيان - كالتحشبية ، والحجرية ، أي : كون الشيء خشباً أو حجراً ، ومثل الأحوال التي تقوم بغيرها ولا مصدر لها في اللغة : مثل الفاعلية والمفعولية كالضاربة والمسئولية ، فاقترى العلماء منذ المصدر الأول بمحاكاة العرب في حذو أسماء وردت عنهم زادوا فيها ياء النسب على الكلمة المراد وضع مصدر لها يبين حالها ، وزادوا تاء التانيث على ياء النسب لبيان الحال والصفة وهما مؤنثتان ، فالتسب بالياء قياساً ، وزيادة تاء التانيث في آخر اللفظ المؤنث المنسوب قياسية أيضاً . وعلى هذين الأصلين جعل المجمع المصدر الصناعي قياسياً ، علاوة على الاستدلال بنصوص ذكرها علماء اللغة . . . (مجلة المجمع ج ٢ سنة ١٩٣٥ ص ١٠)

وإذا كان النسب - أصلاً - خاصاً بالأسماء فقد ورد في أمثلة معبودة - من الأفعال والضمائر والأدوات والحروف : فمن ذلك ما ذكره القاموس في الكلام على الأول إذ قال إن معناه «القديم» وهو أزلي أو أصله يزول منسوب إلى لم يزل ، ثم أبدلت الياء ألفاً للخطبة . كما قالوا في الرمح المنسوب إلى ذي يزن أزلي . ومنه أني وأناي (في النسبة إلى أنا) والهوية (في النسبة إلى هو) والكيين (نسبة إلى كيف) والكمي (نسبة إلى كم) والواوي واليائي (نسبة إلى الواو والياء) .

وهناك أمثلة يبلو فيها الوصف والنسب الوارد في بابيه متطابقين في الدلالة : فمن ذلك الأجنب والأجنبي للغريب ، والسرمد والسرمدى للدائم والطويل من الليالي ، والأرقب

والمرقباني للفظ الرقبة ، وديار وديور وحلوى ، يقال : ما به دارى وديار وديور : أى أحد)
ومما صمغ من إضافة المنسوب إليه إلى منسوبة : لا آتية أبد الأبدية .

• • •

فهنا في هذا البحث القصير إلى أن «رئيسى» في الاستعمالات الحديثة صحيح ،
وأن الوصف برئيس غير الوصف برئيسى منسوبا ، وأن النسب فيه جلى بابه ، وأن هناك
أشباها كثيرة له في صيغ النسب ، وأن هذا الاتساع في النسب إلى رئيس يضيف دلالة
جديدة إلى مدلولها ، وأن النسب في اللغة العربية - وفي غيرها من اللغات - باب كبير من
أبواب الوصف ، وأداة طيبة للتعبير عن معان كثيرة مستحدثة ، وأنه أساس للمصدر
الصناعى ، ويمتاز بما فيه من إيجاز مفيد ، وأن النسب المشتق من الوصف - مثل رئيس
ورئيسى ، وأول وأولى ، وثان وثانوى . . . طريق مشروع من طرق التعبير عن المعاني ، وأن
النسب إلى الأسماء والمصادر لا حصر له ، وقد يجيء من الفعل والضمير والأداة والحرف ،
وعلى أساس من ذلك كله نقترح القرار التالى :

يقوم المجمع صحة «رئيسى» في النسبة إلى رئيس وصفا للأشخاص والأشياء والظواهر
والعناصر والاتجاهات والأفكار وما إليها من ذوات الأهمية الخاصة في بابها أو التميز على
أشباهاها أو التأثير في شواها .

« أَنْجَبَ » بمعنى « ولد »^(١)

(يَخْطِي بعض الباحثين استعمال « أَنْجَبَ » متعدياً بنفسه بمعنى « ولد » .
وترى اللجنة جواز ذلك لما يأتي :

١- وروده في الشعر العربي في قول جنس الأُموي :

أَنْجَبَ السوابق الكرام من منجبات مالهن ذام

- ٢- ورد في اللغة نجب (بضم الجيم) أي اتصف بالكرم والحسب ، فإذا قلنا : أَنْجَبَ الرجل بإدخال الهزنة على هذا الفعل صار متعدياً ، وكان معناه : ولد ولداً حسيباً كريماً .
ولا مانع بعد ذلك من أن يكون المراد : ولد ولداً مطلقاً ، من باب تعميم الخاص .

(٥) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين ، وفي الجلسة التالية والمشرعين من جلسات المجلس في الدورة نفسها ، ولما على البيان الختامي للوزير :

١- قدم الأستاذ محمد بيجة الأتري إل مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين بحثاً بعنوان : كيف تستفرك الفصحاح في المحجمات الحديثة ، وخص فيه ثلاث كلمات يرى أنه قد شاع استعمالها على غير وجه الصواب فيها . وكان (النجب) هو أول هذه الكلمات .

ومنه الأستاذ الأتري أن «النجب» - في اللغة - فعل لازم معناه . ولد له أولاد لجمه .

أما استعماله متعدياً بمعنى ولد فهذا ما ثلّاه اللغة النحوية ، لأن فيها خبره : ولد ، وغله ، وبله ، ولأن الشواهد الغلبة التي ورد فيها متعدياً لا تسلم من التبرع ، ولا ثبت أمام التخصيص .

٢- عرضت لجنة الأصول خلا الرأي وناقشته ورده الأستاذ عباس حسناً بأن الفعل - بهذا المعنى - صريح صريح يؤيده الساج والقياس .

أ- أما الساج فله ورد في شعر من يصحح به . ولا ينبغي شاعده من هذه الشواهد ورود رواية أخرى غالية من هذا الفعل المصنوع بنفسه ، إذ من المقرر أن رواية لا تقنع رواية إلا بتصحح في السند ، فلذا علت الروايتان من الصبري فلا ترجيح لإحدهما على الأخرى .

كلارك لا يقنع في إحداها أن تقتل - في وصف ما عرضت له - على عدد ما بلغ فيه ، لا يكاد يحلوه الواقع ، فإن هذه المبالغة مقبولة تقار واثماً ، لما هو معروف لغوياً وأن التمدد لا مفهوم له إلا بقرينة خارجة عن اللغة .

ب- وأما القياس فلأن (نجب) - بضم الجيم - ثلاثي لازم ، وكل ثلاثي لازم يصح تعطيته بالهزنة .

٣- وفي أثناء عرض الوزير ، قال الأستاذ محمد شوقي أمين . إن المشكلة ليست في التمدد أو التزوم ، وإنما هي في نقل المعنى من خصوص التجاهة إلى عموم الولادة . وهذا هو ما يحتاج إلى إجازة من اللجنة .

الهروب مصدرا لهرب^(٥)

(يذهب بعض الناصرين إلى تخطئة استعمال الهروب مصدرا لهرب ، على أساس أن هذا المصدر ليس من بين المصادر التي أثبتتها كتب اللغة لهذا الفعل .
وترى اللجنة - استنادا إلى النص على الهروب في أعمال ابن القطاع ، وإلى إثبات صاحب المصباح له - أن استعمال الهروب مصدرا لهرب صحيح لا حرج فيه) .

(٥) صدر بالجلسة المأدبة من مؤتمر العودة الثامنة والثلاثين ، وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس في القاهرة في شهر ربيع الأول سنة ١٣٤٠ هـ ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :
إن في بحث الأستاذ محمد هبة الأثر الذي قدمه إلى مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين كان القليل (هرب) ومصادره هو لائق الألفاظ الثلاثة التي عرض لها في البحث بالنقح والتمحيص .
ناه فروع الأسماء الأولى أن اللغة لم تثبت لفعل (هرب) من المصادر إلا الحرب والمهرب ، وكذلك الحربان ، ولكنه قليل بل غريب ، أما الحرب فلم يثبت إلا ابن القطاع في (الأعمال) دون أن يوثقه بشاهد .
٢ - درست الحقيقة هذا وراجعت ما أثبتته جميعات اللغتين مصادر هذا الفعل ، فوجدت في المصباح نصاً على الهروب في قوله : هرب هرباً وهروباً ، فخرجت من هذا .
٣ - يضاف إلى ذلك أن التمييز بين مصباحي (هرب) و (هروب) لا يفي بالضرورة إلى إلزام .

الصُّمُودُ بمعنى الثِّبَاتُ^(٥)

(يدخل في بعض الباحثين استعمال الصُّمُود بمعنى الثِّبَاتُ مصدراً لصمد بمعنى ثبت ، بهذا على ، أن (صمد) مصدره الصمد ، ومعناه القصد ، أو الصلابة .

وقد درست اللجنة ذلك ، وراجعت ما في القاموس والمقاييس وأيضا ما ذكره ابن الأثير ، فوقفت على أن معنى الثِّبَاتِ غير بعيد من الصلابة التي هي أحد أصلي الصمد . كما أن الصمود ليس من الخطأ جملة مصدرنا لصمد ، لما ذكره ابن القطاع ، ولأن القَوْلَ مصدر قياسي لفعل اللازم المقترح العين في بعض دلالاته)

(٥) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين ، وبالجلسة الثانية والعشرين من جلسات المجلس في الدورة لنفسها ، وفيها يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ - في بعض جلسات مجلس المجمع ومؤتمره دارت مناقشات حائرة حول « صمد » ومعانيه ومصادره ، وكلها قد اتجه إلى نفس استعماله بالمعنى الشائع ، واستبعد اللفاظ الأخرى به ، كالصمود والثبات .

٢ - كذلك كان هذا الفعل ومعناه ومصادره هو أحد الكلمات التي يجتهد الأستاذ محمد هبة الأثرى في بحثه الذي قدمه إلى مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين بعنوان وكيف تستعمل الفصحى في المحجمات الحديثة وخلاصة رأيه فيه أن الثِّبَاتِ بعيد من صمته ، وأن الصمود ليس من مصادره ، وإنما صمته يورثه أصلين :

الفصل والصلابة ، ومصدره الصمد وحده أما الصمود فلا تعرفه كتب اللغة ، ولعله تحريك الصمود .

٣ - درست لجنة الأصول هذا الكلام ، واستتمت إلى ما نقله الأستاذ محمد خلف الله أحد من القاموس والمقاييس وأيضا ما نقله الأستاذ عباس حسن من ابن الأثير ، فقرأت أن معنى الثِّبَاتِ غير بعيد من الصلابة التي هي أحد أصلي الصمد أما الصمود فليس من الخطأ جملة مصدرا لصمد لأن القَوْلَ مصدر قياسي لفعل اللازم المقترح العين في بعض دلالاته .

هذا إلى إثبات ابن القطاع له .
وبعد مناقشة انتهت اللجنة إلى قرارها .

المدخول الباء في « بدلت كذا بكذا »^(١)

١- قرار اللجنة ثم ير المجلس داعيا لوضعه -

(ينص كثير من المفوضين على أن «باء البدل» لا تدخل إلا على المتروكة . . .
وهناك من ثقاتهم من يقول إنها كذلك تدخل على المأخوذ ، (كما جاء في المصباح
المنير ، ومختار الصحاح ، وتاج العروس) .
وترى اللجنة أن «باء البدل» يجوز دخولها على المتروكة أو على المأخوذ . والمدار في
تعيين ذلك على السياق) .

(هـ) عرض قرار اللجنة على مجلس المجمع بالجلسة الثانية والعشرين من الدورة التاسعة والثلاثين ، فلم ير المجلس داعيا لوضعه .

١ - في نفس اجتماعات لجنة الأصول دارت مناقشة حول الباء ومدخولها : أجهت أن تدخل على المتروكة ، أم يجوز دخولها على المأخوذ أيضا ؟

٢ - قدم الأستاذ عباس حسن إلى اللجنة فكرة عرض فيها لطائفة من أمثال المفوضين التي تقيد عدم لزوم دخول الباء على المتروكة ، كما تقضي القواعد المشهورة .

صححة دخول باء الجر على المتروك وعلى المأخوذ^(١)

من معاني «باء الجر» أن تكون بمعنى كلمة «يدل» بحيث يصح إحلال هذه الكلمة محل الباء كقوله تعالى : (أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى . .) وقولهم : « ما يرضيني بعمل عمل آخر » وتدخل على الشيء المتروك كما في المثالين ، ويصح دخولها على المأخوذ ، لا المتروك ولو كان التركيب مشتملا على مادة : « يدل » والإبدال « وقروضا » فقد جاء في الصباح المنير ، مادة يدل ، مانصه . (أبدلته بكلها إيدالا نحييت الأول ، وجعلت الثاني مكانه) وفي مخار الصباح مانصه في مادة « يدل » (الإبدال : قوم من الصالحين لا تخلو الدنيا منهم ، إذا مات واحد منهم أبدل الله مكانه بآخر . . . اهـ ، وجاء في تاج اللروس - مادة : يدل ، مانصه : (قال ثعلب : يقال أبدلت الخاتم بالحلقة ، إذا نحييت هذا وجعلت هذه مكانه ، وبدلت الخاتم بالحلقة ، إذا أذهبت وسويته حلقة ، وبدلت الحلقة بالخاتم ، إذا أذهبتها وجعلتها خاتما . قال : وحقيقته أن التبديل : تغيير الصورة إلى صورة أخرى والجوهرة بعينها . والإبدال : تحية الجوهرة واستئناف جوهرة أخرى . وقال أبو عمرو : فعرضت هذا على المبرد فاستحسنه ، وزاد فيه فقال : وقد جعلت الرب « أبدلت » مكان « بدلت » .

وجاء في تفسير الألويسي لقوله تعالى : (ولا تبدلوا الخبيث بالطيب) اهـ ، مثل ما سبق من كلام ثعلب ، وهذا مثال آخر لدخول الباء على المأخوذ هو قول طفيل لما أسلم :

• ويدل طالعي نحسي بسعد •

هذا ولا فرق بين أن يكون ما تعلق به الجار والمجرور هو الفعل : « يدل » وفروعه وما تصرف منه ، أم غيره بقرينة ، كبعض الأمثلة التي سبقت كقول عروة بن الورد :

فلو آلى شهدت أبا معاد خذاة خذا بمحجته يفوق

فليت يتلصبه نفسى ومالى ولا آتوك إلا ما أطيع

يريد : فليت يتلصبه نفسى ومالى ، نفسه : أى قدمتها فداء له ، وبدلا منه .

(١) بحث الأستاذ عباس حسن - عضو الجمع •

ذكر « ذا » بعد « كم »^(١)

(يذهب بعض الباحثين إلى تَخْطِئَة وقوع (ذا) بعد « كم » في نحو : « كم ذا نَصَحْتُكَ . » وترى اللجنة أنه تعبير صحيح ، يُوجَّه على أن « ذا » زائدة فيه ، استناداً إلى ما جاء في اللسان من ابن الأعرابي من أن العرب تصل كلامها بذي وذا ، فتكون حشواً لا يعتدُّ به) .

(٥) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الفورة الثالثة والثلاثين وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس في الفورة لثلاثها ، وفيها نيل البيان الخاص بالموضوع :

١- في اجتماع اللجنة الأصول بتاريخ ٢٤ من أبريل ١٩٥٨م قدم الأستاذ الشيخ محمد حل النجار - رحمه الله - بحثاً عرض فيه لقول الكتاب (كم ذا نصحتك) وبعد أن ناقش الشواهد التي ورد فيها هذا الأسلوب انتهى إلى أنه خطأ سرى إلى المؤلفين من التأليف بين « ماذا » و « كم ذا » وظنهم أنها سواء وليسوا سواء ، وأن أي توجيه يمكن أن يوجه به ، فهو مطروح لا يؤيده سياق ولا يستقيم على قياس .

٢- وفي اجتماعات لجنة الأصول في الفورة الحالية كتب الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة بعنوان : تحرير القول في مهارات ثلاث وكانت ثالثها : أسلوب وكم ذاه وقد عرض لكلام المرحوم الأستاذ الشيخ محمد حل النجار ثم انتهى إلى أنه يمكن تدوين اتصال « كم ذا » ووجه ذلك بأنه حل زيادة وذا ، قياساً على زيادتها في (ما) و(من) . أو حل تقديم مضاف محذوف ، أي : كم مثل ذا .

٣- درست اللجنة هذا كله واستتمت إلى نص لقوله الأستاذ محمد شوقي أمين من ابن الأعرابي : أن العرب تصل كلامها بذا وفي فتكون حشواً لا يعتدُّ به ، (أي تزيد) .
وبعد المناقشة انتهت إلى القرار التالي :

ويذهب بعض الباحثين إلى تَخْطِئَة وقوع (ذا) بعد (كم) في نحو : كم ذا نصحتك ؟

وترى اللجنة أنه غير صحيح ، يوجه على أن (ذا) زائدة فيه ، استناداً إلى ما جاء في اللسان من ابن الأعرابي من أن العرب تصل كلامها بذي وذا ، فتكون حشواً لا يعتدُّ به ، وذلك في مادة « جرم » عند تمطيل قول العرب : ولا ذا جرم .
أو حل أن (ذا) منادى محذوف الحرف ، أو مفعول به مقدم إذا صلح الخلال لغيره من ذلك .
٤- وافق المجلس على قرار اللجنة ، ثم رأى المؤتمر تعديله .

٥- ووجه هذا :

١- بحث المرحوم الأستاذ الشيخ محمد حل النجار :

« كم ذا نصحتك »

٢- مذكرة الأستاذ محمد شوقي أمين :

« تحرير القول في مهارات ثلاث »

« كم ذا نصحتك » (٦)

يستعمل هذا الأسلوب كثيرا ، ولا يحسن مستعملوه حرجا ولا يفيقون به ، ويقول شاعر النيل حافظ إبراهيم ، رحمه الله :

كم ذا يكابد عاشق ويلاقى فى حب مصر كثيرة المشاق

وإذا تأمله الباحث وعرضه على قوانين العربية ، أعياء أن يجد له تخريجا يجمعه فى عدادها ويسلكه فى نطالها .

ذلك أن « كم ذا » لم يرد بها معاج ولا يسوغها قياس ، وذلك أن « ذا » زائدة لا يتغير المعنى بسقوطها ، فيستوى أن نقول : كم نصحتك وكم ذا نصحتك ، وزيادة الأسماء ليست بالمنهج المعبود يركبه كل من يريد .

على أن مثل هذا ورد بعد « ما » فى نحو قولك : ماذا صنعت ؟ فهو يؤدى معنى ما صنعت ؟ وللعرب فى هذا منهجان :

الأول : أن يقولوا : ما صنعت أخير أم شر ؟ يرفعون البدل . وجاء من هذا قول لبيد :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيبقى أم ضلال ويأطل

ويخرج النحويون هذا على أن « ذا » اسم موصول خبر « ما » الاستفهامية ، وكأنه قيل :

ما الذى صنعت ؟ فالجملة اسمية . وقد جاء على هذا الوجه قوله تعالى فى الآية ٢١٩ من سورة البقرة : « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » برفع « العفو » فى قراءة أبى عمرو . فتقدير الكلام : ماذا ينفقون ، أى ما الذى ينفقونه ؟ قل هو العفو ، فجاء الجواب جملة اسمية كجملة السؤال .

والثاني : أن يقولوا : ماذا صنعت أخيراً أم شراً ؟ ويخرج بعض النحويين هذا على أن « ما » و « ذا » مزجنا حتى صارتا كلمة واحدة ، كما هو الأمر في « إنما » و « حيثما » .

ويخرجه بعضهم على أن « ذا » زائدة في الكلام . والأداة ذات المعنى هي « ما » فحسب ، وهذا مذهب كوفي . يشيخ البصريون بأوجههم عنه ، ويرغبون عن زيادة الأسماء . وأياً ما كان الأمر فالعبارة المصبر بها الجملة والتي أدت معنى الاستفهام مفعول مقدم للفعل . والجملة فعلية ، وجاء على هذا قوله تعالى : « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » ينصب « العفو » في قراءة الجمهور . أي يسألونك أي شيء ينفقون ؟ قل ينفقون العفو . فجاءت جملة الجواب فعلية لتوافق جملة السؤال .

ويرى بعضهم مثل هذا مع « من » ، ويستشهد بقول الشاعر :

وقصيدة تأتي الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها ؟

وأعود بعد هذا لموضوع البحث كم ذا فأقول : إني لم أر من ذكر وروده ولا من عرض له . فإن قال قائل . وما تنكر أن يحمل « كم ذا » على « ماذا » ، ويقاس على هذا الأسلوب الواردة . والقياس منهج متطلب في العربية .

فالجواب أن ورود « ذا » بعد « ما » أو « من » مزيدة على خلاف القياس ، فلا يقاس عليه ، والمراجع في هذا السباح ، فحيث لا سباح لا ينبغي القول به ولا اعتاده .

ويقول الشاعر :

كم قد ذكرت لك لو أجزى بذكركم يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

والقارئ يحس أن « قد » حشو في الكلام أوردتها الشاعر لإقامة الوزن ، وكان يفتنه . أن يقول : كم ذا لو كان تأليفاً صحيحاً وقولاً معروفاً .

والذي يخلص إليه الباحث أن هذا التأليف خطأ سرى إلى المولدين من التأليف بين « ماذا » و « كم ذا » ، وظنهم أنها سواء وليسا سواء .

ومن آثار الوهم أني استنشدت كثيراً من الأدباء بيت أبي الطيب :

وماذا بمصر من المضحكات لكنه ضحك كالكها

فكلهم ينشده :

وكم . ذا بمصر من المضحكات

ولا يوجد هذا في نسخة من نسخ الليوان المنشورة .

وأقدم ماوقفت عليه من هذا الأسلوب قوله :

يا مـمـر ضـا بهـواه لـمـا رآى ضـريرـا

كم . ذا رأيت بصـيرـا أعمى وأعمى بصـيرـا

وهذان البيعان لإسماعيل منصور التميمي المصري الشرير الفقيه الشافعي المتوفى سنة ٣٠٦ هـ عزاهما له المرزبالي في معجم الشعراء ٣٧٣ ، ولنصور هذا ترجمة مبسطة في طبقات الشافعية ونكت الهميان ، وكان من الشعراء المجيئين .

ويرى بعض الباحثين تصحيح « كم ذا نصحك » بأن يكون « ذا » ، منادى حلف منه حرف النداء وهو جائز عند الكوفيين . ويصح قول حافظ « كم ذا يكابد عاشق » بهذا الوجه أي : كم يكابد يا هذا .

ويزيد وجها آخر :

وهو أن يكون « ذا » مفعولا مقبلا ، أي : كم يكابد ذا الألم . والقارئ يحس تكلفا في هذا وبعبارة من مقصود التكلم ، وهو لا يطرد ولا يستمر لوقيل : كم ذا نصحك ، وهذا مستساغ عند المؤلفين اللين ينطقون بهذا الأسلوب إذ كان قياسه أن يقال : كم هؤلاء نصحك .

تحرير القول في عبارات ثلاث^(١)

١ - ينقصنى الشيء^(٢)

قدم المرحوم الأستاذ الشيخ محمد على التجار إلى مؤتمر المجمع - في دورته الرابعة والعشرين - بحثاً بعنوان « لغويات » ، تناول فيه قول الكتاب : « ينقصنى الشيء » ، وقد رأى أن يملأ التعبير بآثنه على حذف مضاف ، أى : ينقصنى فقد الشيء .

ويمكن الاتجاه في تصويب ذلك التعبير إلى اعتباره تضييماً ، فيضن فعل ينقص معنى يعوز ، ولا عبرة بالاعتراض بأن الفعلين متعديان ، وهو مانع من التضمين عند بعض النحاة ، فقد يجرى التضمين بين فعلين كلاهما متعد ، كما في تَبَّأَ ، إذ تتعدى بتضمينها معنى أعلم ، وكلاهما متعدى بالهاء ، فإذا تضمنت معنى أعلم لعلت إلى ثلاثة مفاعيل . وقد يجرى التضمين بين فعلين كلاهما لازم ، كما في « شهد الله » المضمنة معنى « أقسم » . ومن تضمين متعدى معنى متعدى : « حلفتها تبنا » أى أطعمتها .

على أنه لامانع من تعليل هذا التعبير بآثنه من باب الحذف والإيصال ، فينقصنى الشيء ، أى ينقص منى الشيء .

وعلى أية حال لا يأتى بتصويب التعبير المصرى : « ينقصنى الشيء » على أحد توجيهات : الأول : أن يكون على تأويل مضاف ، أى ينقصنى عدم الشيء ، والثاني : أن يكون من باب الحذف والإيصال ، أى ينقص منى الشيء ، والثالث : على تضمين ينقص معنى يعوز .

٢ - أعتذر عن الحضور^(٣)

قدم المرحوم الأستاذ الشيخ محمد على التجار إلى مؤتمر المجمع - في دورته الرابعة والعشرين - بعنوان « لغويات » بحثاً في قول الكتاب : « أعتذر عن الحضور » . وقد علل الأستاذ صحة التعبير بآثنه على حذف مضاف ، أى : أعتذر من عدم الحضور .

(١) لم تبت الجهة في هذا التصير بعد .

(٢) إقرته الجهة ؛ ولم يوافق عليه المجلس أو المؤتمر .

(٣) تقرير مقدم من الأستاذ محمد شوقي أمين (خبير اللجنة) .

ويمكن تحليل صيغة التعبير من باب التضمن ، فيضمن فعل أحذر معنى أمتنع . ويعترض على هذا القول بأن بعض اللغويين والنحاة لا يحتلون التضمنين في فعلين ، إلا إذا اختلفا في التعلية وال لزوم ، وفعل أحذر متعد ، فلا يضمن معنى فعل متعد . ويجاب عن هذا الاعتراض بأن الفعل قد يضمن معنى آخر وإن كان كلاهما متعديًّا ، ومن الأمثلة « نبأ » فهي متعدي . إذا تضمنت معنى « أعلم » وكلاهما متعدي بالياء ، ويتضمن « نبأ » معنى « أعلم » ، تعدى إلى ثلاثة مفاعيل . وفي القرآن « شهد الله » وهو مضمين معنى « أقسم » وكلاهما فعل لازم . ومن تضمنين المتعدي معنى المتعدي : « علفتها تبنًا » أي أطعمتها .

والأمر يحتمل أن يكون هناك رأيان : الأول : أن معنى « أحذر » أي أبدي علما مانعا من الحضور ، أو أحذر ، أي أبدي احتذارا نائباً عنه أو بديلا منه . والثاني : أن يكون الكلام على حذف مضاف وتقديره « أحذر عن عدم الحضور » .

٣- كم ذا نصحتك

قدم المرحوم الأستاذ الشيخ محمد علي النجار بحثاً في قول الكتاب : كم ذا نصحتك ؟ ، وقد ورد في بيت « حافظ » :

كم ذا يكابد عاشق ويلقى في حب مصر كثيرة العشاق

وكذلك جرى الناس على أن ينشدوا بيت « أبي الطيب » :

كم ذا يحصر من المضحكات ولكنه ضحك كالـبـكا

ولكن هذه الرواية لم ترد في نسخة من نسخ الديوان ، وإنما الرواية : « وماذا يحصر من المضحكات » .

على أنه ورد في شعر التميمي القمير الفقيه الشافعي المتوفى سنة ٣٠٦ هـ ، إذ عزا إليه المرزباني في معجم الشعراء قوله :

يامعرضاً بهواه لا وآلى غريـبـنا

كم ذا رأيت بصيرا أحمى وأحمى بصيرا

وعند الأستاذ « النجار » أن هذا الاستعمال خطأ سرى إلى المولدين من التنظير بين « ماذا » و « كم ذا » ، وليسوا سواء ، فلا يصح تخريجه بأن « ذا » زائدة كزيادتها في « ماذا » صنعت « و » من ذا قالها « لأن هذه الزيادة على خلاف القياس فلا يقاس عليها ، وكذلك لا يصح تخريجه بأن « ذا » مفعول مقدم ، ففيه تكلف وبعد عن المقصود ، وهو لا يطرد ، لوقيل : كم ذا نصحتم ، لأن قياسه : كم هؤلاء نصحتم . ومن الباحثين من يقول بأن « ذا » منادى حذف منه حرف النداء ، وهو جائز عند الكوفييين .

وأضيف إلى مقاله الأستاذ النجار أن كون « ذا » منادى لا يصلح تعليلًا إذا قال كاتب « كم ذا قلتما » و « كم ذا قلتم » و « كم ذا قلتن » ، لأن « ذا » منادى للمفرد المذكور الأخير . فلا تصلح للتعليل في تعاريف العبارة وإسناداتها .

ويمكن تسويغ استعمال : « كم ذا » ، ويخرج على أن « ذا » زائدة ، قياسا على زيادتها في « ما » و « من » أو على تقدير مضاف محذوف ، أي « كم مثل هذا » . ويستأنس له بما ورد في قول التميمي المتوفى سنة ٣٠٦ هـ :

كم ذا رأيت بصيرا أعمى وأعمى بصيرا

جواز قول الكتاب : « فعلت كذا زعماً عنه »^(٥)

(يستعمل الكتاب هذا التعبير : « فعلت كذا زعماً كذا » أو « زعماً من كذا » ، والمسنوع الفصح في مثل هذا : « فعلت كذا على الزعم من كذا » ، أو « بزعم كذا » ويمكن أن يحل استعمال « فعلت كذا زعماً كذا » أو « زعماً عن كذا » بأن « زعم » هنا حال مصدر بمعنى اسم الفاعل ، أو منصوب على نزع الخافض . كذلك يمكن تحليل استعمال « من » مكان « من » بأن الأولى تنوب مثاب الأخرى ، فلان « من » توافق « من » وترادفها وتكون بمعناها كما صرح بذلك النحاة) .

(٥) صدر بالجلسة الثانية من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيها بلى البيان الخاص بالموضوع :

١ - تناولت المسألة التالية من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن المنون « مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر » - وهو من بحوث مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين - قول الكتاب : « فعلت كذا زعماً عنه » ونقطة النقاش لم ، وإثر إهمهم أن (يقولوا) فعلت كذا بالزعم منه ، أو على الزعم منه ، بصحة أن حذف حرف الجر ليس قياساً على حين أنه يمكن تصويب قول الكتاب على أساس الحذف ، لوروده أمثلة كثيرة منه ، أو على أساس أن « زعمه » مفعول حلق .

٢ - درست لجنة الأصول الموضوع .

٣ - وقد كتب الأستاذ عباس حسن ملاحظة عنوانها « حول تمييز زعماً عن كذا » من « من » في معنى « من » .

حول : تعبير : رغما عن كذا - « عن » هنا في معنى « من »^(٥)

(١) تكون « عن » بمعنى « من » تطبقا للنصوص الآتية :

١ - قال الأشموني : المعنى السادس من معاني « عن » موافقة « من » نحو قوله تعالى : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » وقوله تعالى : « أولئك الذين يتقبل الله عنهم أحسن ما عملوا . . . » اهـ .

٢ - جاء في التصريح : (تكون « عن » مرادفة « من » نحو قوله تعالى : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » أي : منهم) اهـ .

٣ - جاء في الهمع عند الكلام على معاني « عن » ابنه : « . . . وتكون بمعنى « من » نحو قوله تعالى : « يقبل التوبة عن عباده » وقوله تعالى : « يتقبل الله عنهم أحسن ما عملوا » بدليل فتقبل من أحدهما . . . الآية » اهـ .

(ب) ورودها سماعا في فروع المادة اللغوية للفعل « رَحِمَ » ، ما يدل على ورود « عن » سماعا في بعض تلك الفروع فيؤذن بصحة استعمالها في غيره قياسا . جاء في الأساس مانصه : (مالى عنك مَرَأَتُكَ) ثم قال :

إذا الأرض لم تجهل على قُرُوبِهَا وإذ في عن دار المذلة مَرَعَمُ

جواز قول الكتاب : « حدث هذا أثناء كذا »^(١)

(جرى الكتاب على استعمال « حدث هذا أثناء كذا » بحذف حرف الجر ، ولا بأس بذلك : إما بنصب « أثناء » على الظرفية باعتبار أن أثناء ليست مكانا مختصا ، بل مبهما ، وإما بالاستناد إلى ورود قولهم « أنقذت كذا فني كتابي » في نسخة من الصحاح واللسان وغيرهما بنصب نتي على الظرفية المكانية معا ، وثني مفرد أثناء فيقاس على نصبه نصب جمعه ، ويتوى ذلك وروده في نصوص تدل على استعماله في القديم .)

• صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفيها على البيان الخاص بالموضوع :

١- تضمنت المسألة الثالثة من بحث الأستاذ عبد الحبيب حسن ، المكونة من مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر - وهو من بحوث مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين - قول الكتاب : « حضر أثناء المحاضرة » وتخطئة النقاد لهم لأنهم لم يذكروا حرف الجر « في » قبل « أثناء » ، وعنه هؤلاء النقاد أنه لا يصح نصب « أثناء » على الظرفية المكانية .

٢- وقد حجب الأستاذ عباس حسن عند نظر البحث في المؤتمر بأن الأستاذ أحمد المرصى عضو المجلس تناول في بحوثه في المجلة هذا التمييز (في الجزء الثاني) . وألقت نصا من المجلات جاء فيه « في » منصوبة على الظرفية ، وهي مفرد أثناء . وزاد الأستاذ عباس حسن أن « أثناء » مسبوقة بجمعا بالنصب على الظرفية في قول الشاعر الجاهلي ، جهمر بن ماجة :

يتام عن التقوى ويوقظ أثناء فيخطئ أثناء الظلام فقول

إلى نصوص أخرى في ذخيرة ابن يسام - المجلة الأولى - انقسم الرابع من ٩٨ و ص ١١٤

٣- درست لجنة الأصول الموضوع ، وانتهت إلى قرارها فيه .

جواز قول الكتاب : « هل هذا الأمر يمجِّبك ؟ »^(٥)

(يجرى على أفلام الكتاب مثل هذا التعبير : هل الكلوب يصدق ؟ ، يدخل هل على اسم مخبر عنه بجملة فعلية ، وجمهور النحاة على أن ذلك جائز في ضرورة الشعر ، على أنه جاء في : « الهمع - ج ٢ ص ٧٧ - تجويز الكسائي دخول « هل » على الاسم الذي يليه فعل في الإعتبار ، ولا مانع بهذا من إجازة ذلك التعبير » .

(٥) صدر بالجلسة الخامسة من مؤتمر النورة الخامسة والثلثين ، وفيها على البيان الخاص بالموضوع :

١ - « كانت المسألة الخامسة من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن المقيم إلى المؤتمر في النورة الرابعة والثلثين ، وعنوانه « مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر » قول الكتاب : هل هذا الأمر يمجِّبك ؟ بتقديم الاسم على الفعل ، فله منع انتقاد ذلك بحجة أن « هل » لا تدخل على اسم يمدد فعل في الإعتبار ، وفي تعليل النحاة لذلك تكلف وصناعة . وعلم المماثل عليه تقديم المسند إليه للاهتمام ، فلا داعي لحظر التعبير .

٢ - نظرت لجنة الأصول في الموضوع ، واثبتت إلى قرارها فيه .

جواز قول الكاتب: «جاموا واحداً واحداً»

(يخطئ فريق من النقاد قول بعض الكتاب: «جاموا واحداً واحداً» على أساس أن الصواب في مثله: «جاموا أحاداً أو فوجاً». وقد درست اللجنة هذا فرأت أن أحاداً وموحد معدول بهما عن: واحد واحداً. وهذا المعدول لا يمنع من الأصل، لأن استعمال المعدول والمعدول عنه جائز كما في عامر وعمر.

ولهذا فقرر اللجنة أن التعبير وما يشبهه صحيح.)

(هـ) صدر بالجلسة الخامسة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلثين، وبالجلسة السادسة والعشرين من جلسات المجلس في الدورة نفسها، وفيها على البيان الخالص بالموضوع:

- قدم الأستاذ عبد الحميد حسن إلى مؤتمر الدورة الخامسة والثلثين بحثاً له عنوانه «جولة في كتاب درة القواعد» للمبرور. وكان من المسائل التي أثارها في بحثه نقطة «المبرور» لقول الكاتب: «قدم أجهاج واحداً واحداً» والثني اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، وتصويبه فلك بأن يقال: «جاءوا أحاديثاً وثلاث ورباع». أو «جاءوا موحد ومثلث ومثلث ومربع».

- وقد أوضح الأستاذ عبد الحميد حسن في بحثه أنه لا مانع من استعمال عبارات يحصلها العرب بأسلوب آخر، مادامت هذه العبارات بغير هذا الأسلوب لا تهمي في نيج اللغة، وأشار إلى أن الانتهاة يحفظون معنى الحال جابدة بقولهم: «دخلوا رجلاً رجلاً».

- وعرض الأستاذ عبد الحميد حسن في بحثه رأي الأستاذ الشيخ محمد علي للتجارعة وهو أن العرب ياتون بلفظ واحد بدلاً من العدد المكرر، ولهذا يستحسن الأسلوب الذي يرد فيه مثل: «دخل الطلبة المئزره اثنين» حتى يظن من رآه وجه صحيح.

- وقد نشر بحث الأستاذ عبد الحميد حسن في مجموعة البحوث والمناقشات الدورة الخامسة والثلثين بعنوان (جولة في كتاب درة القواعد).

- نظرت لجنة الأصول في الموضوع وانتهت إلى قرارها فيه.

جواز قول الكتاب : « هب أتى فعلت كذا »^(٥)

(يخطئ بعض العلماء إيراد « أن » ومعمولها بعد (هب) في نحو : « هب أتى فعلت كذا » ، ويقولون : إن الصواب في مثله : « هبى فعلت » و « هبه فعل » بوصل الفعل بالضمير

ترى اللجنة أن التعبير بهذه الصورة صحيح ، لما يأتى :

١ - لما نقله « الشهاب الخفاجى » عن « ابن برى » من أنه غير مجتنع إذا جعل « هب » بمعنى « احسب » .

٢ - ولما جاء في « المفتى » من تصحيحه وروده في قول القائل في المسألة المعروفة بالحجرية أو المشركة ، وقد ذكرت أيضاً في « اللسان » في مادة « شرك » .

٣ - ولأن « هب » من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين . ومن المقرر أن هذه الأفعال تسد فيها « أن » وممولها سد المفعولين .

(٥) صدر بالجلسة الخامسة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وبالجلسة السادسة والعشرين من جلسات المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

- قدم الأستاذ عبد الحميد حسن إل مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، بحثاً له عنوانه « جولة في كتاب درة القواسم لشر برى » ، وكان من مسأله تفضلة الخريزى لقول الكتاب : هب أتى فعلت ، وهب أنه فعل ، وتصويبه ذلك بإلحاق الضمير المتصل به ، فيقال : هبى فعلت ، وهبه فعل .

- وأوضح الأستاذ عبد الحميد حسن أن « الشهاب الخفاجى » نقل عن « ابن برى » تفسيره بين « هب » و « احسب » التي تتعدى إلى مفعولين ، وتسده وأنه وممولها مسدداً . وأجاب الأستاذ أن الأفعال التي تنصب مفعولين في باب ظن واغتراباً يسه فيها وأنه واسمها وغيرها سد المفعولين ، وفعل « هب » من بين هذه الأفعال . وبناء على ذلك تصح عبارة « هب أتى فعلت كذا » جرياً على آراء اللجنة .

- وقد نشر بحث الأستاذ عبد الحميد حسن في مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين بمقران : وجولة في درة القواسم .

تصويب « التارجح » بمعنى « الترجيح أو الارتجاع »^(١)

(تقول اللغة في معنى التلذذب بين أمرين : ترجع وارتجع ، وقد شاع حل ألسنة المعاصرين قولهم في مثل هذا المعنى تارجح ، وكأنهم اشتقوا ذلك من الأرجوسة ، ولما منع من إجازة ذلك منعاً لم ينس بين معنى التلذذب ومعنى الرجحان .

(هـ) جيلر بالجلسة الخامسة من مؤتمر الندوة الأربعين ، وكانت اللجنة قد عرضت حل المجلس قراراً بالجلسة الثلاثين من نفس الندوة ، قرأ المؤتمر تمهله .
ولما نال البيان الخامس بالموضوع :

— عرض حل اللجنة أن النقاش يدور حول فعل « تارجح » في مثل هذا التصير : هو يتارجح بين الإقدام والإحجام بمعنى التذبذب بين هذا وذلك ، ومن النقاش من يفتنون هذا التصير ، ويرون صوابه : ترجح أو : تارجح .

— وقد أحتج الأستاذ عباس حسن لصفة هذا التصير ، ولما قاله إن في اللغة : أرجسه فاضارعه : يترجسه ، كحل أكرم ، فقد سمع فيه : يكرم . ولا مانع من التفتير بين أرجح وأكرم فيكون المطروح : تارجح .

— ولما أستاذ محمد خلف الله إلى أن أكرم يكرم هو الأصل ، وقد قالوا يجوز قرء إلى الأصل في التصير . ولكن يقال في الصفة وفي غير الضرورة : يرجح ويكرم .

— وقال الأستاذ عباس حسن : إن الأرجوسة من أسماء الأعيان ، وقد أجاز الجميع الاشتقاق منها ، وحل هذا نقول : أرجسه لتارجح .

— وأيد الأستاذ عبد الحميد حسن ذلك بقوله باعتبار الأرجوسة كلمة جامدة ، فلتشك منها دون نظر إلى أصل مادتها وهو رجع .

— وقال غير اللجنة إن الاشتقاق من أسماء الأعيان يقتضي النظر إلى صيغة الاسم ، وإجراء الاشتقاق منه ، والأرجوسة حل وزن الأصول ، وهي من مادة رجع ، فالاشتقاق من الأرجوسة يقتضي النظر إلى « رجع » يقال أرجسه لترجح أو تارجح ، ولكن إجازة « التارجح » يمكن أن تستند إلى قرار الجميع في تروم أصالة الحرف ، وبناء على ذلك نفهم أصالة الحذوة في الأرجوسة نقول : تارجح ، كما قلنا تلحج وتمسك . وذلك لأن التارجح أو الارتجاع لا تدل على ما يدل عليه التارجح ، إذ يعطينا مشودة الأرجوسة في تأملها وتلذذها ، وفي ذلك بلاغة أدلالة .

— وبعد المناظرة انتهت اللجنة إلى ما يأتي :

وتقول اللغة في معنى التلذذب بين أمرين : ترجع ، وارتجع ، وقد شاع حل ألسنة المعاصرين قولهم في مثل هذا المعنى تارجح ، وكأنهم اشتقوا ذلك من الأرجوسة ، ولا مانع من إجازة ذلك ، منها ليس بين معنى التلذذب ومعنى الرجحان ، وسبيل تلك الإجازة ما أقره الجميع من جریان بعض الكلمات العربية حل مبدأ تروم أصالة الحرف ، ومن يقول لظاهر الأمثلة الواردة حل تروم أصالة الحرف الزالة أو المتحول ، ما يستعمله المحذون ، إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة .

جواز قول الكتاب : « أكثر من واحد » وما أشبهه ^(١)

(ترى اللجنة جواز قول الكتاب : قل كذا أكثر من واحد ، وما أشبهه ، لأن أفعال التفصيل قد يخرج من الدلالة على المشاركة بين أمرين في أصل المعنى مع زيادة أحدهما على الآخر فيه ، فيبدل على مجرد الوصف بأصل المعنى ، وقد جاء أفعال التفصيل على هذا الوجه في آيات من القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : « فمن يهاى إلى الحق أحق أن يتبع آم من لا يهذى إلا أن يهذى » .

وقوله تعالى : « فمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمنا يوم القيامة » .
كذلك ورد التعبير بأكثر من واحد في فصيح الكلام ، مثل ما جاء في قصة الغزو من كتاب الاشتقاق لابن دريد : « جدع الله أنف رجل أعز أكثر من شاة » ، وما جاء في مادة خضر من صحاح الجوهري : « كره بعضهم بيع الرطاب أكثر من جرة واحدة » .

وعليه قوله تعالى : « ... فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » .
فإن معناه : « فإن كانوا أكثر من آخ واحد ، أو أكثر من أغت واحدة . . . وحل هذا المعنى كان الحكم الشرعي في التوروث » .

(٥) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الجميع في الدورة التاسعة والثلاثين ، وفي الجلسة السادسة والعشرين من المجلس في الجمهورية نفسها ، وثم على البيان الخاص بالموضوع :
١- تقدم الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج بحث عرض فيه التصير ، وأوجه تحفظه لدى اللقاء ، ثم ناقش هؤلاء ، ورد ما ذهبوا إليه في دراسة مستطرفة لصيغة وأقوله وأوجه استعمالها ، وانتهى في خاتمة البحث إلى أن التصير صحيح كونه صحت قواعد اللغة ، وشواهد الكلام الصحيح .

٢- في مذكرة لها الأستاذ محمد شوقي أمين خبير اللجنة ، أيد تصحيح التصير على أن (أفعل) فيه على غير ما به ، وأورد طائفة من الشواهد جاء فيها أفعل غير مراد به التفصيل وأخرى جاء فيها التصير « بأكثر من واحد » من الصورة التي تصح التحطه إليها ، ثم اتفق على أنه « استثناسا بما أوردناه من الأمثلة مما استشهد به المبلون من التصير بـ «ولهم : غاب أكثر من واحد ، وصام أكثر من يوم . . . الخ » .

٣- درست لجنة الألفاظ والأساليب الموضوع وانتهت إلى قرارها فيه .

وبعد هذا :

(١) بحث الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج وعنوانه : « هل من الخطأ في اللغة أن يقال : كذا « أم لا أكثر من واحد ؟ »

(٢) بحث الأستاذ محمد شوقي أمين وعنوانه :

تولم : ولهم أكثر من مرة ، أو إعمال أفعال التفصيل على غير ما به .

هل من الخطأ في اللغة أن يقال : « كذا اسم لأكثر من واحد ؟ »^(١)

يقول بعض العلماء إنه يجري على ألسنة كثير من الباحثين وأقلامهم - عندما يعرض لهم في بعض المقامات علم من الأعلام ، قد سمي به عدة أشخاص أو عدة أشياء - أن يقولوا : إنه « اسم لأكثر من واحد » وهذا تعبير خطأ لا تسمح به قواعد اللغة العربية .

وذلك أن صيغة « أفعل التفضيل » تقتضي زيادة المفضل على المفضل عليه في المعنى لاشتركت بينهما ، كما يقال : « زيد أعلم من عمرو » و « بكر أكرم من خالد » .

فالمثال الأول يفيد أن زيدا وحمرا كلاهما عالم ، وأن ما عند زيد من العلم أعظم مما عند عمرو .

والمثال الثاني يفيد أن كلا من بكر وخالد كريم ، وأن بكرا أوسع كرما من خالد .

قالوا : وهذا المعنى الذي يقتضيه « أفعل التفضيل » لا يثبت في العبارة التي هي موضوع البحث : « كذا اسم لأكثر من واحد » فإنه ليس في الواحد كثرة يشترك بها مع ما فوقه من الأعداد .

فلا يصح حينئذ أن يصاغ فيه « أفعل التفضيل » من معنى الكثرة ، إنما الذي يمكن أن يكون صحيحا هو أن يقال : « كذا اسم لغير واحد » أي اسم لاثنتين أو ثلاثة أو ما فوق ذلك .

هذا بما يقوله أولئك العلماء ، وهو قول يدل على أنهم لم يعطوا مسألة « أفعل التفضيل » حقها من الدراسة المستوعبة ، ولم يتتبعوا الاستعمالات المختلفة التي وردت بها صيغة « أفعل » في اللغة العربية ، بل وقفوا عندما اشتهر من أحكام هذه الصيغة .

إن دلالة الصيغة على المقاضاة بين أمرين بزيادة أحدهما على الآخر في المعنى المشترك بينهما ليست الحكم الوحيد لأفعل التفضيل ، وإنما ذلك إذا لم يقصد به شيء آخر غير تلك .

(١) بحث الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن ناج - عفو الله عنه .

المفاضلة ، فإذا قصد به معنى آخر غير المفاضلة - وذلك كثير فيما وود في اللغة - فإن غاية ما يستفاد من الصيغة إنما هو ثبوت المعنى للطرف الذى يطلق عليه اسم المفضل ، ولا تفيد اشتراك الطرف الآخر في هذا المعنى .

(١) فإذا قيل : « زيد أقصر من عمرو » كان ذلك محتملاً أمرين :

الأول : المفاضلة بين زيد وعمرو في القصر على أساس اشتراكهما في أصل هذا المعنى مع زيادة زيد فيه على عمرو .

الثانى : ألا يكون المقصود المفاضلة بينهما على هذا الوجه ، وإنما يكون المقصود إفادة ثبوت القصر لزيد ، على حين أن عمرا يكون طويل القامة ، وأن طول قامته بَيِّن لا شبهة فيه ، ولكن لما كان الكلام في معرض خاص ، هو بيان قامة كل منهما ، اجبىء بالعبارة في صورة المفاضلة ، أى أن المراد بها إفادة أن قامة زيد قصيرة ، على حين أن قامة عمرو طويلة بَيِّنَة الطول ، وأنها لا تشاركها في القصر .

• • •

(ب) وإذا قيل : « كل إنسان أحق بماله » فليس المعنى فيه على أن صاحب المال يشاركه غيره في ثبوت حق له على هذا المال ، وإن حق صاحب المال أكبر وأعظم من حق غيره عليه . ليس المعنى على ذلك ، فإنه ليس لأحد غير صاحب المال حق فيه أو عليه ، وإنما الحق كله لصاحبه .

(ج) ثم إنه لا ينكر في اللغة ولا في المنطق أن ينسب شيء إلى شيء آخر بالكبر أو الصغر أو المساواة فيقال : هذا أكبر من ذاك أو أصغر منه أو مساو له ، بل إن كل شيء يمكن أن ينسب إلى غيره على هذا الوجه ، وهو حيث لا بد أن يكون واحدا من هذه الثلاثة ، فهي لا تجمع فيه جميعها ، ولا اثنان منها ، كما لا يمكن أن يخلو منها كلها .

والواحد مع ما فوقه من الأعداد لا يخرج عن هذا القانون ، فهو لا بد أن يشترك له أحد هذه الأمور الثلاثة ، ويتفق عنه الاثنان الآخران ، فلا يمكن أن يقال : إنه مساو للأربعة

أو أكبر منه ، بل يتعين أن يقال : إنه أقل مما فوقه وأحقر منه ، وإذا صح أن يقال : إن الواحد أقل من الاثنين وأبسر ، فهما فإنه يصبح بالضرورة أن يقال : إن الاثنين أعظم من الواحد وأكبر منه وأكثر ، وذلك لا يوجب أن يكون هذا الواحد عظيماً أو كبيراً أو فيه كثرة ، فإن وجوب مشاركة المفضل عليه للمفضل في أصل المعنى الذى تجرى لديه المقابلة بينهما إنما يكون في « أفعل » الذى جاء على الوجه الذى اشتهر به كما قدمنا ، فأما إذا كان على تغير هذا الوجه فإنه لا يوجب تلك المشاركة .

• • •

د) هذا واستعمال « أفعل التفضيل » على هذا الوجه الذى ليس فيه مشاركة بين اثنين في أصل معنى الصيغة لا ينبغي أن يقال إنه شاذ أو ضعيف ، فإننا نجد قد ورد في آيات كثيرة من الكتاب العزيز كما يتبين مما يلى :

١- قال الله تعالى « أَلَمْ يَهْدِ إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِ إِلَّا أَنْ يُهْدَى » . (٣٥ يونس) .

٢- وقال تعالى : « أَلَمْ يَنْتَهِ مُكْرِبًا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْتَوِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » . (٢٢ الملك) .

ففى الآية الأولى إشارة إلى القول الذى يتعين أن يكون جواباً فيه هذا المقام إذا كان مما يطلب فيه جواب ، وذلك القول المتعين هو أن الأحق بأن يتبع إنما هو ذلك الذى يهدى غيره إلى الحق ، وليس هو الذى لا يهدى إلا إذا هداه غيره .

لكن ذلك لا ينبغي أن يفهم على أساس « أفعل التفضيل » الذى يقتضى المشاركة بين امرين في معنى مع زيادة أحدهما على الآخر فيه ، فإن من لا يهدى إلا إذا هداه غيره ليس له جدارة أو أحقية أن يكون متبوعاً يهدى به غيره ، فليس هناك معنى مشترك بين الطرفين يزيد فيه أحدهما على الآخر .

فصيغة « أفعل » في قوله سبحانه : « أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ » ليس المزاد بها إلا أن من يهدى غيره إلى الحق هو الجدير وحده أن يتبع وأن يقتدى به غيره .

وكذلك الحال في آية الملك : « أفمن يمشى مكبا على وجهه أهدى أم من يمشى سويا على صراط مستقيم » .

فلن القول للمتعين بلزاه هذه المقابلة- وهو ما ترشد إليه الآية الكريمة - هو أنه لاشك أن الذي يمشى سويا على صراط مستقيم هو الأهدى والأرشد ، وليس هو من يمشى مكبا على وجهه ، متخبطا في سيره ، لا يدري أين هو ولا أين يذهب . لكن هذه الصيغة « أهدى » لا يصح أن يفهم منها في الآية أن كلامنا السائر على الصراط المستقيم ، والتخبط الهائم على وجهه قد ثبتت له الهداية ، وأن حظ الأول منها أعظم من حظ الثاني ، فإن هذا أثباتي ليس له حظ من الهداية أصلا .

• • •

(هـ) وما وردت فيه صيغة « أفعل » لغير المفاضلة التي تقتضي اشتراك اثنين في معنى مع زيادة أحدهما فيه على الآخر قوله تعالى :

٣- « أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمنا يوم القيامة » . (٤٠ فصلت) .

٤- وقوله سبحانه : « قل أذلك خير أم جنة الخلد التي وعد المتقون » (١٥ الفرقان) اسم الإشارة في قوله سبحانه : « أذلك خير » راجع إلى السعير والعذاب به ؛ كما دل على ذلك قوله تعالى : « بل كذبوا بالساعة وأعتلنا لمن كذب بالساعة سعيرا » .

٥- ومن ذلك أيضا قوله تعالى : « أذلك خير نزل أم شجرة الزقوم » : (٦٢ الصافات) واسم الإشارة في هذه الآية راجع إلى أنواع النعم التي فصلتها الآيات قبل ذلك لعباد الله المخلصين ، والتي أشبه لإيها في قوله سبحانه : « إن هذا لهو القصص العظيم ، لعل هذا فليعمل العالمون » .

٦- وكذلك قوله عز وجل : « أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به في نار جهنم » . (١٠٩ التوبة) .

ففي هذه الآيات وردت كلمة « خير » ، وهي « أفعل تفضيل » ، لكنها لا تنفيذ المفاضلة بين الأمرين المتقابلين على أساس اشتراكهما في أصل الخيرية مع زيادة أحدهما فيها ، فإنه

غير مطلقاً. في جانب من يلقى في النار ، أو من يكون جزاؤه عذاب السعير ، أو من يكون
طعامه من شجرة الزقوم التي تنبت في أصل الجحيم ، أو من أسس بنيانه على حافة جرف
هار انهار به في نار جهنم .

لا غير في شيء من ذلك ، وإنما الخير كل الخير في الطرف الآخر المقابل ، وهو من
يأتى آمنًا يوم القيامة ، ومن يكون جزاؤه جنة الخلد التي وعد الله المتقين ، والتي فيها
نوله ومستقره الكريم ، وكذلك من أسس بنيانه على تقوى الله ورضوانه .

• • •

(و) وما يتضح فيه المعنى الذي قررناه . وهو أن صيغة « أفعل » قد ترد غير مراد
بها المفاضلة بين أمرين ، بحيث يكونان مشتركين في أصل المعنى مع زيادة أحدهما فيه ..
قوله تعالى :

٧- « الذين يحشرون على وجوههم إلى جهنم أولئك شرٌّ مكاناً وأضلّ مهلاً » . (٣٤)
الفرقان) فإنه لا يمكن أن تكون صيغة « أفعل التفضيل » هنا في كلمتي « شرٌّ وأضلّ » ،
لإفادة المفاضلة التي تقتضي الاشتراك في أصل معناهما مع زيادة أحد الطرفين في هذا المعنى
على الآخر ، فإن هذين الطرفين أحدهما الكفرة الفجار المنكرون للبعث وهم أصحاب النار ؛
أما الطرف الآخر فهو الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه المؤمنون الأختيار .

ولا شك أن « ضلال السبيل » وشر المكان أمران مقصودان على فريق الكافرين
الذين هم أصحاب الجحيم .

•

(ز) ومن هذا القبيل الذي يتضح فيه المراد ، قوله تعالى .

٨- « أصحاب الجنة يومئذ خيرٌ مستقراً وأحسن مقيلاً » . (٢٤) الله فان) ، فإنه ليس
المعنى على أن أصحاب الجنة لهم في الآخرة مستقر ومقيل خير وأفضل من مستقر أصحاب
النار ومقيلهم مع إثبات أصل الخيرية والحق لمستقر هؤلاء ومقيلهم .

ليس المعنى على ذلك ، فإنه ليس في مستقر أهل النار أو مقيلهم شيء من الخير أو الحسن ، وإنما ذلك مقصور على مستقر أهل الجنة ومقيل أهل الجنة .

هذا - وإنى أرى هنا . أن أنى القول في هذه المسألة التي قام عليها أكثر من دليل ، (ولا أحب أن أقول : التي قام عليها غير دليل) كما كان يريد المخالفون .

أرى أن أختتم هذا القول بآية بيّنة من الكتاب العزيز ، وهي الآية الثانية عشرة من سورة النساء ، التي يقول الله تعالى فيها : « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس » فإن كانوا أكثر من ذلك ، فهم شركاء في الثلث .

فإن قوله سبحانه : « فإن كانوا أكثر من ذلك » معناه - الذي لا يصح خلافه - هو : « فإن كانوا أكثر من أخ واحد أو أكثر من أخت واحدة » .

ولا يجزئ أحد أن يقول إن معناه : « فإن كانوا أكثر من الاثنين : الأخ والأخت معا » . وذلك أن كلمة « أو » في الآية هي للدلالة على أحد الشيعين ، وليست للدلالة على الاثنين جميعا .

هذا نص قرأني فيه الدلالة الكافية الشافية ، التي تقطع الشك وتسد باب الجدل ، والله ولي التوفيق . . .

قولهم : رأيتُه أكثر من مرة ، أو : إعمالُ أفعل التفضيل على غير بابِه^(٥)

فما عجب به نقاد اللغة على الكاتبين المحدثين مثل قولهم :

حضر أكثر من واحدة .

رأيتُه أكثر من مرة .

لا تتناول أكثر من حبة .

ويرى النقاد صحة التعبير في أن يقال مثلاً : حضر غير واحد أو فوق واحد ، ورأيتُه

غير مرة أو فوق مرة ، ولا تتناول غير حبة أو فوق حبة .

وحجتهم في هذا النقد أن : « الأكثر » على وزن أفعل التفضيل ، وهذا يقتضي أن تكون الواحدة أو المرة أو الحبة مفيدة للكثرة وليس الأمر كذلك ، فهي واحدة أو الواحد غير الكثير .

على أن هذا التعبير قد جاء في سياق ما يدرسه « مجمع اللغة العربية » من المصطلحات وتعريفاتها ، ففي الجلسة التابعة من مجلس الدورة الثانية عشرة :

« تأمين على رأس أو أكثر » .

وفي الجلسة الثالثة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين :

« ميل أو أكثر » .

وهذا الأسلوب العصري يعني نقل معنى الأكثرية إلى مجرد معنى الزيادة ، فإذا قلت : لا تشرب أكثر من كوب ، لم تعن إلا منع الزيادة على شرب الكوب الواحد ، والنقد لهذا التعبير قائم على أن الكثرة تقتضي التعدد ، وعلى هذا فالكثير لا بد أن يكون متعددًا ، أي : غير واحد أو فوق واحد . وذلك على حين أن من معاني الكثرة الوفرة والاتساع والكفاية . وفي فصيح العربية وصف الواحد بأنه كثير ، فقد جاء في المعجمات : خرق كثير ، أي : متبمع ، ورجل كثير ، أي : كثرت له الآباء وضروب العلياء .

(٥) بحث للاستعلام : محمد تسوقي أمين - مجمع اللغة :

ولعل منه ما جاء في الحديث النبوي في شأن الرجل الذي أراد أن يوصى بماله للجهاد في سبيل الله ، فقال له الرسول : « والثلاث كثير » .
وبناء على ذلك يمكن تخريج التعبير بأن المراد بقولهم : أكثر من واحد ، أن الواحد كثير وافر ، والمراد بقولهم : لا تتناول أكثر من حبة ، أن الحبة كثيرة فيها غنية وبلاغ .
وطوعا لهذا التوجيه يكون الفعل التفضيل على باب ، فالأكثرية هنا ذاهبة إلى معنى الزيادة على الشيء الكثير الوافي بالحاجة في ذاته ، وإن كانت الصيغة في التعبير عنه صيغة الوحدة العددية .

ومن العبارات الدائرة في الاستعمال ما يتضمن كلمات متقابلة أو متطابقة مثل : الأكثرية والأغلبية في مقابلة الأقلية . وهي على صيغة التفضيل ومع ذلك لا يراد بها أن تكون تفضيلا ، بل يراد بها مجرد الزيادة أو النقص ، أو مجرد الفوقية أو التحتية ، . وفي مصطلحات المجالس النيابية يقال : « ووفق على هذا بالأكثرية أو الأغلبية المطلقة » ، يعنون بها الزيادة على النصف ، ولو كان الزائد واحدا فقط ، ويمرون بذلك بلفظ الأقلية عن العبد الذي ينقص عن النصف ، ولو كان الناقص واحدا فقط . فاستعمالهم للأغلبية لا يراد به ما فوق الغالبية ، بل لقد تستعمل الغالبية في معنى الأغلبية الاصطلاحية ، وكذلك استعمالهم للأقلية لا يراد به أن هناك قليلا فوقها ، بل يراد به ما دون النصف من العدد .

• • •

وقد كان الشيخ إبراهيم اليازجي في كتابه : « لغة الجرائد » ، أنكر قول الكتاب : « رأيته أكثر من مرة » منذ سبعين سنة ، وجاء الشيخ « محمد علي التجار » منذ عشر سنوات فعارضه في محاضرات له في « الأخطاء اللغوية الشائعة » وقال في توجيه معارضته : إن أقبل التفضيل قد يأتي على غير باب ، وذكر من أمثلة ذلك ما في « اللسان » مادة « حشش » ، « لذى الرمة » :

لنا الهامة الأولى التي كل هامة وإن عظمت منها أذل وأصغر

فقال ابن بري : إن فيه جواز قولهم : زيد أذل من عمرو ، وليس في عمرو ذل ، حتى حد قول حسان : « فشركما لخيركما القداء » .

وأضاف الشيخ « محمد بن النجار » إلى ذلك أن هذا الاستعمال قديم ، ففي الاشتقاق لابن دريد في قصة الفرزدق من نميم : « ألا إن مزي الفرزدق هب . جَدَّعَ الله أنف رجل أخذ أكثر من شاة . » وفي اللسان مادة (عزا) من كلام الثعالبي : « في الكلام عن العرايا : أن يُغري الرجل الرجل النحلة وأكثر من حائطه لئلا تكل ثمرها ويهديه ويُشمره . . . » فقلوه : وأكثر ، أي : أكثر من النحلة . »

ولأي أزيد على المثالين اللذين أوردتهما الشيخ « النجار » دليلا على أن هذا الاستعمال قديم ، مثالا ثالثا جاء في عبارة « خضر » من صحاح الجوهري ، وهو « كره بعضهم بيع الرطاب أكثر من جرة واحدة » .

وكذلك أزيد على الشاهد الذي ساقه الشيخ « النجار » لمجيء أفعل التفضيل على غير بهاء شاهدا ثانيا ساقه « ابن هشام » في « المغني » وهو قول الفرزدق :

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراما وأنتم ما أنام الأعم

وشاهدا ثالثا هو قول الشاعر :

توسسته لا رأيت مهابة عليه ، وقلت : المرء من آل هاشم
ولا فمن آل المرار ، فلأنهم ملوك عظام من ملوك أحاطم

وقد عرض أستاذنا الشيخ « محمد محي الدين عبد الحميد » لصيغة أفعل التفضيل ، وأنها قد تجيء غير دالة على التفضيل ، وذلك في غضون بحثه المقدم إلى مؤتمر المجمع في دورته الثانية والثلاثين ، فقال : « إن ذلك لمحب أبي حبيدة ، وأبي العباس المبرد ، وقد تبعهما عليه شراح الألفية » .

وبعد أن استشهد بببيت « الفرزدق » قال : إن مستند الاستدلال من وجهين : الأول أن الشاعر قابل « الأعم » بجمع ألأم بكرام جمع كريم ، وكريم صفة مثبتة بغير تردد ، ومن تمام المقابلة أن يكون ألأم دالا على معنى الصفة المشبهة : والوجه الثاني أن ألأم مجرد من آل ومن الإضافة ، فلو كان اسم تفضيل لوجب إفراده وقد كبره .

وفى نحوائيم « المصباح المنير » ما يوزكى معنى اسم التفضيل لمعنى اسم الفاعل منفردا
بالوصف غير مشاركة فيه ، وذلك أن « ابن الدهان » يحيز احتمال أقبل مجردا عن معنى
التفضيل مؤولا باسم الفاعل أو الصفة المشبهة ، قياسا عند البرد مهاجا عند غيره .

وأن منه عند جماعة قوله تعالى : « وهو أهون عليه » أى هين ، إذ المخلوقات كلها
ممكثات ، وزيد الأحسن والأفضل ، أى : الحسن والفاضل ، ويقال لأخوين مثلا : زيد الأصغر
والأكبر ، أى : الصغير والكبير ، وعلى هذا المعنى : « يوسف أحسن إخوته » أى حسنهم ،
وقال « ابن السراج » : يراد بأفعل معنى فاعل ، ومنه قولهم : محاذة الأسفل الأعلى ، أى :
السافل العالى ، وقال تعالى : « أنتم الأعلون » أى : العالون . . .

• • •

واستنادا إلى كل ما تقدم من الآراء على وجه الإجمال ، مع الاستئناس بما أوردناه من
الأمثلة الفصاح على وجه خاص - يجاز ما استناده الكتاب المحدثون من التعبير بقولهم :
غاب أكثر من واحد ، وصام أكثر من يوم ، ونحو هذا من التعبيرات التى يستعمل فيها
لفظ الأكثر لمعنى مطلق الزيادة .

جواز قول الكاتب : « ها أنا أفعل » وشبهه^(١)

(ترى اللجنة أنه يجوز دخول « ها » التنبيه على الضمير ، دون أن يكون الخبر اسم إشارة نحو : ها أنا أفعل ، وها أنت تفعل ، مستقلين على صحة ذلك بالشواهد الصليدة التي وردت في كلام العرب الذين يُخجُّ يقولهم ، مثل قول الشاعر - وهو أبو كبير الهذلي - :
وَلَوْحًا فَشَطَّتْ غُرْبَةً دَارَ زَيْنَبِ فَهَا أَنَا أَبْكَى وَالْقَوَادِ قَرِيبُ

ومن النشر ما ينسب إلى خالد بن الوليد : « ثم ها أنا أموت على فراشي » (١ - ١٦٥ ، حيون الأعيان) .

وما ينسب إلى المستورد بن علفه الخارجي : « وها أنتم تعلمون ما حدث » (١ - ٤٨ ، الكامل للبرد) .

ولهذا لا حرج على كاتب أن يكتب : ها أنا ، وها أنت ، وها هو ، وما يشبه ذلك من الضمائر .

(٥) صغر في الجلسة التاسعة من مؤتمر الجمع في الدورة التاسعة والثلاثين ، وفي الجلسة السادسة والعشرين من المجلس في الدورة للجمعية ، وفيما على البيان الخاص بالوضع :
١ - تم الأستاذ محمد شوق أمين خبير لجنة الألفاظ والأساليب بمحاضراته : « ها أنا » استعرض فيه أقوال النحاة والمفكرين الذين يمتنعون ذلك بأن الصواب أن يغير باسم الإشارة عن الضمير ، فيقال : ها أنا ، ثم أورد عشرة شواهد من الشعر ، وبطلان أثر كل اتصال الضمير - بصورته المتعددة - حتى الصور الأولى وما تلاها على ألسنة القاصدين من قلها :
القة ، وأحياناً الشراء .
والتي في مقام البحث إلى أنه لا سهل على كاتب أن يكتب : ها أنا ، وها أنت ، وها هو ، وما يتأخر ذلك من سائر أمثلة الضمائر .

٢ - فوافق هذا كله ثم انتهت اللجنة إلى القرار التالي :
وترى اللجنة أنه يجوز دخول وها أنتيه على الضمير ، دون أن يكون الخبر اسم إشارة نحو : ها أنا أفعل ، وها أنت تفعل ، مستقلين على صحة ذلك بالشواهد الصليدة التي وردت في كلام العرب الذين يخجُّ يقولهم ، مثل قول الشاعر وهو أبو كبير الهذلي :
وَلَوْحًا فَشَطَّتْ غُرْبَةً دَارَ زَيْنَبِ فَهَا أَنَا أَبْكَى وَالْقَوَادِ قَرِيبُ
وقول تقيبة :
أحمد : ها أنت - لعل نجية من قومها ، والفصل فعل مرفوع
ومن النشر ما ينسب إلى خالد بن الوليد : « ثم ها أنا أموت على فراشي » (١ - ١٦٥ ، حيون الأعيان) ، وما ينسب إلى المستورد بن علفه الخارجي : « وها أنتم تعلمون ما حدث » (١ - ٤٨ ، الكامل للبرد) ، ولهذا لا سهل على كاتب أن يكتب :
ها أنا ، وها أنت ، وها هو ، وما يشبه ذلك من الضمائر .
ولذا ووفقاً لقرار اللجنة بعد حذف هذه نقطة : « لا يجوز أن يكتب : ها أنا ، ولا يخرج على كاتب » .
ومع هذا بحث الأستاذ محمد شوق أمين وعنوانه : « ها أنا » وجواز الإيجاز بغير رسم الإشارة عن الضمير المسبوق بأداة التثنية .

نما أنا ، أو : جواز الإخبار بغير اسم الإشارة عن الضمير المسبوق بأداة التنبيه "

يتوارد على أqlام الكتّاب من المعاصرين مثل قولهم :

ها أنا قاتل ما أحقد .

وها هما يفعلان ما يشاءان .

وها نحن نرى ذلك الرأى .

وقد نصب لهم نقاد اللغة من معاصريهم يتعون عليهم هذا التعبير ، ويريدونهم على أن

يقولوا :

هنا قاتل

وهما هما ذان

وها هم أولاء

إلى غير ذلك من بقية الأمثلة الثانية عشر ، باعتبار أنواع الضمائر مع التذكير والتأنيث ، ومع الأفراد والتثنية والجمع .

والنقاد في هذا يلزمون إلى أن هاء التنبيه تدخل على الضمير ، بشرط أن يكون مخبرا عنه باسم الإشارة .

وما جرت به أقلام الكتّاب المعاصرين في هذا التعبير تجرى مثله من قديم ، وما انتبه إليه النقاد المعاصرون فيه سبقهم إليه النقاد الأقدمون .

ونحن إذا انتظرنا ما قاله النحاة واللغويون في هذا ، ألفينا جمهورهم ينصون على أن الإخبار عن الضمير في مثل ذلك التعبير بغير اسم الإشارة لا يكاد يقال ، أو أنه شاذ .

ولكننا إذا قمعينا ما استعمله القاصحاء في صصور العربية من مبتدئها إلى يوم الناس هذا ، صادفتنا أمثلة تجرى على الوجه الذي يتوجه بحجة النقد ، وهي كثرة كاثرة في الشعر والنثر ، ومن بينها ما ينسب إلى العصر الجاهلي ومثاله .

ومن طريف هذه الأمثلة ما استعمله ناقد لغوى هو الحريرى ، ومؤلف معجمى ، هو الفيروزابادى ، وهالم نحوى ، هو ابن هشام . وثلاثتهم من الناحين عليه ، أو القائلين بشذوذها ؟

ودونك — أولا — طرفا من أقوال النحاة واللغويين .

وثانيا — أربعين من الشواهد مناصفة بين الشعر والنثر .

وثالثا — ما يهذى إليه البحث والنظر من الحكم بإجازة التعبير النقود .

فأما « أولا » فقد جاء في مبحث حروف التنبيه من « شرح المفصل » : « المبهم من الأسماء ما افتقر إلى غيره في البيان من معناه ، فنقول : هاأنا ذا ، فهي داخلة عند سيبويه على المضمحل الذى هو أنا لشبهه بالمبهم . وعند الخليل أنه داخل على المبهم تقديرًا . والتقدير هذا أنا ، فلو قووا أنا بين التنبيه والمبهم ، وكذلك ها هو ذا ، فسيبويه يرى أن دخولها على المضمحل كدخولها على المبهم ، والخليل يعتقد دخولها على المبهم ، وإنما قلنا التنبيه ، والتقدير هذا هو ، ونحوه : هاأنت ذا ، وها هي ذه . . . »

وجاء في مبحث « ها » من معنى اللبيب : « تكون للتنبيه ، فتدخل على ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة ، نحو : ها أنتم أولاء ، وقيل إنما كانت داخلة على الإشارة فقدمت ، فرد بنحو : ها أنتم هؤلاء ، فلتجيب بأنها أحييت توكيدا . . . »

وجاء في مبحث اسم الإشارة من شرح الأسمونى « يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه ، نحو : ها أنا ذا . . . وبغيره قليلا . »

وفى تعليق الصبان على هذا يقول : « أفهم كلام الشارح منع إدخال ها التنبيه على الضمير المنفصل الذى ليس خبره اسم الإشارة ، وبه صرح الدمامى نقلًا عن ابن هشام ،

فإنه قال في حاشيته على المتن : وقع للمصنف إدخالها التنبيه على غيبير الرفع المتصل ، مع أن غيره ليس اسم إشارة ، كقوله في ديباجة الكتاب : «وها أنا بالحق بما أسأركه» .

وقد صرح المصنف في حاشيته على التسهيل بشلو ذلك ، مشيراً إلى أن قول صاحب التسهيل : وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل أو اسم إشارة ، معرض عن بيان ظاهره أن الإخبار عن الضمير المذكور باسم الإشارة غير شرط ، وليس كذلك ، فإن تخلفه إنما يقع شاذاً ...

وجاء في «لسان العرب» في مبحث «ذا» :

«قال القراء : العرب إذا جاءت إلى اسم مكنى قد وصف بهذا فرقوا بينها وذا ، وجعلوا المكنى بينهما ، وذلك في جهة التقريب لا في غيرها . يقولون : أين أنت ؟ فيقول القائل : هأنذا ، فلا يكادون يقولون : ها أنا ، وكذلك التنبيه في الجمع ...»

وجاء في مبحث «ها» من «لسان العرب» أيضاً :

«وقالوا : ها أنت تفعل كذا ، وهأنث مقصور ...»

وجاء في «حرة الغواص» للحريري : «ويقولون : هو ذا يفعل ، وهو غاطساً فاحش ، والصواب : ها هو ذا يفعل ، وكأن الأهل : هو هذا يفعل ، ففصل حرف التنبيه من الإشارة ، وصدر به الكلام ، وأقبح الضمير : ويسمى هذا تقريباً» .

وجاء في «كشف الطرة» للألوسي : «إذا اجتمع ١ - الإشارة وغيره ، نجعل اسم الإشارة مبتدأ وغيره خبره ، لأن العرب اعتدت بكان التنبيه والإشارة ، فقصته ، ولا يجوز أن يجعل خبراً إلا مع المفسر ، فإن الأنصح فيه أن يقدم فيقال : ها أنا ذا» .

وعرض الأستاذ عبد الحميد حسن في بحث «الرونة في اللغة» المقدم إلى مؤتمر مجمع اللغة العربية في دورته التاسعة والعشرين لقول الكتاب : «ها نحن من غير اسم إشارة وأن اللغويين يمنعون ذلك ، وقال : «إنشأوا حيناً أن استعمال كلمة «ها» التي للتنبيه جائز في مواطن أخرى لأجزنا هذا التعبير» .

وأما «ثانيا» ، فهذه عشرون من شواهد الشعر :

١- قال «أبو كبير الهذلي» وهو شاعر جاهلي أدرك الإسلام .

(معجم ياقوت - الجزء السابع عشر - الصفحة ١٤١) :

وَكُلُّهَا ، فَشَطَّتْ غُرْبَةً فَكَّرَ زَيْنَبُ فِيهَا أَتَى أَبْنَى وَاقْتَوَادَ قَرِيْبُ

٢- قالت «قتيلة» حل عهد النبوة (كما في رواية كتاب العمدة «لابن رشيقي»

ص ٣١) :

أَمَحَدُهَا أَنْتِ نَجَلُ نَجِيْبَةٍ مِنْ قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلُ مَعْرِقِ

٣- وفي رسالة الغفران ص ٢٦ من الطبعة الأولى يسوق «المعري» شاهدا على تصنيف

الهمزة ألفا خالصة ، هو قول الشاعر :

يَقْمُولُونَ مَهْلًا لَيْسَ لِلشَّيْخِ حَيْلُ فِيهَا أَنَا قَدْ أَحْيَيْتُ وَأَنْ رَقِيبُ

٤- ومن شعر النحاس بن الأحنف :

وَجَاءَ أَنَا مِنْ بَعْدِكُمْ لَمْ أَزَلْ فِي دَوْلَةِ الْأَحْزَانِ وَالْوَجْدِ

٥- ولإبراهيم الصولي قوله (كما ورد في معجم ياقوت ، جزءه الأول) :

وَكُنْتُ أَحْبَبَكَ لِلنَّاتِبَاتِ فِيهَا أَنَا أَطْلُبُ مِنْكَ الْأَمَانَا

٦- وللحسن بن وهب قوله (كما في كتاب «الطرائف الأتبية» للرازيكوتى) :

هَا شَجِنَ وَتَيْتَاكَ أَزْبَعَا وَالْأَرْبَعُونَ لَدَيْكَ مُنْتَظَرَا

٧- وللبحرئى قوله :

• هَا هُوَ الشَّيْبُ لَاكَمَا فَاتَيْتَنِي •

٨- وللمتنبي قوله :

• فِيهَا أَنَا قَدْ غُرِبْتُ وَمَا أَحْبَاكَ •

وقوله :

• فيها أنا في السباح له حثول •

وقوله :

• فيها أنا في محفل من قروء •

٩- ولأبي فراس الحمداني قوله :

وها أنا قد على الزمان مقارنى وتوجنى بالشبيب تاجاً مرصعاً

١٠- وللمعري قوله :

فإن فعلت منه الحوادث حقبة فيها أنا فيما لا يشاء قيام

وله :

كاننى حيث ينشأ الدجن تحنى فيها أنا لا أطل ولا أجد

١١- ولأبي بكر الخوارزمي قوله :

بأمل مولدى وينو جرير فأخوالى ويحكى المرء خاله

فها أنا رافضى عن تراث وغيرى رافضى عن كلاله

١٢- وللحريري قوله في المقامات :

وها أنا الآن على ما يرى منى ومن حرقى المكبيه

١٣- وفى ذيل الأملى يروى :

فها أنا للمشاق يا عز قائد وبى تضرب الأمثال فى الشرق والغرب

١٤- ولعبد الله بن عبد الرحمن اللينورى (كما فى الجزء الرابع من البيهقيّة ،

ص ١٢٨) :

مضى الإخوان وانقرضوا فها أنا للردى غرض

١٥- ولأبي بكر محمد بن عبد الله القرطبي :

أبا قاسم والهوى جنة وها أنا من مسها لم أفى

١٦- وللقيق القيرواني (كما في مصحح ياقوت ، جزءه الأول ، ص ٢١٧) :

فها أنا تائب منها فزرتي تبصر العجبا

١٧- ولابن نباته المصري :

• فها أنا في الدنيا قتيل مصير •

١٨- وللتعاويذى كما في الجزء الثاني من شرح ديوان ابن الرومي (٢٢ من التعليقات)

وفا أنا لا قلبي يراع لثابت فيأسى ولا يليه حظ فيفرح

١٩- وللبارودي :

فإن أكن عشت فردا بين آصرتي فها أنا اليوم فرد بين أندادي

٢٠- ولولوى الدين يكن :

وكانت صهوة ونزعت عنها فها أنا لا أدبى ولا أدان

• • •

وتلك المشرون من شواهد النثر :

١- ينسب إلى خالد بن الوليد قوله (كما في ص ١٦٥ من الجزء الأول من حيون

الأخبار) :

« ثم ها أنا أموت على فراشي »

٢- ينسب إلى المشدود بن حطة الخارجي قوله (كما في ص ١٤٨ من الجزء الثاني

من كامل المبرد) .

« وها أنتم تعلمون ما حدثت »

٣- وفي رسالة من مقيان بن أبي العالبة إلى الحجاج ، (كما في ص ٢٢٥ من الجزء

السابع من تاريخ الطبرى) :

« فها أنا بها »

٤- وفى «كيلة ودمنة» لابن المقفع (كما فى ص ٢١٤ من طبعة مطبعة المعارف) :

«وها أنا قائم بين يديك»

٥- وفى كتاب أخبار القضاة لوكيع ، صفحة ٣٤٧ من الجزء الثانى :

«ها هو الآن أقر

٦- وفى الكامل للمبرد ، صفحة ٧١ من الجزء الأول من طبعة مصر :

«قال : ها هي عندي...»

٧- وفى مروج الذهب للمسعودى ، الجزء الثانى ، صفحة ٢٦٦ :

«وها أنا يا أمير المؤمنين»

وفى صفحة ٣٣٧ ، على لسان المنصور :

«وها أنت ترجع»

٨- وفى حديث من عهد المنصور (كما فى صفحة ١١٣ من كتاب «الوزراء والكتاب»

المجيشيارى)

«وها هو اليوم يقبل رأس كائى» .

٩- ومن رسالة أبى حيان التوحيدي : فى مثالب الوزيرين (كما فى معجم ياقوت

الجزء الثانى ص ٢٩٧ من الطبعة الأولى) :

«فها أنا أصدق عن نفسى ، وأقول ما عندي»

١٠- وفى كلام للهمداني (كما فى زهر الآداب ، الجزء الرابع ، صفحة ٢٠٧) :

«فها هي

١١- وفى تاريخ بغداد ، الجزء ١٣ ، صفحة ٢٤٨ :

«فقال : ها أنت حرة لوجه الله»

١٢- وفى القاموس المحيط للفيروزابادى (الجزء الرابع ، صفحة ٢٥٢ :

«تقول : وما جو عرض حين : أى مريب»

١٢- وفي ذيل طبقات أَلحنابلة :

صفحة ١٣٤ : «وها هو قائم»

صفحة ١٣٦ : «ها هو ورثة»

صفحة ٢٣٣ : «وها أنا قد جاوزت التسعين»

١٤- وفي مقدمة الحريري لكتابه «درة الغواص» :

«وها أنا قد أودعته من النخب كل لباب ، ومن النكت ما لا يوجد منتظما في كتاب ...»

وفي مقامات الحريري ، جلة في المقامة الحلوانية :

«وها أنا»

وفي مقامة الألفاز النحوية :

«وها أنا

وفي صفحة ٤٣٩ : «ها نحن قد تساهينا ...»

وفي صفحة ٤٨١ : «ها هو من المبصرين»

وقد اطلعت على نسخة من المقامات خاصة بالمرحوم الشيخ حسين والي : ، فألفت على ورقة خلاصية فيها أرقام الصفحات التي ورد فيها مثل هذا التعبير .

وفي رسالة انتقاد «ابن الخشاب» للمقامات قال : «إن الحريري استعمل هذه الكلمة ، وقد سمى عنها في درة الغواص ، فله عرف خطأها بعد وضع المقامات ، أو شبهه بحاله هذا ما تم في كتب العلماء باللفة من النهي عن استعمال ما ، ثم يستعملونه في خطب كتبهم ، لغلبة العادة ، هذا ابن قتيبة - الخ » .

١٥- وفي مقدمة القاموس المحيط للفيروز آبادي ، قال : «ها أنا ...» فانتقدها الشارح ، لأن صاحب القاموس اشترط أن يقال : هاأنذا ، في مبحث ها . وقد حاود الكلام في ذلك صاحب كتاب «النجاسوس على القاموس» في الصفحة ١٢٦

ونص ما في القاموس في فصل الهاء من الحروف اللينة ، هو :

«ها» تخلص على ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة ، نحو : ها أنتم أولاء ...

- ١٦- وفي مقدمة « معاهد التنصيص » للنماني .
« وما هو في ظل عزه ، رضى اليأس ، متميز الحال » .
- ١٧- وللتنيزي ، في نهاية الأرب ، الجزء الخامس ، الصفحة ١٨٨ :
« وما نحن نذكرها »
- ١٨- وللحجاج البلوي ، في معجم ألف باء ، الجزء الأول ، الصفحة ١٠٤ :
« وما أنا أصنع بعمر ما صنعت يزيد »
- ١٩- وللشهاب الخفاجي في شرح اللثة الصفحة الرابعة : « وما هو لديه منقسم »
وفي صفحة ٦٨ : « وما أنا أبين لك »
- ٢٠- وللسيد محمود الأتومي في « كشف الطرة » ، الصفحة السادسة : « وما أنا أقول ... »

• • •

وأما « ثالثا » فيجب أن تقدم أن الإخبار عن الضمير المسبوق بأداة التنبيه بغير اسم الإشارة ، تعرض له النحاة واللغويون فقها وحراة ، فمن النحاة من قال بأن العرب لا يكادون يقولون : « ما أنا بـذلك قول » القراء ، ومنهم من قال بأن الأكثر استعمال أداة التنبيه مع الضمير أو اسم الإشارة ، وتلك مقولة صاحب التسهيل ، ومنهم من قال بملوذا : « ما أنا ، وذلك هو » ابن هشام . ومن اللغويين من أثبت أن العرب قالوا : « ما أنت نفعل كذا » كما نقله صاحب اللسان .

ولكن إجازة هذا الاستعمال تستند لها رواية إلى ما التقطناه من الآيات الشعرية والفقرات النثرية ، وفي نصوص تشهد بأن الإخبار عن الضمير المسبوق بأداة التنبيه بغير اسم الإشارة جرى في المصور الأولى والمصور التوالى على ألسنة الفصحاء من فقهاء اللغة وأعيان الشعراء وخاصة الأديباء ، على السواء .

ورعيا لهذا لا سبيل على كاتب أن يكتب : « ما أنا » و « ما أنت » ، وما يناظر ذلك من سائر أمثلة الضائمر ..

جواز قول الكتاب : الباب « العشر » ونحوه

استعمال ألفاظ العقود بعد المفرد (٥).

(ترى اللجنة أنه ليس هناك ما يمنع من استعمال ألفاظ العقود بعد المفرد ، فيقال :
الكتاب العشرون ، والباب الثلاثون ، ونحو ذلك .)

(٥) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمري الجمعية في الدورة التاسعة والثلاثين ، وفي الجلسة السابعة والعشرين من المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - في بحث بعنوان : « في ألفاظ العقود للامتناع عند شوق أمين » ، تحدث عن استعمال ألفاظ العقود في الدلالة على الواحد ، وقال : إنه لا يعرف هذا الاستعمال وجهاً لئلا نعمت عليه اللغة ، ولا يذكر له شيئاً يفسق الاحتجاج أو الاستئناس به ، ومع هذا جرت به أقدام بعض العلماء في التقديم والحديث فقالوا : (الباب العشرون والنوع العشرون) ، هل نحو ما صنع الثعالبي في وصف اللغة وسر العربية ، ولكن اختلفين جروا على الأصل فقالوا : تمام الأربعين أو المئتين كذا فعل ابن هشام في معنى المئتين .

ثم انتهى إلى وجوب إقرار استعمال لفظ العقد وحدها للمفرد ، لشيوعه ، ولقد استعمله ، ولطف الصعوبة في التعبير عن مائة بلفظ المئتين أو المئتين أو المئتين . . . الخ .

٢ - أضاف الأستاذ الشيخ حلي الصواشي أن هذا الاستعمال جرى عليه جماعة من قدامى العلماء على رأسهم سيويه والفراء ، ونقل عن ابن سبويه في المخصص (١٧-١١١) ومن قول سيويه والفراء هذا الجزء العشرون ، وهذه الورقة العشرون . هل معنى : تمام العشرين ، فصحت تمام ، وتتم العشرين مقامه . وكذلك تقول : هذا الجزء الواحد والعشرون ، والواحد والعشرون . وهذه الورقة إحدى والعشرون . ، والواحدة والعشرون ، وكذلك التاني والعشرون ، والثانية والعشرون وما بعده إلى قولك : التاسع والتسعون .

٣ - تألفت لجنة الألفاظ والأصناف هذا ثم انتهت إلى القرار الآتي :

وترى اللجنة أنه ليس هناك ما يمنع من استعمال ألفاظ العقود وصفا للمفرد فيقال : الكتاب العشرون ، والباب الثلاثون ونحو ذلك .

ولما عرض القرار على المجلس رأى حذف كلمة (وصفا) واستبدل بها كلمة (بعد)

ومع هذا بحث الأستاذ محمد شوقي أمين في ألفاظ العقود . . .

في ألفاظ العقود^(١)

- ١- جواز دلالتها على المفرد كدلالتها على الجمع .
- ٢- جواز لزومها الياء في حالة الرفع .
- ٣- جواز النسب إليها على لفظها .
- ٤- جواز جمعها جمع تائيث .
- ٥- جواز دلالة النسب إليها على الأعداد المطروقة عليها .

• • •

يتصرف أصحاب الأساليب الكتابية المصرية في ألفاظ العقود ألواناً من التصرف ،
تدعو الناقد اللغوي إلى التوقف .

وهذه التصرفات على خمسة أنحاء :

الأول : أنهم يدلون بلفظ العقد على الواحد كما هو دال على الجميع ، فيقولون مثلاً :
الكتاب العشرون ، أي : الكتاب الذي موقعه من العدد هو الموقع التالى للتاسع عشر . والأصل
أن يقال : الكتب العشرون ، أي : التى مجموعها عشرون كتاباً .

الثاني : أنهم يلزمون لفظ العقد وضعاً واحداً على اختلاف موقعه الإعرابى ، فيجعلونه
بالياء فيقولون : جاء العيد الخمسينى ، ووقعت الحرب السبعينية . والمشهور فى ألفاظ
العزود لحوقها بجمع المذكر السالم وسريان حكمه عليها فى الإعراب بالواو رفعاً وبالياء
نصباً وجراً .

الثالث : أنهم ينسبون إلى ألفاظ العقود على وضعها ، فيقولون : وقعت الحرب
المسبعينية ، وجاء العيد الخمسينى ، والأصل فى النسب أن يكون إلى المفرد لا إلى الجمع ،
فيقال : الحرب المسبعية ، والعيد الخمسى .

(١) بحث الأستاذ محمد شوقي أمين - خبير اللجنة .

الرابع : أنهم يجمعون ألفاظ العقود جمع مؤنث سالماً ، فيقولون : السبعينات والأربعينات ونحو ذلك ، والأصل في ألفاظ العقود أنها تدل على الجمع ، وهي ملحقة بجمع المذكر السالم ، وهذا الجمع وما ألحق به لا يجمع جمع تانيث ، فلا يقال الكاتبنات ، ولا المملونات .

الخامس : أنهم يريدون بجمع لفظ العقد الدلالة على المخطوف عليه من العدد ، فإذا قالوا : حدث هذا في السبعينات ، كان مرادهم الأعداد المخطوفة على السبعين من الواحد إلى التاسع ، أي حدث هذا في غضون العقد الثامن من الستين .

فأما التصريف الأول : وهو دلالة لفظ العقد على الواحد ، فلا أعرف له وجهاً فيما نصت اللغة عليه . ولا أذكر له جمعاً من الشواهد يتحقق الاحتجاج أو الاستئناس به
بيد أن من المؤلفين السابقين من كانوا يجرّون في تعداد أبواب كتبهم أو تعداد ما فيها من الأنواع على أن يقولوا : الباب العشرون ، أو النوع العشرون ونحو ذلك . ومن استعمل هذا (الغالب) في كتابه «فقه اللغة وسر العربية» . والمصاحف التي بأيدينا فيها : «الجزء العشرون» و «الجزء الثلاثون» ومن المؤلفين المحققين . من يجرى على الأصل في هذا المقام ، فيقول : الباب المثلثون ، أو المكمل للثلثين ، أو المولى للثلثين ، ونحو ذلك . ومن هؤلاء «ابن هشام» في «مغنى اللبيب» حيث يقول في التحضير من أمور اشتهرت بين العربيين والصواب خلافها : «يحضرني منها الآن كذا موضعاً» فلما جاء الموضع الأخير قال : «تمام الأربعين» ، وفي مكان آخر من كتابه (ج ٢ ص ١١٣) يقول : «المثلثون» .

وكيفما كان الأمر ، فهذه الإضافة إلى معنى ألفاظ العقود ، إضافة دلالاتها على الواحد ، وهو آخر العقد ، مما يجب أن يسجل في اللغة ، وأن يقرأ عليه الكتاب المعاصرون ، وذلك لشيوعه ولسبق استعماله في غوالي الصور ، ولدفع الصعوبة في التعبير عن معناه بلفظ المثلث أو المكمل أو المولى ، أو غير ذلك من التيارات .

وأما التصريف الثاني : وأقضى به لزوم ألفاظ العقود ضمناً واحداً على اختلاف مواقعها من الإعراب ، وهو أن تكون بالياء . مثل : نجاء العيد الخمسين «بهاء من» «الخمسون»

فذلك مخالف للمسنن المعهود في إغراب جمع المذكر السالم ، وملحقاته . ولكن من النحاة من يرى أن لزوم الياء في جمع المذكر السالم وما حمل عليه مسنوع ، ومن النحاة من يرى أنه مطرد ، وبين القائلين باطراده « القراء » . . . وفي هذا مفتح لإجازة المنحى العصري الذي ألف إزام ألفاظ العقود الياء على تباين مواقع الإغراب .

وأما التصرف الثالث ، وهو النسب إلى لفظ العقد حل وضعه ، حيث يقال : العيد الخمسيني ، والذكرى الأربعينية ، والانتخاب الثلاثيني ، فالنحاة يكادون يجمعون على أن النسب إلى ألفاظ العقود يردوا إلى الأفراد ، وأن حكم ما ألحق بالثنائي والمجوع تصحيحاً حكمهما ، فتقول في النسب إلى اثنين ثنوي واثني وإلى عشرين عشري ، واللفويون لم يخفجوا عن ذلك فيما سجلوه من مستعمل اللغة ، وفي باب النسب إلى العدد من « المخصص » في جزئه السابع عشر ، وكذلك في ص ٢٤٣ من الجزء الثالث عشر ما يحرز أقوال المؤلفين من النحاة .

ولكن جاء في الاستعمال من قديم قولهم : الصحن التسعيني ، والبيت الستيني ، كتاباً في صفحة ١٠٤ ، ١٠٥ من الجزء الأول من « تاريخ بغداد » وفي الأعلام نجد « ابن التائي » .

ولا مرية أن هناك حرجاً أشد حرج في رد ألفاظ العقود إلى الإفراد عند النسب ، فإن دلالة المجموع تلتبس بدلالة المفرد إذا قلنا : العيد الخمسي ، العيد الخمسيني ، وإذا لا تظهر الفارقة بين النسبة إلى الخمسة والنسبة إلى الخمسين .

وقد أجاز « مجمع اللغة العربية » من قبل النسب إلى الجمع ، وهو يعني به جمع التكسير لأريب ، فالأمر يقتضي التوسع في القراء ، بحيث يجاز معه النسب إلى ألفاظ العقود ، نزولاً على ضرورة الإيضاح ، والتصيير ، فربحاً للالتباس الذي ينشأ من رد اللفظ إلى مفرد ، والنسب إليه .

وأما التصرف الرابع : فهو جمع ألفاظ العقود ، جمع تأنيث ، إذ يقال : السبعينات والتسعينات ، والأصل أن الجمع لا يثنى ولا يجمع ، وربما ألجأت الضرورة التعبيرية إلى تشبيهه وجمعه ، وقد سمعت تشبيه الجمع على تأويل الجماهيتين والفرقتين ، وجاء في

الحديث :- « كالشاة المأثرة بين الغنمين » وجماء « عشرونان » في شعر نطفه « المرزبانى »
في « الموشح » وأنكره « الأخفش » . ويروى لأبى النجم المعلى .

• بين رماحى مالك نهشل •

وسمع جمع الجمع بالثانيث ، فقييل في جمال : جمالات : بوى الجزء ٢ الصفحة ٢٧٢ من
« نهاية الأرب » قوله : « رد الغصوبات »

وقد أقر « مجمع اللغة العربية » أن جمع الجمع مقيس عند الحاجة ، كما أن الجمع
بالألث والتاء هو القياس فيما لا يحقل ، كما يقول الكندى ، فيما نقله صاحب « كشف
الطرفة » عند الكلام على جمع « جوالق » ، ولابن الأنبارى قوله : إن جمع حيز الناس
بمنزلة جمع المرأة من الناس ، فيقال في منزل منزلات ، كما في مادة « بنو » من القصارح
المنير .

وأما التصرف الخامس الأخير ، فهو دلالة لفظ العقد مجموعاً على الأعداد المعطوفة
عليه من الواحد إلى التاسع . فيقال مثلاً : حدث هذا في الثلاثينات ، أى : في الأعوام من الواحد
والثلاثين إلى التاسع والثلاثين . ولعل هذا التعبير من أثر الترجمة للعبارة الأجنبية
في غير اللغة العربية ، وجمع لفظ العقد لا يعطى هذا المعنى المقصود ، لأن قائله لا يريد
جمع الثلاثين وإنما يريد أعداد العقد الذى يلى الثلاثين .

وربما كانت إضافة ذلك المعنى تتحقق بالنسب ، فيقال : حدث هذا في الثلاثينيات ،
أى : في الأعوام التى تحمل أعداداً معطوفة على الثلاثين ، وإذا فهذه الأعداد منسوبة إلى لفظ
العقد ، فالواحد المعطوف على الثلاثين ثلاثينى ، وهكذا إلى التاسع . وكذلك الشأن في
سائر الأعداد مع سائر ألفاظ العقود .

• • •

وقصارى ذلك كله أن تسويغ الاستعمالات المصرية ، يتطلب ماينأتى :
أولاً : إقرار أن ألفاظ العقود تحمل معنى العدد المقرر إلى جانب حملها معنى المجموع الذى
تدل عليه ، فيقال : الكتاب العشرون للمفرد ، كما يقال : الكتب العشرون
للجمع .

ثانياً - إجازة استعمال ألقاب المقرد ملازمة للبقاء في حالة الرفع ، فيقال مثلاً : ثم الانتخاب الثلاثيني ، وجاء العيد الخمسيني .

ثالثاً - إجازة النسب إلى لفظ العقد ، دون رده إلى مفردة ، فيقال : الحرب السبعينية .

رابعاً - إجازة جمع لفظ العقد جمع تأنيث عند الحاجة ، فيقال : الخمسينات نجماً لخمسين .

خامساً - إقرار أن لفظ العقد المنسوب يدل على العدد المخطوف عليه من الواحد إلى التاسع ، فيقال : حدث هذا في الأربعينيات ، أي : في الأعوام المخطوفة على الأربعين من الواحد والأربعين إلى التاسع والأربعين .

جواز قول الكتاب : « العيد الخمسين » . وشبهه "

التزام الياء عند النسب إلى ألفاظ العقود

(ترى اللجنة صحة إلحاق الياء بألفاظ العقود عند النسب إليها ، وجعل الإعراب بحركات ظاهرة على ياء النسب ، فيقال : هذا هو العيد الخمسين) .

١- صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الجميع في الدورة التاسعة والثلاثين ، وعرض الموضوع على المجلس في الجلسة السادسة والعشرين من الدورة نفسها ، ولما نال البيان الخاص بالموضوع :

١- بحث ألفاظ العقود للاستاذ عبد شوق أمين تكلم على التزام ألفاظ العقود شكلا واحدا على اختلاف مواضعها من الإعراب ، وذلك أن تكون بالياء ، فيقال العيد الخمسين موافقة لأن ذهب إلى أن لزوم الياء في جميع المذكر السالم وانحطته مسدوح ، فلاخرون - بينهم الفراء - يرون أنه مخطئ . ثم ذكر أن النسب إلى العقد يكون على لفظه ملزمة فيه الياء ،

٢- تقدم الأستاذ الشيخ عطية السواحي ببسبب في الموضوع ، أورد فيه طائفة من أحوال النحاة في جميع المذكر السالم وما ألحق به ، ثم انتهى إلى أن أسماء العقود أسماء مسدوح لا وحدها لما من ألفاظها ولا من معانيها ، ولذلك يمين أن ينسب إليهم ألفاظها فيقال : عشرون وثلاثين إلى تسعين ، ولا يصح في النسب إليها غير هذا الوجه .

٣- تناقشت لجنة الألفاظ والأساليب في هذا ثم انتهت إلى القرار التالي :

وترى اللجنة التزام الياء في ألفاظ العقود عند النسب إليها ، وجعل الإعراب بحركات ظاهرة على ياء النسب ، فيقال : العيد الخمسين .

وقد وافق المجلس على ذلك ، ورأى المؤتمر تغيير التزام الياء وجعلها وصلة إلحاق الياء ومع هذا :

(١) بحث الأستاذ الشيخ عطية السواحي :

« حول ما قيل في إفراد لزوم الياء في جميع المذكر السالم وما ألحق به » .

(٢) بحث الأستاذ عبد شوق أمين :

« في ألفاظ العقود » (انظر في هذه المجموعة) .

حول ما قيل في إطراد لزوم الياء في جمع المذكر السالم وما ألحق به^(١)

جمهور النحاة على أن الواو والياء مع النون المفتوحة إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به .
وقوم من النحاة منهم القراء يجرؤونه وما ألحق به مجرى (غشيلين) في لزوم الياء ،
وأي جعل النون معتقب الإعراب ، وثبوتها مع الإضافة . أفاد ذلك الأشموني وصاحب التصريح ،
فقال الأشموني :

(وهو) أي مجيء الجمع مثل حين (عند قوم) من النحاة منهم القراء (يطرد) في
جمع المذكر السالم وما حمل عليه ، وخرجوا عليه قوله :

رَبِّ حَيٍّ حَرْتَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ^(٢)

وقوله : « وقد جاوزت حد الأربعين » . والصحيح أنه لا يطرد ، بل يقتصر فيه على
السباع^(٣) انتهى . وقال صاحب التصريح عن ٧٧ :

(ونعظم) أي النحاة (يطرد هذه اللغة) وهي لزوم الياء والإعراب على النون منونة
(في جمع المذكر السالم) وفي (كل ما حمل عليه) . لأن باب الياء أوسع من باب الواو .
وهذا أهم من قول الناطق . (وهو) يعني باب سنين (عند قوم يطرد) ويخرج عليها قوله .
' رَبِّ حَيٍّ حَرْتَسٍ (البيت)

الرواية ضارِبِينَ يُلَابَاتِ النون مع الإضافة إلى القباب ، فدل على أن ضارِبِينَ معرب
بالفتحة على النون كمسكين ، لا بالياء وإلا لحلقت النون للإضافة وقيل : ضارِبِينَ
وأورد على البيت احتمالات رجحها « ابن إيازة » ، ورجح أن النون في البيت معتقب
الإعراب ، ثم قال : (وقوله) وهو صحيح :

وماذا تَبْقَى الشَّعْرَاءُ مَسْوِيَّةً (وقد جاوزت حد الأربعين)

(بحث الأستاذ الشيخ ضحية السوالمسي - عضو اللجنة)

- (١) المرئس : الشديد القوي - الطلال : بفتح الطاء وتخفيف اللام حالة الحسة والمية الجسلة .
(٢) في الجمع : ١٩٧/٢ وأجاز قوم أن يلبس إلى الجمع كل لفظة ونخرج عليه قول : الناس : فرائس وكثير .
هؤلاء إلى أن الضمى والفتحة يفسوب إلى الجمع من أولهم : بطورهم وديس وحده الألف إلى ما يفسوب إلى أقدمه وهي الياء
والهية : وهي نون في قوات الشعر أسمر معرب بنونهم .

الرواية بكسر نون (الأربعين) على أنها كسرة إعراب ، وبه قاله الأبخشي الأصغر على ابن سليمان ولم يفرق بين المقود وغيرها ، ويجعله بمنزلة الجمع والكسر ، وجعل إعرابه في آخره كما يفعل في فتيان ، وقال الأعمى الشنمري : هو في السنين والمقود أمثل منه في المسلمين ونحوه ، لأنه لفظ مخترع للمقود فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه .

لكنه قال - أي صاحب التصريح - ولا دليل لهما في هذا البيت ، لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورية كما سيأتي ، وبذلك صرح ابن جني .

وقال في ص ٧٩ : واختلف رأى ابن مالك (في كسر هذه النون) فتارة حكم عليه - أي الأربعين - بأنه مجرور بالكسرة ، وتارة بأنه مجرور بالياء وكسر النون على لغة يوتابعه الموضح هنا ، فاستشهد أولاً على الإعراب بالكسرة ، وثانياً على كسر النون في الشعر ثم إعراب هذا النوع (أي باب مشين) إعراب الجمع لغة الحجاز وعليه قيس ، أما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الإعراب في النون ويلزم الياء :
• أرى مرَّ السنين أظن متى •

ثم الأولون يتركون تنوينه ، والآخرون ينونونه ، فيقولون في المنكر : أقمت عنده سنيئاً بالتثنية . . . وقال أحد شعراء غزاة ، أو جرهم على ما يظهر لأنهم كانوا ولاية للبيت (شارح الشواهد) .

ألم نسق الصحيح ، صلى معاً . سنيئاً ما تعد لنا حسناً

وقال ابن مالك ، ولو عمل بهذه المعاملة عشرون وأصواته لكان حسناً ، لأنها ليست جموعاً ، فكان لها حق الإعراب بالحركات كسنيين ، وأباه أبو حيان ، قال : لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة الشلوذ فلا نضم إليه شلوذاً آخر .

في الجمع ج ١ ص ٤٦ .

ومنها - أي مما ألحق بجمع المذكر السالم - عشرون والمقود بعده إلى تسعين ، وهي أضياف مفردة ، وزم بعضهم أنها جموع ، وردَّ بأنها خاصة بمقدار معين ، ولا يبعد ذلك في المجموع ،

وبأنه لو كان عشرون جمع عشرة ، وثلاثون جمع ثلاثة لزم إطلاق الثاني على تسعة ، ولزم ألا يطلق الأول إلا على ثلاثين ، لأن أقل الجمع ثلاثة ، ذكره الرضى .

وينحو هذا قال الأشموني ج ١ ص ١١٤ :

(وبه) أى بالجمع السالم للمذكر (عشرون وبابه) إلى التسعين (ألحق) بالإعراب بالحرفين ، وليس بجمع ولا لزم إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة ، وعشرين على ثلاثين ، وهو (. . . أى اللازم . . .) باطل ، (أى فكذا الملزوم) .

وعلق الصبان على قوله (وليس بجمع) فقال : هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه ، كما قاله الدنوشرى والروداى .

وقال يس فى حاشيته على التصريح ج ١ ص ٧٢ :

(قوله عشرون) قال الزرقانى : أى فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، ولا من معناه .
وفى التصريح ج ١ ص ٣٣٦ :

(فصل) وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن أشبهت الواحد بكونها اسم جمع له مفرد من لفظه أولاً ، فالأول (كصحبى وركبى) ، والثانى (كرهطى وقوى) ولا يرد إلى مفردة فى اللفظ ، فلا يقال صاحبى وراكبى ، ولا إلى مفردة فى المعنى فلا يقال رجلي ، لأن اسم الجمع بمنزلة المفرد .

وإذا كانت أسماء العقود أسماء جموع لا وحدان لها من ألفاظها ولا من معانيها كما نقله الصبان عن الدنوشرى والرمائى ، وما نقله يس عن الزرقانى — إذا كانت كذلك — وهى بمنزلة المفردات تعين بلا نزاع أن ينسب إليها على ألفاظها ، فيقال : عشري وثلاثيني إلى تسعيني ، ولا يصح فى النسب إليها غير هذا الوجه خلافاً لمن زعم ذلك .

وحينئذ يطرد جمعها ، فلن وصف بها جمع من يعقل جمعت جمع سلامة للمذكر والإفلمؤث ؟ فيقال : (هم عمال عشريون) و (فلان جاوزت سنه السبعينيات) ، ولا يقال : (هم عمال عشريون) ولا (فلان جاوزت سنه السبعينات) ، لأنه لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدم المقترنة إلى تمييز إلا مائة وألف كما فى التسهيل .

وقال الدمامي في شرحه للتسهيل ص ١٧٤ من المخطوطة :

واعلم أن العدد نوعان : محتاج إلى التمييز ، وغير محتاج ، وكل منهما نوعان : مابني ويجمع ، وماليس كذلك ، فالذي يثنى ويجمع من القسم الأول المائة والألف كما تقدم ، والذي لا يثنى منه ولا يجمع البواقي ، والذي يثنى ويجمع من القسم الثاني اسم الفاعل كواحد وثان وثالث ورابع وخامس ومؤنثاتها ، والذي لا يثنى ولا يجمع اثنان ، ويستفاد من كلام المصنف حكم القسم الأول بلا إشكال ، وأما القسم الثاني فما عدا الواحد. واللتين مستفاد من مفهوم كلامه هنا . انتهى .

والله أعلم .

جواز قول الكاتب: « العشريّات » ونحوها^(٥)

(ترى اللجنة أن ألفاظ العقود يجوز أن تجمع بالألف والتاء إذا ألحق بها ياء النسب ، فيقال مثلا : ثلاثينيات . . . ويدل اللفظ حينئذ على الواحد والثلاثين إلى التاسع والثلاثين ، وفي هذا المعنى لا يقال : ثلاثينات بغير ياء النسب) .

(٥) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الجمع في الدورة التاسعة والثلاثين ، وق الجلسة السادسة والعشرين من المجلس في الدورة نفسها ، وفيها على البيان الخاص بالموضوع :

١ - في بحث ألفاظ العقود ، اقترح الأستاذ محمد شوقي أمين أن يجمع المقد بالألف والتاء فيقال : عشرينات وأربعينات . . . الخ وقال : إن الضرورة التصورية قد تلجئ إلى الخروج من الأصل في الجمع بتثنيه أو جمعه ، وفي الحديث : كالشاة العاشرة ، بين الاثنين ، وسمح مشرونان وروى لأبي التيم العجل : بين وما حى مالك وتبطل ، وجمع جمال على جمالات ، وكل هذا يسمع لنا يجمع المقد بالألف والتاء ، إذ هو القياس فيما لا يتقل .

٢ - وفي بحث الأستاذ الشيخ عطية السواحلي في المسألة ، تعرض لحكم الجمع في ألفاظ العقود ، بعد احتياجه لرايه في التزام الياء عند النسب إلينا ، فيجوز عشرينيات وثلاثينيات ، دون عشرينات وثلاثينات ، لأن أطراد الجمع هذه نتيجة لإلحاق ياء النسب بلفظ المقد .

٣ - ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ، ثم اتّمت إلى القرار التالي :

وترى اللجنة أن ألفاظ العقود تجمع بالألف والتاء إذا ألحقت بها ياء النسب ، فيقال : ثلاثينيات . ويدل اللفظ حينئذ على الواحد والثلاثين إلى التاسع والثلاثين .

و في هذا المعنى لا يقال : ثلاثينات بغير ياء النسب .

وقد وافق المجلس على هذا القرار ، ثم رأى المؤتمر أن تعدل الصيغة إلى تجمع يجوز أن . . .

وسع هذا :

١ - بحث الأستاذ الشيخ عطية السواحلي : حول ما قيل في أطراد لزوم الياء في جمع المذكر السالم وما أُلحق به .
(انظر في هذه المبرزة)

٢ - بحث الأستاذ محمد شوقي أمين : في ألفاظ العقود . (انظر في هذه المبرزة)

جواز قول الكتاب : « عاش الأحداث » ونحوه^(٥)

(يستعمل بعض المعاصرين من الكتاب تعبير : عاش الأحداث . وقد درست اللجنة هذا التعبير ، وانتهت إلى أنه تعبير صحيح ، يقال لمن عاصر الأحداث سواء شارك فيها أم لم يشارك . وأن توجيهه على تضمين (عاش) معنى (لابس) .

(٥) صدر بالجلسة الثالثة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفي الجلسة السادسة والعشرين من المجلس الدورة نفسها ، وفيها على البيان الخاص بالموضوع :

١- كان هذا الأسلوب واحدا من الأساليب المعاصرة التي عتبت اللجنة ببحثها ودراساتها لنفي انطباقها إن كانت صوابا ، أو ردها إلى الصواب إن كانت خطأ ، وقد ناقشت اللجنة هذا الأسلوب من شتى نواحيه ، واتجه الرأي فيها إلى أنه مقبول على تقدير : عاش زمن الأحداث ؛ أي عاصرها بنفسه لا تلقيا أوروثة .

٢- قدم الأستاذ الشيخ عطية السواحلي مذكرة في الموضوع انتهى فيها إلى قبول التصير ، وتوجيهه على أنه من النوع الذي لابد له المصدر عن الزمان .

٣- ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار الآتي :

ويستعمل بعض المعاصرين من الكتاب تعبير : عاش الأحداث .

وقد درست اللجنة هذا التصير ، وانتهت إلى أنه تعبير صحيح ، ويقال لمن عاصر الأحداث سواء شارك فيها أم لم يشارك . . وأن توجيهه على تضمين (عاش) معنى (عاصر) . أو أن الكلام على حذف مضاف ، والمضى : عاش زمن الأحداث .

وقد وافق المجلس على القرار . ثم رأى المؤتمر تدينا بالاكشفاء بتوجيه التضمين

ومع هذا ؛ فمذكرة الأستاذ الشيخ عطية السواحلي : « تؤثيق قولهم : عاش الأحداث »

توثيق قولهم : « عاش الأحداث »^(١)

الأحداث : جمع حدث . وهو اسم مصدر « أحدث » ، ومعناه معنى المصدر ، وله من الأحكام التركيبية مالمصدر ، وعلى هذا :

يكون هذا الأسلوب من النوع الذى ناب فيه المصدر عن ظرف الزمان المضاف ، إذ أن أصل التركيب (عاش فلان زمن الأحداث) فحذفت المضاف ، وهو الظرف ، وأنشأ المضاف إليه ، وهو الأحداث ، فانتصب انتصابه .

ويشهد لهذا مقاله أكابر النحاة ، وفيما يأتى نصوص أقوالهم :

١ - قال سيبيويه ج ١ ص ١١٤ :

« باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار . وذلك قولك : متى سير عليه ؟ فيقول : مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة فلان ، وصلاة العصر ، فلما هو زمن مقدم الحاج ، وحين خفوق النجم ، ولكنه على سعة الكلام والاختصار » .

٢ - وقال المبرد فى المقتضب ج ٤ ص ٣٤٣ :

« وكذلك ما كان من المصادر حيناً ، فإن تقديره حذف المضاف إليه . وذلك قولك : موعذك مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وكان ذلك خلافة فلان ، فالله فى كل ذلك : وقت خفوق النجم ، وزمن مقدم الحاج ، وزمن خلافة فلان » .

٣ - وقال الرضى ج ١ ص ١٧٣ :

« واعلم أنه يكثر جعل المصدر حيناً ، لسعة الكلام نحو انتظري جزر جزورين ، وسير عليه ترويحيتين ، أى مثل زمان جزر جزورين ، ومثل زمان ترويحيتين . قال تعالى : ﴿ وإدبار النجوم ﴾ أى وقت إدبارها ، وكل ذلك على حذف المضاف ، وعند أبى حنبل أن المصدر يقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف ، وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولى الفعل ؛

ولذلك ينصب مبهمهما ومؤقتيهما ، بخلاف المكان ، وأما قولهم : كان ذلك مقدم الحاج ، فليس من ذلك ، لأن (مقفلا) يكون اسم زمان ^(١) .

ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى : (وذكرهم بأيام الله) أى بوقائمه . ثم قال : وقد يقوم المصدر المضاف إليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو « مشيت غلوة سهم » ، أى مسافة غلوة سهم ، وفى الحديث : أقطع النبي صلى الله عليه وسلم زبيرا حضر فرسه .. (الغلوة) الرمية ، وهى هنا : المرة من غلا بالسهم يغلو غلوا وغلوا إذا رى به أقصى ما يقدر عليه وأبعده . والحضر بالضم : العدو ، وأحضر يحضر إذا عدا . (النهاية) .

٤ - وقال ابن مالك فى الخلاصة :

وقد ينوب عن مكان مصدر وذلك فى ظرف الزمان يكثر

يقول الأشمونى : (وقد ينوب عن) ظرف (مكان مصدر) فينتصب انتصابه نحو (جلست قرب زيد) أى مكان قريبه ، ولا يقاس على ذلك لقننه ، فلا يقال (آتيتك جلوس زيد) تريد مكان جلوسه ، (وذلك فى ظرف الزمان يكثر) فيقاس عليه ، وشرطه إفهام تعيين وقت أو مقدار (من الزمن وإن لم يكن ههنا . « الصبان ») نحو : كان ذلك خفوق النجم ، ويطولوع الشمس ، وانتظرتة نحر جزور ، وحلب ناقة ، فحلف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

وفى الخضرى : وقد يضاف ذلك المصدر إلى اسم عين فيقوم مقامه ، كلا آتيه للفرقين : أى مدة بقائهما ، ولا أكلمه القارظين : أى مدة غيابهما . انتهى .

• • •

بهذه الأقوال المتضمنة جرى الأسلوب على القياس وتوثق . والله أعلم .

(١) هذا اعتراض منه موجب إلى سيويه والميرد فى تمثيلهما (مقدم الحاج) والمخز أن (مفعلا) الصالح لكونه مصدرا واسم زمان لا ينصب قياسا على الظرفية إلا إذا كان ناصبه ملاتيا له فى الاشتقاق ، وهذا ليس كذلك ، فتعين أن يكون (مقدم) فى المثال مصدرا نائبا عن الظرف ، لا اسم زمان ، فلا اعتراض غير صحيح .

تصويب قول الكتاب : « أقدر الجندى لاسيا وهو في الميدان » ونحوه^(٥)

« الولو بعد لاسيا »

(٥) تجرى أقلام بعض الكتاب بنحو قولهم : أقدر الجندى لاسيا وهو في الميدان) .

وقد درست اللجنة هذا الأسلوب ، وراجعت أقوال العلماء فيه ، ثم ذهبت إلى ترجيح قول الرضى والبغدادي والصبان ، وانتهت إلى أنه أسلوب عربي صحيح يجرى على الأصول النحوية ، وأن الجملة المقرونة بالواو بعد « لاسيا » فيه تصلح أن تكون حالا .

(٥) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين ، وفي الجلسة السادسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وإياها بل تبينان الخاص بالموضوع .

١ - بحث لجنة الألفاظ والأساليب هذا الأسلوب ، لما يعوجه عليه من لقد بأن ذكر الواو بعد لاسيا ، قد يخالف المعروف من صحيح اللغة ، أو يخرج عن المشهور من قواعدنا .

٢ - لزم الأستاذ الشيخ حطية الصواحي مذكرة بسط فيها القول من : « لا سيا » واستعمالها ورفض أقوال العلماء القدامى الذين يميزون ذكر الواو بعدها ، وأقوال الذين يمتنعون ذلك منهم ، ثم انتهى إلى أن الأسلوب عربي يجرى على الأصول النحوية .

٣ - ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار التالي :

تجرى أقلام بعض الكتاب بنحو قولهم : أقدر الجندى لاسيا وهو في الميدان .

وقد درست اللجنة هذا الأسلوب ، وراجعت أقوال العلماء فيه ، ثم ذهبت إلى ترجيح قول الرضى والبغدادي والصبان ، وانتهت إلى أنه أسلوب عربي صحيح يجرى على الأصول النحوية ، وأن الجملة المقرونة بالواو بعد « لاسيا » فيه موضعها التصب على الحال .

وقد رأى المؤتمر تنهال الصيغة إلى : وتصلح أن تكون حالا بدلا من موضعها التصب على الحال .

ومع هذا :

مذكرة الأستاذ الشيخ حطية الصواحي : الرأى العلماء في قول بعض المصنفين : لا سيا والأمر كذا .

أقوال العلماء في قول بعض المصنفين: «لا سيما والأمر كذا»^(١)

١ - قال الرضى في ج ١ ص ٢٢٩ مانصه :

قال الأنخس في قولهم : إن فلانا لكريم لا سيما إن أتيت قاعداً : (ما) هنا زائدة عوضاً عن المضاف إليه ، أى ولا مثله إن أتيت قاعداً .

ثم قال الرضى : واعلم أن الواو التي تدخل على (لا سيما) في بعض المواضع كقوله :

« ولا سيما يوماً بدارة جلدل »

اعتراضية كما في قوله :

فأنت طلاق والطلاق عزيمة (ثلاثاً ومن يحبني أحق وأظلم)

إذ هي مع ما بعدها جملة مستقلة ، والسي بمعنى المثل ، بمعنى (جاعل القوم ولا سيما زيد) ، أى ولا مثل زيد موجود بين القوم اللين جالوتى ، أى هو كان أخص بي وأشد إخلاصاً في المجيء وخبر (لا) محذوف .

وتصرف في هذا اللفظ تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها ، فقليل (سيما) بحذف (لا) ، و (لا سيما) بتخفيف الياء مع وجود (لا) وحذفها .

وقد يحذف ما بعد (لا سيما) على جملة معنى خصوصاً ، فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق ، وذلك كما مر في باب الاختصاص لجامع بينهما معنى ، فصار في نحو (أنا أفعل كذا أيها الرجل) منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم (أى) ورفع (الرجل) ، كذلك (لا سيما) هاهنا يكون باقياً على نصبه الذي كان له في الأصل حين كان اسم (لا) التبرقة مع كونه منصوب المحل على المصدر ، لقيامه مقام خصوصاً ، فإذا قلت : (أحب زيداً ولا سيما راكباً أو على القرمس) فهو بمعنى وتخصيصاً راكباً ، فراكباً حال من مفعول الفعل المقدر ، أى وأخصه بزيادة المحبة

خصوصاً راكباً ، وكذا في نحو: أحبه ولاسيا وهو راكب ، وكذا قولك : أحبه ولاسيا إن ركب ، أى وخصوصاً إن ركب ، فجواب الشرط مدلول خصوصاً ، أى إن ركب أنخصه بزيادة المحبة .

ويدوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم ، أى اختصاصاً ، فيكون معنى وخصوصاً راكباً ، أى ويختص بفضل محبتي راكباً ، وعلى هذا يثبت أن يؤول ما ذكره الأخفش ، أخفى قوله : و (إن فلاناً لكرم لاسيا إن أتته قاعداً) أى يختص بزيادة الكرم اختصاصاً في حال تَعَوُّده .

ويدوز مجيء الواو قبل (لاسيا) إن جعله بمعنى المصدر ، وعدم مجيئها أكثر ، وهى اعتراضية كما ذكرنا ، ويدوز أن تكون عطفاً ، والأول أولى وأعذب ، وقد يقال : (لامواها) مقام (لاسيا) .

٢ - وقال الصبان ج ٢ ص ٥٥ :

واعلم أن (لاسيا) تستعمل أيضاً بمعنى خصوصاً ، فيؤتى بهلما بالحال مفردة أو جملة ، وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضى ، وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء (مى) على كونه اسم (لا) ، ويظهر أنه لا غير لها ، كما في نحو (ألاماء) بمعنى أغنى ماء ، كما مرّ في محله ، قال اللمامي و (ما) على هذا كلفة اه . نحو (أحبه ولاسيا وهو راكب) ، أو (ولاسيا إن ركب) وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر ، أى إن ركب أنخصه بزيادة المحبة ، ويدوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم ، أى اختصاصاً ، فيكون معنى (لاسيا راكباً) يخص بزيادة محبتي راكباً .

فقول المصنفين (ولاسيا والأمر كذا) تركيب عربى خلافاً للمرادى . قال اللمامي : ونظير جعل لاسيا الذى بمعنى خصوصاً منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء (مى) على كونه اسم (لا) التبرئة نثّل (أيها الرجل) من النداء إلى الاختصاص مع بقاءه على حاله في النداء من ضم (أى) ووقع الرجل . أ هـ .

٣ - وقال البздادي في الخزائن ج ٢ ص ٦٤ :

(تنمة) في شرح التسهيل : قد يقع بعد (ما) ظرف نحو (يعجبني الاعتكاف لأميا عند الكعبة) ، قال :

يسر الكريم الحمد لأميا لدى شهادة من في خيره يتقلب
وقد تقع فعلية كقوله :

ففي الناس في الخير لأميا بنيلك من ذي الجلال الرضا

والغالب وصلها بالاسمية . وقال المرادي : إنه وقع بعدها الجملة الشرطية ، فما كافة بناء على أن الشرطية لا تكون صلة للموصول ، وفيه كلام في شروح الكشف ، وهذا كما حكى الجوهري (فلا يكرمني لأميا إن زرتني) ولا يصح جعل (ما) زائدة ، لأنه يلزم إضافة (مي) إلى الجملة الشرطية ، ولا يضاف إلى الجمل إلا أسماء الزمان .

وقد يقع بعدها جملة مقترنة بالواو فعلية كما وقع في عبارة الكشف (لأميا وقد كان كذا) ، أو اسمية كما في قول صاحب المواقف (لأميا والهمم قاصرة) . وفي شرح التسهيل : إنه تركيب غير عربي ، وكلام الشارح - الرضى - يخالفه . وفي شرح المواقف إن قولهم : (والهمم قاصرة) مؤول بالطرف نظرا إلى قرب الحال من ظرف الزمان ، فصح وقوعها صلة (لا) وهذا من قبيل الميل إلى المعنى والإعراض عن ظاهر اللفظ ، أي لا مثل اقتضائه في زمان قصور الهمم . وهذا لا يرضاه نحوي ، كيف والجملة الحالية في محل النصب ، والصلة لا محل لها ؟ انتهى .

وفي الأشموني : قال ثعلب : من استعمله - أي لأميا - على خلاف ما جاء في قوله : (ولأميا يوم) فهو مخطئ ، وذكر غيره أنها قد تخفف ، وقد تحذف الواو كقوله :

فمه بالعقود وبالإيمان لأميا عقد وفاء به من أعظم القرب

٤ - قال ابن سعيد في حاشيته على الأشموني : (قوله قال ثعلب الخ) يوافقه قول الشيخ الأثير هو أبو حيان : ومن أحكامها أنها ترد بعدها الجملة مفعولية بالمعطف ، وما يوجد في كلام كثير من المصنفين من (لأميا والأمر كذا والحالة هذه) فقهر عربي .

وكذا قال المرادى، وسلمه البدر اللسامي، وساق نص مقاله الرضى، ثم قال معقبا عليه :
فليس فيه حكاية ذلك عن العرب، ولا عن أئمة اللغة، فيحمل على أن ذلك من كلام
المولدين كما قال بعضهم وإن كان ظاهر إطلاقه ربما اقتضى كون ذلك فى لسان العرب،
ولذلك قال البدر اللسامي على كلام الرضى : ولم يوجد إلا فى كلام المتأخرين من علماء
العجم، وهو بعيد، فينبغى تحريره .

وقال بعض المتأخرين من شراح التسهيل : قد حررناه فوجدناه لا أصل له فى اللغة
العربية أصلا، وحسبك فى ذلك حصر أئير الدين وعدم اطلاعه على وروده مع تطلعه ووزارة
مادته . ومن هنا تعلم أن من تمسك فى رد كلام المرادى بكلام الرضى فقد وهم . انتهى .

٥ - وقال الأمير فى حاشيته على المفتى ج ١ ص ١٧٤ :

وقد ذكر الرضى أن (لاسيا) تستعمل بمنزلة خصوصا، ويقع بعدها الحال، وناقشه
فى ذلك المرادى وغيره (وقوله وناقشه المرادى وغيره) : مذكرو
الرضى من أن (لاسيا) منقول من باب (لا) التبرئة إلى باب المفعول، لا أعرف أحدا
ذهب إليه انتهى .

٦ - وقال صاحب (الجنى الدانى) ما يوجد فى كلام المصنفين من قولهم : لاسيا
والأمر كذا تركيب غير عربى، وإن أجازاه الرضى . انتهى .

* * *

وبعد، فهذه أقوال طائفة من أساطين النحو، منهم ثلاثة يجوزون قول المصنفين :
(لاسيا والأمر كذا) وعلى رأسهم الشيخ الرضى، فقد جوزه بناء على ما قرره من أن قوة
الكلام حملت (لاسيا) معنى خصوصا أو اختصاصا وقام مقامها، فصح حينئذ مجيء الحال
بعدها مفردة، أو جملة مقرونة بالواو، وعلى هذا يكون التركيب كما قال العلامة الصبان
عربيا جاريا على الأصول النحوية، خلافا للمرادى وأبى حيان وابن أم قاسم فى انكار عربيته،
وفى أنه من كلام المولدين، وحسبنا أن المؤمخشرى - وهو من أئمة النحو - استعمل هذا
التركيب، فليسعنا ما وسعه .

والله ولى التوفيق .

جواز قول الكاتب : « ثار ضد الحكم »^(١)

(يخطئ بعض النقاد ما تجرى به أقلام المعاصرين من قولهم : ثار ضد الحكم ، ويرون أن الصواب هو أن يقال : ثار حل الحكم .
وقد درست اللجنة هذا ، فابتهت إلى أن الأسلوب صحيح ، وأن كلمة (ضد) فيه يمكن أن تكون صفة لمصدر محذوف :

(١) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والثلاثين ، وفي الجلسة السادسة والعشرين من مجلد الدورة نفسها ، وفيها حل البهتان الخاص بالموضوع :

١- في مقال بعنوان : قل ولا تقل ونشره البند الثامن من مجلة اللسان العربي التي تصدر في المغرب من المكتب الدائم لتسهيل التصريب في الوبطن العربي ، أورد الكاتب طائفة من الأساليب والألفاظ يذكر خطأ وما يراه من صواب فيها .

٢- عهدت اللجنة إلى محررها أن يتصحب من هذه الأساليب ما يدخل في مجال دراستها ، فأعجاز صفدا منها كان أولها هو هذا الأسلوب .

والخطأ الذي يراه كاتب المقال في : « ثار ضد الحكم » ونحوه ، أن كلمة (ضد) - في هذا الاتصال - لا يسورها إلا أنها ترجمة حرفية لكلمات أوردية ، قد تصلح في لغاتها ، دون أن يكون ذلك سهيا لا مصلحا في لغتنا التي لا تحتاج إليها والصواب - كما يراه الكاتب - أن يقال : « ثار حل الحكم » أو نحو ذلك

٣- ناقشت اللجنة في هذا ، ثم انتهت إلى القرار التالي :
ويخطئ بعض النقاد ما تجرى به أقلام المعاصرين من قولهم (ثار ضد الحكم) ويرى أن الصواب هو أن يقال : ثار حل الحكم .

وقد درست لجنة الألفاظ والأساليب هذا ، فابتهت إلى أن الأسلوب صحيح ، وأن كلمة (ضد) فيه يمكن أن تكون منصوبة على الحال بمعنى (متبادلا) .

وقد رأينا أيضا أنه يمكن أن يضاف إلى قرار اللجنة : (أو مفعولا مطلقا) . لهدم المؤتمر تصوير مفعولا وإن كلمة (مفعولا) يمكن أن تكون منصوبة على الحال إلى : (يمكن أن تكون صفة لمصدر محذوف) .

جواز قول الكتاب : « مثنى بصورة جيدة »^(١)

أو « سار بشكل حسن »

(يخطئ بعض النقاد قول بعض المعاصرين : مثنى بصورة جيدة ، أو سار بشكل حسن ، ويرون أن الصواب فيه : مثنى مشيا جيدا ، أو سار سيرا حسنا .
وترى اللجنة أن الأسلوب الأول صحيح أيضا ، لأنه يتضمن بيانا لهيئة الحدث أو صاحبه) .

(١) صدر في الجلسة الخامسة من مؤتمر الجمع في الدورة الثامنة والثلثين، وفي الجلسة السادسة والعشرين من مجلس الدعوة لنفسها . وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١- كان هذا الأسلوب واحدا من الأساليب التي عطلتها مجلة اللسان العربي في مقالها المنشور في العدد الثامن « قل ولا تقل » على أساس أن الصواب فيه : مثنى مشيا جيدا ، أو سار سيرا حسنا . باستعمال الفعل المعلق .

٢- ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم اتبعت إلى القرار التالي :

« يخطئ بعض النقاد قول بعض المعاصرين : مثنى بصورة جيدة أو سار بشكل حسن » .

ويرون أن الصواب فيه : مثنى مشيا جيدا ، أو سار سيرا حسنا .

وترى اللجنة أن الأسلوب الأول صحيح أيضا لأنه يتضمن بيانا لهيئة الحدث أو صاحبه فيكون الجار والمجرور فيه في موضع الحال ، أو وصفا للمصدر .

ولما تعرض القرار على مؤتمر الجمع رأى الاستثناء من جملة فيكون الجار والمجرور فيه في موضع الحال أو وصفا للمصدر .

جواز قول الكتاب : « هو الآخر » أو : « هي الأخرى »^(٦)

(ما تجرى به أقلام كثير من المعاصرين نحو قولهم :

قد أدى واجبه ، ومحمد هو الآخر يؤدي واجبه .

فاطمة تصلي ، وهند تصلي هي الأخرى .

درست اللجنة هذا الأسلوب ، وناقشته من شتى نواحيه ، وانتهت إلى أنه لبيان الماثلة ،

وقد يكون للتبكيث ، على نحو ما جاء في تفسير الإمام الرازي من قوله : =

(٥) صدر بالجلسة الخامسة من مؤتمر الثورة التأسيسي الثلاثين ، وبالجلسة السادسة والعشرين من مجلس الدولة للشعاع وفيها
يل البيان الخاص بالموضوع :

١- عرض المقرر على اللجنة أنه قد شاع في كتابات بعض المعاصرين استعمال : هو الآخر أو هي الأخرى في مكان
أيضاً أو كذلك .. فيقولون : هو الآخر يؤدي واجبه ، أو هي الأخرى تلحظ إلى المدرسة . ونقل عبارة أحمد النسيبين
يقول فيها : ومكاتب السجاعة انتشرت هي الأخرى »

٢- درست اللجنة هذا الأسلوب ، ثم واثت ضرورة قبول التصير وتوجيهه بعد أن شاع على الألسنة ، وجرت به
الأقلام .

ومن رأى اللجنة أن المقصود بالآخر والأخرى في الاستعمال الثالث هو عائلته الجزء المايمن الكلام ، فلو علم : هو الآخر
يقول كذا . مثلاً : أنه مماثل فيه ، فحين هنا أيام شخصين أو لما يعمل شيئاً والآخر مماثله فيه . وهذا قريب ما
أقيمت المحطات للتأخير والأخرى .

٣- نقل الأستاذ الشيخ عطية السواحلي نصاً للإمام الرازي في تفسيره استعمل فيه ما يشابه هذا التصير فقال (ج ٦
ص ٩٣ عنه تفسير قوله تعالى : (ومثلاً للثالثة الإخري) . . .

ويحصل أن يقال : الأخرى لتصلح لمفهوم أو مفهوم ، وإن لم يكن مشهوراً ولا مذكوراً . يقول من يكثر تأنيده من الناس
- إذا أكاد إنسان - : الآخر جاء يؤثفنا ، وربما يسكت على قوله : أنت الآخر ، فيفهم غرضه ، كذلك هذا .

٤ - زاد الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج على ذلك أن التصير قد يساق في بعض الأحوال للتبكيث وهو المتبادر
إلى الذهن من عبارة الإمام الرازي ، وأن التوجيه التصوري له ، أن يكون التفسير فيه مبتدأ بعد الاسم ، في مثل عملاً هو
الآخر يؤدي واجبه ، أو مؤكداً للفاعل بعد الفعل في مثل : رقيب عروجه هي الأخرى ، والآخر والأخرى يدلان التفسير
في المثالين .

« يقول من يكتر تأذيه من الناس - إذا آذاه إنسان - : هو الآخر جاء يؤذينا ، وربما يسكت على قوله : أنت الآخر ، فيفهم غرضه ، كذلك هنا » .

هذا . . والضمير مبتدأ بعد الاسم في المثال الأول ، ومؤكد للفاعل بعد الفعل في المثال الثاني ، أما لفظة الآخر ، أو الأخرى ، فهو يدل من الضمير في كلتا الصورتين . ولهذا ترى اللجنة أن التعبير صحيح لا بأس على الكتاب فيه » .

قول الكتاب : « عدد الطلاب بما فيهم الغائبون أربعون طالبا »^(١) قرار لجنة والمجلس أعاده المؤتمر إلى اللجنة

(مما تجرى به أقلام المعاصرين نحو قولهم :

عدد الطلاب بما فيهم الغائبون أربعون طالبا .

درست اللجنة هذا الأسلوب ، وانتهت إلى أنه أسلوب صحيح ، معناه : عدد الطلاب مع شيء متضمن فيهم هو الغائبون أو هم الغائبون) .

(هـ) وافق عليه المجلس بالجلسة الثلاثين من العودة الأربعين، ولما عرض على مؤتمر العودة نفسها في الجلسة الماثرة رأى المؤتمر إعادته إلى اللجنة :

ولما حل البيان التماس بالموضوع :

١ - قدم المحرر هذا الأسلوب من جملة أساليب مرضها لدراسة . وكان من رأيه أنه خطأ لوضع (بما فيهم) على هذه الصورة ، ذلك أن (ما) لا معنى لها في التركيب . والصواب أن يقال : وفيهم الغائبون أو نحو ذلك .

٢ - تقدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي بمذكرة درس فيها هذا الأسلوب وعرض لحديث النحاة عن « ما به الرامها ومماها المختلفة » ثم انتهى إلى تصحيح الأسلوب وتوجيهه بأن (ما) هنا تكرة ناقصة موصولة بمعلق الجار والمجرور . بعدها ، وبأن الغائبون يدل منها على القطع بانسداد مبتدأ أي هم الغائبون . ويدل لهذا الإفساد قوله تعالى : « وهو من ذلكم الثار » برفع التار التي هي - على هذه القراءة - يدل مقطوع مما قبلها بالإقتضار أيضاً .

٣ - ناقشت لجنة الأنفاظ والأساليب هذا كله ثم انتهت إلى القرار التالي :

وما تجرى به إقلام المعاصرين نحو قولهم : عدد الطلاب بما فيهم الغائبون أربعون .

وقد درست اللجنة هذا لأسلوب ، وانتهت إلى أنه أسلوب صحيح ، معناه عدد الطلاب مع شيء متضمن فيهم هو الغائبون .

ومع هذا :

مذكرة الأستاذ الشيخ الصوالحي : « من الأساليب القاطبة »

من الأساليب الشائعة بين المتكلمين

قولهم « عدد طلاب الفصل بما فيهم الغائبون أربعون طالباً »

بحث هذا الأسلوب ونحوه يستوجب البيان الآتي قبل الحكم عليه :

يقول ابن هشام في المشي وهو يتحدث في أقسام (ما) الاسمية ؛ (التالي) أن تكون نكرة مجردة من معنى الحرف .

(ما) هي التي تضمن معنى الحرف بخلاف التي تضمنت معناه كالشرطية والاستفهامية وهي : نوعان ناقصة وثامة ، فالناقصة هي الوصفة ، وتقدر بقولك (شيء)^(١) كقولك : مررت بما معجب لك ، وقوله :

لما نافع يحمي اللبيب فلا تكن لئلا يبعد نفعه الدهر ساعياً

ثم قال : وقد قيل في « (إن الله نعماً يعظكم به) » إن المعنى : نعم هي شيئاً يعظكم به ؛ فما نكرة ناقصة تمييز للضمير المبهم المنتشر في (نعم) والجملة - أي جملة : (يعظكم به) - صفة ، والقاعل - أي فاعل (نعم) - مستتر ...

وقال سيبويه في « (هذا ما لئلا عتيد) » المراد شيء لدى عتيد ، أي ممد ، أي لجهنم بلإغوائى إياه ، أو حاضر ، والتفسير الأول للزمخشري ، وفيه أن (ما) حينئذ للشخص العاقل ...

وقال أبو حيان : و (ما) نكرة موصوفة بالظرف (لدى) وعتيد ، ... قال الزمخشري : بدل أو غير بعد خبر ، أو غير مبتدأ محذوف . انتهى .

اتضح من هذا البيان أن (ما) النكرة الناقصة توصف بالمفرد ، وبالجملة ، وبشبه الجملة ، وبناء عليه يمكن أن تكون (ما) في الأسلوب نكرة ناقصة موصوفة بمحتلق الجار والمجرور (فيهم) .

(ج) بحث للاستاذ الشيخ عطية السوالحي - بنفسه الجمع .

(١) التي في اللغة عبارة عن كل موجود إما حاساً كالأجسام ، أو حكماً كالأقوال نحو : فئت شيئاً (الصباح) رجل هذا تكون (ما) النكرة الناقصة للمفرد وتذكرها ومؤنثا ولئلا كل وجبه العاقل وغيره .

أما الغائبون في الأسلوب فهو بديل من (مأ) على القطع، فيكون على إضمار مبعداً، أى هم الغائبون .

وفي قطع البديل يقول السيوطي في الهمج ج (ألمس ١٢٨) :

(ويجوز القطع) على إضمار مبتدأ كالإتياع (فيا) أى في بئذ (فعمل به جمع أو عدد) نحو مررت برجال : طويل وقصير وريئة ودين الإيذاء على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله .. الحديث (وكذا غيره) أى غير التفصيل يجوز فيه القطع أيضاً نحو مررت بزيد أخوك، نص عليه سيبويه والأخفش (وقيل يفتح) في غير التفصيل (مالم يغل الكلام) فيحسن نحو (بشر من ذلك النار) انتهى . ومما في الأسلوب مماثل لهذه الآية ، وأولها : قوله تعالى : (قل أفأنبئكم بشر من ذلك النار وعددها الله الذين كفروا) .

قال أبو حيان في البحر : وقرأ الجمهور (النار) رفعا على إضمار مبتدأ ، كأن قائلا قال : وما هو ؟ قال : النار ، أى : نار جهنم .. ثم قال : وقرأ ابن أبي إسحاق وإبراهيم ابن نوح عن قتبية (النار) بالجر على البديل من (شر) .

• • •

يؤخذ من البيان السابق أن الأسلوب جار على منهج عربي قويم ، وأن شاهده قوله تعالى : (قل أفأنبئكم بشر من ذلك النار) إذ أن (الباء) فيه نظير ما في حيز الباء في الآية من حيث النمط الإعرابي غير أن الباء فيه تحمل معنى المصاحبة ، وعليه يكون التقدير الإعرابي للأسلوب كما يأتي :

عدد طلاب الفصل مع شيء موجود فيه هم الغائبون أربعون طالبا ، أو مع شيء موجود فيه الغائبين وذلك على لسان من يحذر (الغائبين)

ولما كان البديل هنا مجرد التفسير بعد الإيهام ولم يكن في البديل منه فائدة ليستفي البديل كان البديل هو المقصود للتكلم ، وصار البديل منه عنده في نية الطرح والترك كما يقولون ، وإن كان له وقع وتأثير ليس للإيهام بالبديل أولا ، وهو استشراف النفس إلى الإيضاح بعد الإيهام ، وهو من الطوائف البلاغية .

فلو طرح المبدل منه من التركيب واستبدل بالياء ما يؤدى معناها وهو لفظ (مع)
لاخذ التركيب أسلوبا آخر : هو قولك أعد طلاب الفصل مع الغائبين أربعون طالبا .
وهو الذى يعنيه التكلم . وواضح أن الذى مهد هذا الأسلوب إنما هو إعراب الأسلوب
الأول على نحو ما ذكر البيان السابق .

والله ولى التوفيق

جواز قول الكتاب : « حضر حوالى عشرين طالبا »^(١)

« بدأ الحفل حوالى الساعة السابعة مساء » .

« حضر حوالى عشرين طالبا » .

« فى القاعة حوالى أربعين عضوا » .

يُخْطئ بعض النقاد استعمال لفظ حوالى فى هذه المواطن وأمثاله ويقولون :
إن الصواب فيها كلمة (زهاء) أو كلمة (نحو) ، لأن (حوالى) ظرف غير متصرف ،
ولا يستعمل إلا فى المكان .

(هـ) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وبالجلسة الثلاثين من مجلس الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - عرض المحدث هذا الأسلوب على اللجنة فى مذكرة ضمتها طائفة من أقوال علماء اللغة الذين يختصون بكلمة (حوالى) بالطريقة الكنائسية التى لا تتصرف ، ثم ناقش ذلك بأن الكلمة يمكن أن تنقل إلى الزمان بصورة أو بأخرى ، أما استعمالها فى الفاعل أو المبتدأ فهى لا موطن للإكمال إلا إذا جاز أن نجعلها كلمة مفعلية فى موضع أى منها ، وهو ما يحتاج إلى موازنة وإقرار .

٢ - تقدم الأستاذ الشيخ الصراخى بمذكرة انتهى فيها إلى تصحيح الأسلوب على أن الفاعل فيه ضمير العدد الذى يستلزمه لفظ العشرين ، وأن كلمة (حوالى) فى موضع النصب على الحال ، والمعنى : حضر هو ، أى العدد كالتا حوالى عشرين ، ومثل هذا يقال إذا كانت (حوالى) فى موضع المبتدأ مثل : فى القاعة حوالى أربعين ، فالتقدير هنا : فى القاعة (مزد) حوالى أربعين .

٣ - اتجهت الآراء فى لجنة الألفاظ والأساليب إلى توجيه الأسلوب على أساس حذف الفاعل ، وطلبت إلى المحدث أن يتبع ذلك فى آراء العلماء فقام بنقل طائفة من أقوال النحاة والمفسرين منها ما جاء فى شرح المفصل : « . . . ومن إغبار الفاعل أن الإنسان يقول لمن يخاطبه فى أمر يطلبه : إذا كان هذا فافنى ، فكان هنا بمنى حدوث ، والتقدير إذا حدث هذا الأمر هذا فافنى ، فأفسر الفاعل كدلالة الحال عليه ، وصار تفسير الحال كتقدير الظاهر . . . الخ (١ - ٨٠) .

٤ - تقدم الأستاذ محمد شوق أمين بمذكرة بسط فيها القول من آراء اللجنة فى حذف الفاعل ، ثم انتهى إلى تصحيح التعبير على أن الفاعل محذوف ، استنادا إلى رأى فريق كبير من النحاة على رأسهم الكنائسى ، أو على أن حوالى نفسها فى محل رفع على الفاعلية ، قياسا على ما قاله بعضهم فى نائب الفاعل من أن الظرف يكون فى محل رفع نائب فاعل ويكون أيضا خبرا .

٥ - كتب الأستاذ الشيخ الصراخى بمذكرة ينص فيها أن الكنائسى أجاز حذف الفاعل ويحجج لذلك بأن جمهور الكنائسين - والكسالى إمامهم ومؤسس مدرستهم - لم يقولوا بملغ الفاعل ولوضع أن الكنائسى أجاز الحذف لا يجره فيه .
ومع هذا :

= وقد درست اللجنة هذا وناقشته من مختلف جهاته ، ثم انتهت إلى ما يأتي :

أولاً : إجازة استعمال (حوالى) فى غير المكان .

ثانياً : إجازة الأمثلة المتقدمة ونحوها .

والتوجيه فى الموضعين يرجع إليه فى المذكرات المرافقة .

= ١ - مذكرة بعنوان : حوالى قورلم : حضر المؤتمر حوالى أربعين عضواً .

للاستاذ الشيخ عطية السوالى

٢ - مذكرة بعنوان : وإيقال إن الفاعل محذوف ؟

للاستاذ محمد شوق أمين

٣ - مذكرة بعنوان : وإظهار الحق فيما نسب إلى الكسالى من إجازته حذف الفاعل » .

للاستاذ الشيخ عطية السوالى

٤ - مذكرة بعنوان : حوالى ومشكلاتها

تحرر اللجنة الأستاذ فضى محمد حمزة

حول قولهم :

(١) حضر المؤتمر حوالي أربعين عضوا

(٢) في المجلس حوالي أربعين عضوا *

يسأل في التركيب الأول عن الفاعل ، وفي التركيب الثاني عن المبتدأ ، فيقال : هل يمكن أن يكون لفظ (حوالي أربعين) هو الفاعل ، وهو أيضا المبتدأ ، أو يقال : الفاعل محذوف وكذا المبتدأ ، أو يقال : هما مضميران والتركيبان صحيحان ، أو أحدهما مضر والآخر محذوف هذا ما يدور حوله البحث .

أما لفظ (حوالي أربعين) فلا يصلح أن يكون فاعلا ولا مبتدأ ، لأنه ومثناه ، وكذا لفظ (حول) ومثناه وجمعه كل ذلك من الظروف التي ألزمها العرب النصب على الظرفية وإن ورد جر (حول) بمن الابتدائية ، قال تعالى ﴿ ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك ﴾ .

١- ففى الجمع ج ١ ص ٢٠١ (باب الظروف) :

(الثالث) ما عدم فيه التصرف ، فلم يخرج عن الظرفية أصلا ، ومنها حَوْلَ وحوال وخَوَّلَ وأحوال ، قال تعالى : ﴿ فلما أصابعت ما حوله ﴾ وقال صلى الله عليه وسلم : اللهم حوالينا ولا علينا ، وقال الشاعر (في اللسان) : أنشد أبو زيد :

يا إِبِلَ ما ذأته ^(١) فنأببه ٢ ما رواه ونهيه ^(٢) حَوَّلِه

وقل امرؤ القيس :

فقلت سبائك الله إنك فاضحي أَلست ترى السمار والناس أحوالي

(*) بحث الأستاذ الشيخ عطية السوالحي - عضو الجمع .

(١) ذأته : مبه ، في اللسان : اللام مثاد : واللام خفت - حينا : الكيب .

(٢) النهي : نهت معروف ، يقال له قصي ملأم وطبا ، فلذا أبهى فهو الطريقة ، فإذا غريم وريس فهو الخل

٢- وفي الارتشاف ج ١ ص ٥٨٦ وص ٥٩٠ :

(القسم الرابع) ما هو عادم التصرف ، وذلك فوق وتحت . . وحول وحوال وحَوَّى
وحِرَالِي وأحوال ؛ تقول : هم حَوَالِيك ، وكذا باقيها ، ولا تشفع التثنية هنا الواحد ،
وقالت العرب : حَوَالِيك والساس أحوالك

ثم قال : وذكر سيبويه هو حَوَالِيك ، وهي تثنية ولا شفع للواحد ، معناه معنى أحوالك
وحَوَالِيك انتهى .
وعامل الظرف في الأملوبين سياقي بيانه .

وأما حذفهما فالفاعل لا يحذف عن غير أن ينوب شيء منه به ، بل إجماع النحاة^(١)
إذا امتثنينا الكسائي إلى أحد قوليه ، وعللوا امتناع حذفه بأن مدلول الفعل عرض
فائم يبدول الفاعل فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه (الصبان) .

وقال ابن هشام في كتابه شلور الذهب ج ١ ص ١٥٦ :

« وأقول : ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه :

(الحكم الأول) : أنهما لا يحذفان ، وذلك لأنهما عمدتان ومنزلان من فعليهما
منزلة الجزء فإن ورد ما ظاهره أنهما محذوفان فليس محذولا على ذلك الظاهر ، وإنما
هو محذوف على أنهما ضميران مستتران ، فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم :
(لا يزنّي الزاني حين يزنّي وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) ففاعل
(يشرب) ليس ضميرا عائدا إلى ما تقدم ذكره وهو الزاني ؛ لأن ذلك خلاف المقصود ،
والأصل ولا يشرب الشارب ، فحذف الشارب (أي لا الفاعل) لأن الفاعل عمدة ،
فلا يحذف ؛ وإنما هو ضمير عائدا على الشارب الذي استلزمه (يشرب) وحسن ذلك تقدم
نظيره ، وهو لا يزنّي الزاني ، ثم قال : « وعلى ذلك فقس وتلطّف لكل موضع بما يناسبه » .

(١) نعم يحذف الفاعل في موضعين فقط ، أحدهما من فاعل المصدر كقوله تعالى : « (أو إضام في يوم فمسيئة يثيا) » والثاني فاعل
فعل الجماعة المؤكدة بالتثنية نحو : « (ولا يصفك عن آيات الله) » ، ومثله : فاعل فعل الجماعة المؤكدة بالتثنية نحو (يمدن بالخير
باعدن) لكن المحذوف له كاللغات

ومن الشواهد التي أضمير فيها الفاعل ما أورده صاحب التصريح في ج ١ ص ٢٧١
و ٢٧٢ ونقله بإيجاز الشيخ عبادة العلوي في حاشيته على الشذور فقال :

(قوله وعلى ذلك ففسر) قال في التوضيح وشرحه : إن لم يظهر الفاعل في اللفظ
فهو ضمير مستتر راجع إما للذكور متقدم على المسند كزيد قام ، ففى قام ضمير
مستتر عائد على زيد ، أو راجع لما دل عليه الفعل المستتر فيه الضمير ، كالحديث
« لا يبنى الزاني ... إلخ » ، أو راجع لما دل عليه الكلام نحو « كلا إذا بلغت التراقي »
ففى (بلغت) ضمير مستتر راجع للروح الدال عليها سياق الكلام ، أو راجع للخال
المشاهدة نحو قولهم ، « إذا كان غدا فأتنى » ينصب (غدا) و « كان تامة »^(١) والفاعل
ضمير مستتر ، أى إذا كان هو ، أى ما نحن الآن عليه من السلامة . انتهى .

وفى ذلك يقول ابن مالك فى الخلاصة :

وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو وإلا فضمير استتر

وبعد فينا على هذه الشواهد ، وعلى ما صرح به ابن هشام من القياس عليها يكون
نولهم (حضر المؤتمر حوالى أربعين عضوا) صحيحا مقيما على تلك الشواهد . وجازيا
على نهجها فى أن فاعل (حضر) فيه ضمير العدد الذى استلزمه لفظ (أربعين) ، وعلى
هذا يعرب الظرف (حوالى ...) منصوبا بالياء ومتعلقا بمحذوف فعل لهذا الضمير
ويكون التقدير الإعرابى للأسلوب هو ما يأتى :

(حضر المؤتمر هو أى العدد كالتنا حوالى أربعين عضوا) .

أما المبتدأ فى قولهم « فى المجلس حوالى أربعين عضوا » فهو أيضا المحذوف للدلول
عليه بكلمة (أربعين) ، وحذف المبتدأ مجمع عليه إذا علم . قال ابن مالك : « وحذف
ما يعلم جائز » : وحيث قد يكون الظرف (حوالى ...) المنصوب بالياء متعلقا بمحذوف

(١) فى التصريح : ويجوز فى (كان) أن تكون تامة وإذا تكون ناقصة ، فإن جعلتها ناقصة ، كان (غدا) فى المثال
فى موضع غيرهما ، وإن جعلتها تامة كان (غدا) منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ، وحكى سيبويه : « (إذا كان غدا
بالرفع على أنه فاعل كان) وقد قيل إن نصب لغة تميم ، والرفع لغة فهرم .

صفة لهذا المبتدئ ، إن قدر نكرة ، وإن قدر معرفة فحالُّ له على مذهب سيبويه ، أو حال للضمير في الخبر على مذهب الجمهور ، والتقدير الإعرابي للأسلوب هو ما يأتي :

(حاصل في المجلس عدد كائن حوالى أربعين عضوا) أو (حاصل في المجلس العدد كائنا حوالى أربعين عضوا) .

• • •

ويلاحظ أن (حوالى) مستعمل في الأصوليين مجازا في الإطافة الاعتبارية ، لأنه في الأصل ظرف للمكان المحسوس بمعنى الإطافة والإحداق ففي النهاية : رأيت الناس حوله وحواليه ، أى مطيفين من جوانبه وفي الكليات : (الحول) تأليفه للدوران والإطافة والله تعالى أعلم .

أيقال : إن الفاعل محذوف ، أو : إن الفاعل هو الظرف في مثل : « حضر المؤتمر حوالى أربعين عضوا » ؟

١- يعرض النحاة لتعليل الأساليب التي لا يكون فيها الفاعل ظاهرا ، أو لا يكون فيها ضميرا عائدا على مذكور قبل ، ويجرى خلافهم خاصة في باب إعمال الفعلين ، وهو ما يعبر عنه بالتنازع ، في مثل : ضربني وضربت الزيلين .

ويتناقل النحاة في هذا الصدد ما يراه « سيبويه » ومن تبعه من البصريين في تعليل تلك الأساليب ، وهو أن هناك فاعلا مضمرا وراجعا لما دل عليه الفعل استتر فيه الضمير ، أو لما دل عليه الكلام ، أو لما شهدت به الحال ، أو عائدا على مذكور بعد .

ولها يجري على أفلام الكاتبين نحو قولهم : حضر المجلس حوالى أربعين عضوا بوبق على فلان حوالى مائة جنيه ، ومر حوالى ساعة . فهل يجب الاختصار في توجيه هذا الأسلوب على ما التزمه « سيبويه » والبصريون معه من اعتبار الفاعل ضميرا مدلولوا عليه ؟ ألا يصح القول بأن الفاعل محذوف ، أو القول بأن الظرف هو الفاعل ؟

٢- أما حذف الفاعل ، فمن النحاة من حصره في خمسة أبواب ، ومنهم من زادهما سادسا ، ومنهم من أضاف سابعاً ، ومنهم من أسقط من هذه الأبواب ما أسقطه بالتأويل .

(أ) على أن « الكسائي » أطلق القول بجواز حذف الفاعل ، مدلولوا عليه بالظاهر ، وهو يستظهر على صحة قوله بأربعة شواهد : آية قرآنية ، وحديث نبوي ، ومثال من مثول كلام العرب ، وبيت من الشعر الأموي ، ولم يخصه بباب التنازع .

(ب) وقد تابع « الكسائي » في مذهبه هذا ثلاثة من النحاة : هشام الضبرير ، والسهيلي ، وابن مقبل .

(ج) وينقل «يس» عن شرح الإيضاح : أن الفاعل عند «الكسائي» ليس محذوفا بل هو مستتر في الفعل ، مفرد في الأحوال كلها ، أى فى أمثلة من باب التنازع ..

(د) ويورد «الصيَّان» قول الشاعر :

ما صاب قلبي وأغصناه وتيممه
إلا كواعب من ذهل بن شيبا

متشكلا به للتأويل بأنه من الحذف لدليل ، ويقول : لكن يلزم عليه حذف الفاعل ، وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور .

ويعتمد «الأشموني» رأى البصريين فى تحليل الأمثلة التى يقولون فيها يعود الضمير على مذكور بعينه . ويحتج لذلك بأن الإضمار قبل الذكر وارد فى غير باب التنازع ، فيقاس عليه هذا الباب ، ويعقب «الصيَّان» على ذلك بأن هذا الدليل يعارض بالمثل ، فيقال : جاء حذف الفاعل فى غير باب التنازع ، فيقاس عليه هذا الباب .

ويستخلص مما تقدم أن القول بحذف الفاعل مذهب غير منكور ، انتحاه «الكسائي» وتابعه فيه «هشام الضرير» و «السهيلي» و «ابن مضاه» ، واستظهر به «الصيَّان» . وهؤلاء النحاة يعبرون عن هذا المذهب بعبارات شتى ، منها : أن الفاعل قد دلَّ عليه الظاهر ، أو أن حذفه يجوز لدليل ، أو أنه مستتر فى الفعل ، أو أنه موجود معنى باعتبار المذكور .

٣- وأما القول بأن الظرف فى ذلك الأسلوب العبرى هو الفاعل ، فلا أذكر أن أحدا من النحاة أجاز وقوع الظرف المنصوب غير المتصرف فى موقع الفاعلية .

ولكن النحاة عرفوا وقوع الظرف المنصوب غير المتصرف نائب فاعل ، وكذلك عرفوا وقوعه خبرا ، وكلا النائب عن الفاعل والخبر فى موقع الرفع لا مخالفة .

فقد أجاز «الأختش» وقوع الظرف غير المتصرف نائبا عن الفاعل ، فى مثل قولهم : (جلس عندك) بالنصب على الظرفية ، ويكون حينئذ فى محل رفع .

وقد أجاز الكوفيون وقوع الظرف غير المتصرف خبرا منصوبا بعامل المخالفة للمبتدأ ، دون أن يكون الظرف متعلقا محذوفا هو الخبر ، فى نحو : (زيد عندك) .

وعلى سبيل التنظير بين الفاعل وبين نائب الفاعل والخبر في جواز أن يكون بكل من نائب الفاعل والخبر ظرفا غير متصرف ، يجاز إيقاع الظرف غير المتصرف فاعلا في الأسلوب العصري المعروض للبحث .

٤- وأخيرا لا مندوحة من الإشارة إلى أن الأمثلة التي يدور حولها تحليل النحاة وتأويلهم ليس فيها مثال يلى فيه الظرف الفعل دون ظهور الفاعل أو استتاره عللدا على مذكور قبل ، كما هو الشأن في هذا الأسلوب العصري المراد تخريجه أو تأويله ، فهو في صورته الظرفية ليس فيها سمع على ما نعلم ، وليس فيها تناول النحاة تحليله فيها نقرأ ، وإنما يساق هذا التحليل أو ذلك تنظيرا بين الأسلوب المعروض والأساليب التي يتناول النحاة تحليلها لورودها غير ظاهر فيها الفاعل .

٥- وفيما يلى النصوص التي تشهد لما أسلفناه :

أولا : إجازة حذف الفاعل :

في حاشية «الصبيان» وتقرير «الإنبائي» في باب الفاعل أنه : « يستثنى من عدم جواز حذف الفاعل خمسة أبواب : بناء الفعل للمجهول ، والمصدر ، والفعل المؤكد بالنون ، والتعجب ، والاستثناء المترغ ، وبقي سادس وهو نحو : (ما قام وقعد إلا زيد) بل وسابع نحو : (فتلقفها رجلا) .

وفي التوضيح والتصريح في (باب الفاعل) : وعن «الكسائي» إجازة حذف الفاعل تمسكاً بنحو ما أولناه من الآية ، والحديث ، والمثال ، والبيت .

ويعنى التوضيح والتصريح بالآية : «(كلا إذا بلغت التراقي)» وبالحديث : « لا يزنى الزاني حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » ، وبالمثال قول العرب : « إذا كان غدا فأتني » ، وبالبيت قول سوار :

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطرى لا إخالك راضيا

وفي شرح « شلورالذهب » في باب « الفاعل » : وعن «الكسائي» إجازة حذف الفاعل ، وتابعه على ذلك « السهيلي » و « ابن مضاه » .

وفى حاشية «عبادة» على «شرح الشذور» فى «باب التنازع» : ليس كلام «الكسائى»
خاصا بباب التنازع ، فقول «القينى» : إن حذف الفاعل عند «الكسائى» خاص بباب
التنازع ، مخالف لما فى «التوضيح» وشرحه .

وفى التوضيح والتصريح «فى باب التنازع» : و «الكسائى» و «هشام الضرير»
و «السهيل» من الكوفيين يوجبون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية ، هربا من الإضمار
قبل الذكر . وفى حاشية «يس» تحقيا على هذه العبارة : «عبارة بعضهم : الكسائى
وهشام الضرير من الكوفيين ، والسهيل وابن مضاه من المغاربة» .

فى شرح المفصل «فى باب الفاعل» : ذهب سيبويه إلى أن فى (ضربى وضربت زيدا)
فاعلا مضمرًا دل عليه الظاهر ، وحمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من الفاعل فى اللفظ .
وذهب «الكسائى» إلى أن الفاعل محذوف دل عليه الظاهر .

وفى شرح «ابن عقيل» فى «باب التنازع» : «تقول : يفتى واعتدى عبداك ،
ولا يجوز ترك الإضمار لأن تركه يؤدى إلى حذف الفاعل ، والفاعل ملزم الذكر ، وأجاز
«الكسائى» ذلك على الحذف بناء على مذهبه فى جواز حذف الفاعل» .

وفى شرح «الأشموى» «فى باب التنازع» و «كبحسان ويسى» اينكا) منه
الكوفيون ، لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب ، فذهب «الكسائى» ، ومن
والفقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول والحالة هذه للدلالة عليه . وفى حاشية «الصبيان»
قوله : فذهب الكسائى .. هذا هو المشهور ، وفى شرح الإيضاح : ما حكى عن «الكسائى»
من أنه يحذف الفاعل فى نحو : ضربى وضربت الزيدى باطل ، بل هو عنده مستتر
فى الفعل ، مفرد فى الأحوال كلها ، قاله «يس» .

وفى شرح الأشموى فى باب التنازع : «لايتأتى التنازع فى نحو : (ماقام وقعد إلا زيد) ،
وما ورد مما ظاهره جواز ذلك فمؤول ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات» .
وفى حاشية «الصبيان» : قوله : وما ورد... الخ) كقوله :

ماصاب قلبي وأغضاه وبيمه إلا كواهب من فعل بن شيبانا

فيؤول أنه من الحذف للدليل ، لكن يلزم عليه حذف الفاعل ، وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده بمعنى باعتبار المذكور ، وفيه ما فيه فتأمل .

وفي شرح « الأشموي » في باب التنازع : « الإضمار قبل الذكر جاء في غير هذا الباب نحو : (رُبّه رجلا) ، وقد سمع أيضا في هذا الباب .

وفي حاشية « الصبان » : « قوله : في غير هذا الباب ، أي فيقاس عليه هذا الباب ، وقد يعارض هذا الدليل بالمثل ، فيقال : جاء حذف الفاعل في غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب ، ويبحث فيه اللقائ أيضا بأن جواز الإضمار قبل الذكر في غير هذا الباب لغرض لإيراد الشيء مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا ، ولك دفعه بأنه لا مانع من كون الغرض هنا أيضا الإجمال ثم التفصيل ، فتأمل .

ثانيا : وقوع الظرف نائب فاعل ونحوها :

١ - وقوعه نائب فاعل :

في « الأشموي » في باب النائب عن الفاعل : وأجازه « الأنخض » : (جُلس عندك) .

وفي حاشية « الصبان » : أي بالنصب على الظرفية ويكون حينئذ في محل رفع ، فليست الدال مضمومة كما توهم ، إذ « الأنخض » يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقاءه على النصب . صرح به « الدماميني » .

٢ - وقوع الظرف غيرا :

في شرح « ابن عقيل » في باب الابتداء : « ذهب أبو بكر بن السراج في أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسم برأسه ، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي القاسمي في الشيرازيات .

وفي شرح « الأشموي » : « أخبروا بظرف أو بحرف جر مع مجروره ، نحو (زيد عندك) ، و(زيد في الدار) ، ناوين متعلقهما ، إذ هو الخبر حقيقة . وفي حاشية « الصبان » : قيل : الظرف أو الجار والمجرور ، وقيل المجموع ، والقائل بالظرف نظر إلى الظاهر . وفيه :

« القائلون بأن الخبر الظرف أو الجار والمجرور هم جمهور البصريين ... والأكثرون على أن الحكم للظرف حقيقة ... ويجب نصب غير المتصرف كفقو » .

وفي « شرح المفصل » : ذهب الكوفيون إلى أنك إذا قلت : زيد عندك أو خلفك . لم ينتصب عندك وخلفك بإضمار فعل ولا بتقديره ، وإنما ينتصب بخلاف الأول ، لأنك إذا قلت زيد أمرك ، فزيد هو الأخر فكل واحد منهما رفع الآخر ، وإذا قلت : زيد خلفك ، فإن خلفك مخالف لزيد ، لأنه ليس إياه فتصبيه ، بالخلاف ... »

وبعد فلا بدع في أن أقول في مثل (بقی حوالي ساعة) أن انفعال محذوف دل عليه الكلام . وذلك أخذاً بذهب نحوي قيل به ، ولا بدع كذلك في أن أقول إن الفاعل هو الظرف ، قياساً على أن الظرف المنصوب غير المتصرف يقع موقع الرفع في النياحة عن الفاعل وفي الخبر على ما يرى بعض النحاة .

ولعل هذا التوجيه أو ذلك أظهر وأيسر من القول بأن في الفعل ضميراً ، وأن مرجع الضمير مستفاد من الكلام ، وأن هذا المرجع متعلق بمحذوف يراعى فيه إمكان تعلق الظرف الموصوف به ، تمسكاً بمذهب البصريين .

إظهار الحق فيما نسب إلى الكسائي من إجازته حذف الفاعل^(١)

نقل بعض النجاة المتأخرين عن الكسائي أنه في باب (الفاعل) يجوز حذف الفاعل ، وفي باب (التنازع) يوجب حذف الفاعل من العامل الأول إذا عمل الثاني ، واشتهر هذا النقل عنه إلى اليوم ، وإلى لى شك من ذلك .

أما الكسائي شيخ الكوفيين ، ومؤسس مدرستهم ، فلو كان ما نسب إليه حقا لاتبه جمهورهم فيه ، ونحن ما رأيناه اتبعه منهم في ذلك إلا هشام الضرير - كما قالوا - وإلا السهيلي وابن مضاء من الأندلسيين ، وامتناع هؤلاء عن اتباعه في هذا الحكم دليل على عدم ثبوته عنه ويؤيد لهذا ما سيحيى في آخر هذه الكلمة من أن ما نقله البصريون عن الكسائي أنه يحذف الفاعل باطل ، على أن الناقلين عنه مختلفون ، فمنهم من نقلوا عنه هذا الحكم في البابين ومنهم من نقلوه عنه في باب (التنازع) فقط .

فن الفريق الأول :

١- ابن هشام : فقد قال في شذور الذهب ج ١ ص ١٥٦ ، ١٦٧ في باب الفاعل ونائبه : وعن الكسائي إجازة حذف الفاعل وتابعه على ذلك السهيلي وابن مضاء . . . وفي الحاشية عبادة : (قول الشارح : وعن الكسائي إجازة حذف الفاعل الخ) ليس كلام الكسائي إحصاء بباب التنازع .

٢- وابن هشام في التوضيح وخالد الأزهرى في التصريح في باب الفاعل قالوا : وعن الكسائي إجازة حذفه ، وتبعه السهيلي تمسكا نحوهما أولناه من الآية ، والحديث ، والأمثال ، وقد ذكرت جميعها بتأويلها في مذكرة «حضر المجلس حوالى أربعين عضوا» .
وقال في باب التنازع : والكسائي وهشام الضرير والسهيلي يوجبون حذف الضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الإضمار قبل الذكر تمسكا بقوله ، وهو علقمة بن عبدة الحارثي يمدح جيلة الغساني :

تعق بآ رطى لها وأرادها رجال قبلت نبلهم وكليب

(١) بحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي - عضو الجمع .

(إذ لم يقل تعفوا) على تقدير إعمال الثاني (ولا أرادوا) على تقدير إعمال الأول ،
مكن أن يجاب عنه بأنه أعمل الثاني ولم يقل تعفوا على لفظ الجمع ، لأنه يجوز أن ينوي
مرددا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور ، ولهذا قول الموضح : (بظاهر قوله)
ولم يقل بقوله .

٣- وقال أبو الحسن الأشموني في باب الفاعل :

الثاني (أى من التبيين) كونه عمدة لا يجوز حذفه ، لأن الفاعل فعله كجزئ كلمة
لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائي حذفه تمسكا بقوله :

فإن كان لا يرغبك حتى تردني • إلى قطري لا إخالك راضيا

وأوله الجمهور على أن التثنية : فإن كان هو ، أى ما نحن عليه من السلامة .

وقال في باب التنازع عند قول ابن مالك :

كبحسنان ويسىء ابننا كما وقد بغي واعتديا عبدا كما

وهذا المثال الداني متفق عليه ، والأول منعه الكوفيون ، لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر
في هذا الباب ، فذهب الكسائي ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول (أى الضمير
الفاعل هو ألف الاثنين من قوله يحسنان) والحالة هذه للدلالة عليه تمسكا بظاهر قوله :

تعتق بالأرطى لها وأرادها رجال فيذت نبلهم وكليب (١)

ومن الفريق الآخر :

١- الفيتحي : ذكر الشيخ عبادة العلوي في حاشيته على شذور الذهب عند قول ابن
هشام : (وعن الكسائي إجازة حذف الفاعل) ذكر قول الفيتحي : إن حذف الفاعل عند
الكسائي خاص بباب التنازع إذا عمل الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع ، فكان عليه (أى
على ابن هشام) : أن يقيده بباب التنازع ، وهو أحد قولين للكسائي ، وله قول آخر يوافق
فيه الفراء ، وهو أن يضمير الفاعل ويؤخره ، فيقول : قام وقعد الزيدان هما .

(١) تعلق ، أى : استتر - الأرطى : شجر - بذت : غلبت - نبلهم (بالمرحمة) : سهامهم - كليب (بفتح الكاف) : جمع
كلب كميده جمع هيد .

وقال عبادة : قول الفريشي مخالف لما في التوضيح وشره فلا يتم (وهذه المخالفة لا أثر لها في قوله) .

٢- ابن يعيش ، فقد قال ج ٦ ص ٧٩ ما يأتي :

فتقول على مذهب سيبويه : (قاما وقعد أخواك) ، فتثنى الفعل الأول لأن فيه ضميراً ، وتقول : (قام وقعد أخواك) على مذهب الكسائي ، فتوحد الفعلين جميعاً ؛ الأول لأن فاعله محذوف ، والثاني لأنه عمل في الظاهر بعد ، وتقول على مذهب الفراء : (قام وقعد أخواك) ، فتوحد الفعلين جميعاً أيضاً ، لخلوهما من الضمير ، لأنهما جميعاً عملاً في الاسم الظاهر ورفعاه . انتهى .

قال ذلك ولم يذكر في باب الفاعل ولا نائبه شيئاً عن الكسائي .

ويؤيد الفريشي صنيع ابن يعيش في شرح الفصل ، وما قاله أبو حيان في الارتشاف .

٣- أبو حيان : قال في الارتشاف ج ١ ص ٢٠٥ (مخطوط) :

وذهب الكسائي إلى جواز حذفه (أي الفاعل) وحده دون عامله ، وذلك مشهور عنه في باب الإعمال في نحو (ضربني وضربت الزيدتين) وفي غير هذا الباب نحو قوله :

• فإن كان لا يرضيك حتى تردني •

أي ضربني الزيدون ، ولا يرضيك شيء

وظاهر كلام أبي حيان أن جواز حذف الفاعل لم يشتهر عن الكسائي إلا في باب التنازع ، وأن حذفه في باب الفاعل لم يشتهر عنه ، فهو حينئذ مقول بالتشكيك .

علمنا من الأقوال السابقة أن الفريقين متفقون على القول بأن الكسائي يوجب حذف الفاعل في باب التنازع ، فإذا أبطل علماء آخرون ما نسب إليه في هذا الباب ، أفلا ينسحب إبطالهم هنا على ما نسب إليه في باب الفاعل ؟ الجواب (نعم) لأن موضوع النزاع واحد ، هو حذف الفاعل .

وإليك ما قاله : العلماء :

يقال الصَّبَانُ في تعليقه على الأشموني : (قوله فذهب الكسائي الخ) تفصيل محذوف ، أي واخلفوا في كيفية إعمال الثاني مع طلب الأول الرفع ، قيل ما وقع (أي الكسائي) فيه أشنع مما فر منه ، لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر ، وهذا المشهور عنه ، وفي الإيضاح ما حكى عن الكسائي أنه يحذف الفاعل في نحو (ضربني وضربت الزيدين) باطل ، بل هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها ، قاله يس . انتهى .

وما يأتي نص ما قاله يس في حاشيته على شرح الفاكهي لقطر الندى ج ٢ ص ١٠١ ، ١٠٢ : (قوله وأوجب الكسائي حذفه) قيل : ما فر إليه أشنع مما فر منه ، فإن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر ، لأنه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده ، وخطأ ، وهذه تخطئه في القياس ، والتخطئة التي لا مدفع لها هي أن العرب تضمر ولا تحذف ، وهذا هو المشهور عن الكسائي . وفي باب الاستثناء من شرح الإيضاح : ما حكاه البصريون عن الكسائي أنه يجيز حذف الفاعل في نحو (ضربني وضربت الزيدين) باطل ، هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها . انتهى .

وقال أبو حيان في الارتشاف ج ٢ ص ٩٦٦ (مخطوط) :

والمذهب الثاني - مذهب الكسائي في مشهور ما نقل عنه وهشام ، وتابعهما من أصحابنا أبو زيد الأمهيلي ، وأبو جعفر بن مضاء صاحب كتاب المشرق في النحو : أن الفاعل محذوف ولا يضمر ، وقد نقل عن الكسائي أنه مضمر مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها . أن ما نقله البصريون عن الكسائي أنه يحذف الفاعل لا يصح .

وبعد : فأقول أولئك الأعلام أنصفت الكسائي وبرآته من تهمة حذف الفاعل التي ألصقتها به البصريون ، وظلت قرونا طويلة ينقلها سلفهم عن خلفهم ، وهي اليوم مسجلة في كتب النحاة المعاصرين ، وأرجو أن تطهر منها .

والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

« حوالى » ومشكلاتها^(١)

حضر حوالى عشرين طالبا .

بدأ الحفل حوالى الساعة مساء .

كان العقاد فى حوالى الثامنة عشرة من عمره حينما احترف الكتابة الصحافية .

هذه تعبيرات يشيع مثلها كثيرا ، حيث لا يكون المراد تحديد عدد أو تعيين زمان ، أو غير ذلك من المواقف التى لا يقصد فيها إلى التحديد أو التعيين .

والنقد الذى يتوجه على هذه التعبيرات وأمثالها ، إنما هو نقد لما قد يظن فيها من تحريف للفظ عن موضعه من اللغة فيما أثبتته صجماتا ، وما تقتضيه قواعدا .

ويبدو الخطأ فيها - لنأخذها - من جهتين .

الأولى : استعمال حوالى فى غير المكان .

والثانية : تحويلها عن الظرفية .

فأصحاب المعجمات من لدن الأزهري إلى صاحب أقرب الموارد ، يكادون يتفقون على أن « حوالى » ظرف مكان غير متصرف ، لا يزيل الظرفية المكانية إلى سواها .

فيقال : قعدوا حوله وحواليه وأحواله من غير قصد إلى حقيقة التثنية أو الجمع .

يقول صاحب التهذيب (٢٤٦ / ٥ - حال) .

« والحوال اسم يجمع الحوالى ، تقول : حوالى الدار كأنها فى الأصل حوالين ، كقولك : جانبين ، فأنشطت النون وأضيفت ، كقولك : ذو مال وأولو مال . قلت : العرب تقول : رأيت الناس حوله وحواليه وحواله ، وحوليه ، فحواله وحدان حواليه . وأما حوليّه فهو تثنية حوله » .

ولى الأساس : « وقعدوا حوله وحوليّه وحواله ، وحواليه » .

(*) للاستزاد فتحى جمعة - محمد البجعة .

وفى اللسان (١٣/١٩٨ - حول) : «... وهو حوله وحوليه ، وحوائثه ، وحواله ».

وفى المصباح (١/٢١٦) : «وقعدنا حوله بنصب اللام على الظر ، أى : فى الجهات المحيطة به ، وحوائثه بمعناه ».

وفى أقرب الموارد (١/٢٤٧) : «وقعد حوله ، أى : فى الجهات المحيطة به ، وقد يقال : حوليه » . فلا عجب بعد هذا أن يعد الضبان «حوالى» ظرف غير متصرف لا يتأرق الظرفية المكانية إلى غيرها .

رأى للعلامة الأستاذ الشيخ محمد النجار :

تصدى - رحمه الله - لدراسة التعبير ، فأفرد له بضعة عشر مطرا من لنوياته ، أورد فيها عباراتى اللسان والمصباح ، ونقل نص قول الضبان ، ثم انتهى إلى القطع بتخطئة التعبير فى جميع استعمالاته وأن يستبدل به كلمة (زهاء) أو كلمة (نحو) أ غيرهما مما لا يصطلم بقوانين اللغة ، أو يخالف ما أثبتته معجماتها .

وماذا بعد هذا ؟

أنرفض الكلمة ، ونردها على عقبها أم نقبلها وننلص لها وجها لذيوعها وشيوعها ووضوح معناها ؟

قد يبدو للباحث الآن أن يتبل التعبير ، ويوجه توجيهها يعتمد على لازم المعنى ، إذ المراد بكلمة (زهاء) أو كلمة (نحو) إنما هو شيء غير محدد وهو ما يدل عليه التعبير بحوالى ، فقواننا : حضر حوالى عشرين رجلا ، معناه حضر قريب من هذا العدد . . . وكذا الباقى !!
هذه واحدة .

والثانية : أن بعض الظروف تتعاقب عليه الزمانية والمكانية بحسب ما يضاف إليه ، وذلك ما نراه فى قبل ، وبعد ، وعند ، فهى فى «قبل الفجر أو بعده ، أو عنده ، للزمان ، وهى فى «قبل المسجد أو بعده أو عنده» للمكان . فماذا علينا لو جعلنا «حوالى» مثلهن : فحوا البيت للمكان ، وحوالى الصباح أو المساء للزمان ؟

ولكننا إن قبلنا هذا التفسير فى الاستعمالات التى تدور حول الزمان ، فإن المشكلة سرف تبقى فى نحو قولنا : حضر حوالى عشرين .

إذ كيف ترداد «حوالى» هنا على موضع الفاعل ؟

وماذا يكون معناها حينئذ ؟

من جهة المعنى قد نجد لهذه المشكلة حلا ، إذ سوف يكون (العشرون) «كيانا» قائما بذاته كما قال أستاذنا الدكتور أنيس : والحاضرون حواليه . . !

ونكتن التركيب والصياغة التحوية تقف دون ذلك ، لأنه لاوجه نحويا للكلمة فى هذه التراكييب . وقد نستطيع أن نلخص الحلول الممكنة لتلك المشكلة فى حلّين :

١- الأول فى أن الفاعل محذوف أو مضمر والظرف صفة أو حال .

٢- والثانى فى أن تجعل حوالى نفسها هى الفاعل .

أما الأول فإن الوقوف على ما كتبه النحاة الأقدمون يظهرنا على أن حلف الفاعل قضية شاذة ، وأن الذين سلموا بالحلف لم ينجح تسليمهم من المناقشة والنقد .

وهذه طائفة من أقوال النحاة والمفسرين فى هذا الباب .

أولا : أقوال النحاة :

لعل أقوى ما قيل فى هذا المضمار هو ما جاء فى شرح المفصل :

قال صاحب الكتاب : (ومن إضماره قولهم : إذا كان غدا فأتنى ، أى : إذا كان ما نحن عليه غدا) .

قال الشارح : يريد : ومن إضمار الفاعل أن الانسان يقول لمن يخاطبه فى أمر يطلبه : إذا كان غدا فأتنى . يريد : إذا كان ما نحن عليه غدا فأتنى . (كان) هنا بمعنى الحدوث . والتقدير إذا حدث هذا الأمر غدا فأتنى ، فأضمر الضمير لدلالة الحال عليه . وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر .

ونحو منه قوله :

فان كان لايرضيك حتى تردنى إلى قطرى لا إخالك راضيا

المراد : فان كان لايرضيك ما جرى فى الحال التى نحن عليها . أه^(١)

(١) الفصل وشرحه ص ٨٠ من الجزء الأول .

وفى الأشموني :

وأجاز الكسائي حذفه تمسكا بنحو قوله :

فإن كان لا يرضيك . . . البيت

قال الصَّبَّان في حاشيته : «أى حيث جذف اسم كان وهو فاعل مجازا وفاعل يرضيك أيضا» .

وقال العيني : «والشاهد في حذف فاعل كان الذى هو اسمه ، فإن التقدير : فإن كان هو لا يرضيك أى مانحن عليه» .^(١)

ولكن بعض العلماء يرى أن الذى هنا إنما هو استتار الفاعل لاحذفه ، ففى شرح التصريح يعرض أكثر الأمثلة التى يستشهد بها القائلون بحذف الفاعل ، ولكن كلامه كله يدور فى دائرة الاستتار لا الحذف^(٢) .

وفى الخضرى على ابن عقيل :

وأجاز الكسائي حذفه مطلقا تمسكا بحديث : «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» وينحو قوله تعالى : ﴿كلا إذا بلغت التراقي﴾ ، وقولهم : إذا كان غدا فأتنى .

ورد بأن الفاعل فى كلها مستترا محذوف :

ولقد كان الخضرى - بصفة خاصة - أكثر العلماء حسا فى هذا الباب حيث قال ، بعد أن ذكر المواضع الخمسة التى يرد فيها حذف الفاعل وهى :

- ١ - النائب عن الفاعل ، نحو : تُقضى الأمر ..
- ٢ - المصدر نحو : ﴿أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيا﴾ .
- ٣ - الفعل المؤكد بالتون مع واو الجماعة وياء المخاطبة .

(١) الأشموني والصَّبَّان والعيني ٢ / ٤٥

(٢) شرح التصريح ١ / ٣٧٩ ، ٣٢٠

- ٤- التمتع نحو : (أسمع بهم وأبصر) ، أى « وأبصر بهم »
٥- الاستثناء المفرغ نحو : ما قام إلا محمد ، والأصل ما قام أحد .

قال الخضرى فى مناقشة هذه المواطن :

«... وقد ينازع فى الباقى بإمكان جعل ما فى التمتع من الحذف والإيصال ، بأن يُجعل فاعل (أبصر) مستترا فيه . بعد حذف الجار ، لا محذوفاً . . وأما المصدر فصحح السيوطى تحمله للضمير لتأوله بالمشتق ، فضرىا بمعنى اضرب ، وإطعام معنى أن يطعم ، ففاعله مستتر لا محذوف .

وأما فى الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحاً ما بعد إلا ، وكون الأصل ما قام أحد منظوراً فيه للمعنى ونظر النحاة للفظ . . والفعل المؤكد حذف فاعله لعله تصريفية مع الدلالة عليه بصم ما قبله أو كسره ، فهو كالكنايت وأما الفعل المجهول فلأنما حذف فاعله لسد النائب مسدده .
ثم يرفض الحذف بصراحة فيقول :

« فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهرى ، وفى الحقيقة : لا حذف . »^(١)

ثانياً : أقوال المفسرين :

كان استشهاد بعض النحاة بنحو قوله تعالى : (كلا إذا بلغت التراقي) وقوله تعالى : (قلولا إذا بلغت الحلقوم) هو الذى دفعنى إلى تتبع أقوال المفسرين فيهما وفى آية فائدة هى قوله تعالى : (حتى توارت بالحجاب) .

وقد رجعت فى ذلك إلى كثير من أمهات كتب التفسير : رجعت إلى أبى حيان فى بحره المحيط ، وإلى الزمخشري فى كشافه ، وإلى القرطبي فى جامعه ، وإلى النسفى فى كتابه مدارك التأويل وحقائق التنزيل ، كما رجعت إلى كتاب مجمع البيان ، وإلى تفسير الخازن . وكلها يتحدث عن ضمير مستتر ، ولم يتحدث أحدها عن فاعل محذوف ، ونكتفى هنا بإيراد نص واحد منها :

جاء فى الكشاف عند تفسير قوله تعالى : (كلا إذا بلغت التراقي) :

والضمير. في بلغت للنفس ، وإن لم يجز لها ذكر ، لأن الكلام الذى وقعت فيه يدل عليه كما قال حاتم :

أماوى ما يغنى الثراء عن الفقى إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر
والعرب تقول : أرسلت ، يريدون جاء المطر ، ولا تكاد تسمعهم يذبحرون السماء . اهـ^(١)

• • •

وبعد فقد ظهر مما أوردنا من نصوص لفريق كبير من النحاة والمفسرين أن القول بحذف الفاعل قول مردود لم يسلم به الأكثرون ، والذي أراه - من أجل ذلك - أن اعتمادنا عليه في تسويغ (حضر حوالى عشرين) اعتماد على دليل مضعوف الأماس .

فلا مناص من البحث عن تسويغ آخر مقبول .

لم يبق لنا - إذن - إلا الحل الثانى ، وهو أن تكون «حوالى» نفسها هى الفاعل .

فهل يجوز أن نعتبر «حوالى» كلمة مبنية فى موضع الفاعل ؟

هذا ما نرجو أن يضطلع به العلماء الباحثون من المعاصرين ، ولو جاز ذلك لانتحلت عقدة أخرى وهى أن تكون «حوالى» فى موقع المبتدأ (فى القاعة حوالى عشرين) ، ونحو ذلك .

فهل يجوز أن تكون حوالى مبتدأ هنا كما كانت فاعلا هناك ؟

هذا أمر يحتاج إلى إقرار من العلماء له واتفاق بينهم عليه . .

والله ولى التوفيق .

إجازة قول الكتاب : « لا أعرف ما إذا كان قد حدث هذا » ونحوه^(١)

- قرار اللجنة والمجلس رفضه المؤتمر -

« لا أعرف ما إذا كنت راضيا أو غاضبا » .

« أسألك عما إذا كنت تعرف هذا أولا » .

« لا أدري إن كان قد حدث هذا » .

(هذه أمثلة لأساليب تشيع كثيرا في الكتابات المعاصرة ، وترد فيها أفعال القلوب وما يشبهها وقد وليها ما إذا ، أو عما إذا ، أو إن .

وترى اللجنة ما يأتي :-

أولا : في المخالين الأولين حيث تأتي (إذا) مسبقة بما أو بعما ، تحمل (ما) على أحد وجهين :

(أ) أن تكون موصولة .

(ب) أن تكون نكرة بمعنى هي .

(١) وافق المجلس بالجلسة الثلاثين من الدورة الأربعين على هذا القرار ، ولما عرض على مؤتمر الجمع في الجلسة العاشرة من الدورة نفسها ، رفضه المؤتمر - وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - كان هذا التعبير والمثاله من التغيرات التي تعرض لها النقاد ، قد عرفه الجمهور على اللجنة البحتة ودراسه ، والانهاء فيه إلى قرار .

٢ - قدم الأستاذ الشيخ حلية الصوالحي مذكرة فصل فيها القول عن (إذا) ومآلاتها واستعمالاتها ثم انتهى إلى تصحيح الأسلوب ، و (ما) فيه موصولة أو فكرة موصوفة ، و (إذا) ظرف غير مبني معنى الشرط صلة أو صلة لما كا موراى المشهور في قوله صلوات الله عليه لعائفة : «لأن لأعلم إذا كنت راضية وإذا كنت على غضبي » .

أو أن تكون (إذا) شرطية مخلوطة الجواب ، وجملة الشرط صلة أو صلة .

أما نحو قولهم : لا أعرف إن كان قد حدث ، فهو - كما يرى الأستاذ الصوالحي - صحيح ، و (إن) فيه شرطية مخلوطة الجواب ، ومعلقة والمعلل قبلها عن المعلل لفظا فيما بينها ، وقد نقل الشيخ والسيد عن اللغويين أن كل ما له الصدر يطلق .

٣ - درست لجنة الألفاظ والأساليب هذا كله ، ثم انتهت إلى القرار المذكور .

- ومع هذا بحث للأستاذ الشيخ حلية الصوالحي - عضو اللجنة - بعنوانه : «تحقيق قول الفاضل : أريد أن أعرف ما إذا كان لي حصة في هذه الصلوة » .

= (ولمّاذا) ظرف متعلق بمحذوف صلة لا على الأول وصفة لها على الثاني .

ثانياً : في المثال الثالث حيث تأتي (إن) بعد أفعال القلوب وما يشبهها ، تكون (إن) شرطية معلقة ، سدت مسد المفعول الواحد أو الاثنتين ، استنادا إلى قول الدماميني : إن كل ما له الصدارة يعلق ، و (إن) الشرطية كذلك .

ولهذا كله ، ترى اللجنة أن هذه الأساليب جائزة لأخرج على الكتاب في شيء منها .

تحقيق قول القائل :

« أريد أن أعرف ما إذا كان لي حصة في هذه الصنفقة »^(١)

يقتضى تحقيق هذا القول بحث كلمة (إذا) الآتى ، ثم الحكم على دلالتها فيه .
كلام النحاة فى لفظ (إذا) كثير ، وما قالوه : أن (إذا) فى الغالب ظرف للحدث المستقبل مضمّن معنى الشرط ، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية نحو (وإذا مروا باللغو مروا كراما) ومن غير الغالب تجيء ظرفا غير مضمّن معنى الشرط نحو قوله تعالى (وإذا ما غضبواهم يغفرون) ، وقوله (والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون) فإذا فى الآيتين ظرف لخبر المبتدأ بعدهما ، ولا شرطية فيهما ، وإلا كان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .
الأشعوى . ولى الصبان قوله : (وإلا كان يجب) وقول بعضهم : إنه على إضمار الفاء رذيلان الفاء لا تحذف إلا فى ضرورة أو نادر من الكلام ، وقول بعضهم إن الضمير توكيد لامبتدأ ، وأن ما بعده الجواب تعسف ، ومن ذلك (إذا) التى بعد القسم نحو (والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلّى) ، (والتبسم إذا هوى) إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا فى المعنى فيلزم تعليق القسم الإنشائى ، وهو ممنوع . اهـ معنى .

وقوله : قول بعضهم : ذكر هذا الوجه الرضى ، فإنه يجوز فى الآيتين ، وكون (هم) تأكيد للواو (غضبوا) ، وللضمير المنصوب فى (أصابهم) ، كون جواب إذا جملة إسمية بغير لها - قال - لعدم عراقة إذا فى الشرطية أو تعسف ، لأن المقام لا يقتضى تأكيد المسند إليه ، بل إسمية الجملة . هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم .

من هذين النصين انضح أن (إذا) قد تتضمن الظرفية ، وأنها قد تخرج عند بعض الأئمة عن الظرفية . فى المعنى (الفصل الأول) فى خروجها عن الظرفية : زعم أبو الحسن الأخفش فى (حتى إذا جاءوها) أن (إذا) جرّ بحتى ، وزعم أبو الفتح (إذا وقعت الواقعة) ، الآية فى من نصب (خافضة رافعة) أن (إذا) الأولى مبتدأ ، والثانية خبر ،

والمنصوبين حالان ، وكذا جملة (ليس) ومعمولاها ، والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم ، رافعة لآخرين ، هو وقت رج الأرض .

وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولا في قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها : إلى لأعلم إذا كنت راضية وإذا كنت على غضبي ^(١) .

ثم قال : والجمهور على أن (إذا) لا تخرج عن الظرفية وأن (حتى) في نحو (حتى إذا جاءوها) ، حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل لها ، وأما (إذا وقعت الواقعة) فلإذا الثانية بدل من الأولى ظرف وجوابها معذوف لفهم المعنى ، وحسنه طول الكلام ، وتقديره بعد إذا الثانية ، أى انقسم أقساما وكنتم أوزاجا ثلاثة

وأما الحديث فإذا ظرف لمحذوف ، وهو معمول (أعلم) وتقديره شأنك ونحوه ، كما تعلق (إذ) بالحديث في (هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه) .

علمنا مما سبق أن ابن مالك يرى (إذا) في الحديث خارجة عن الظرفية ، وأنها فيه مفعول (أعلم) ، وأن الجمهور يرون أنها فيه ظرفية غير مضمنة معنى الشرط ، وأنها متعلقة بمفعول (أعلم) المحذوف المقدر بلفظ (شأنك) ونحوه .

ولما كان أسلوب القول المراد تحقيقه جاريا على نسق الحديث الشريف جاز قياسه عليه ، وعلى ذلك يصير قولاً حربياً ، لأن كل ناقيس على كلام العرب فهو عربى ، وحينئذ يخرج على الرأيين السابقين في تخريج الحديث .

١ - فعل رأى ابن مالك تكون (ما) قبل (إذا) زائدة ؛ و (إذا) اسم بمعنى زمن في محل نصب مفعول الفعل (أعرف) .

ويكون التقدير الإعرابى على رأيه (أريد معرفة زمن يكون لى فيه حصه من هذه الصفقة) بعيد أن يكون هذا المعنى هو مراد القائل في ظنى .

٢ - وأما على رأى الجمهور فكلمة (ما) قبل (إذا) في الأسلوب اسم موصول ، أو نكرة موصوفة .

(١) وتماه كما في البخارى : إذا كنت راضية تقولين : ورب محمد ، وإن كنت غضبي قلت : ورب إبراهيم . قالت : أياهما يارسول الله لا أترك إلا أسبغ الأيدي

و (إذا) ظرف غير مضمّن معنى الشرط فتعلق بمحذوف صلة أو صفة ، وعلى هذا يكون التقدير الإعرابي ما يأتي :

(أريد معرفة الذى يلزمنى ، أو معرفة شيء يلزمنى حين يكون لى حصة من هذه الصنفقة)

٣ - ويخرج على رأى الجمهور أيضاً نحو قولهم : « أسأل عما إذا كان أمر فلان : كذا أو كذا » . ويصح أن تكون (إذا) هنا شرطية محلوفة الجواب ، وعليه تكون الجملة الشرطية صلة (ما) إن كانت موصولة ، أو صفتها إن كانت نكرة موصوفة على حد قوله تعالى : (ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه) فقد قال البيضاوى (إن) نافية أو شرطية محلوفة الجواب ، والتقدير : ولقد مكناهم فى الذى أو فى شيء إن مكناكم فيه كان بغيركم أكثر .

وقال الشهاب (قوله : فى الذى) يعنى هى موصولة أو موصوفة ، والجملة الشرطية صلة أو صفة . (وقول الشهاب) يعنى هى (أى) ١٠ (قبل) إن موصولة أو موصوفة .

ومن الأماليب الشائعة التى حامت حولها التخطئة بل جزم بعض النقاد أنها من عبارات المترجمين المجرحة ، وهى صحيحة قولهم مثلا :

٤ - « سأ تبين إن كان فلان مخلصاً أو موارياً » .

(فإن) فى هذا الأسلوب شرطية محلوفة الجواب معلقة للفعل قبلها (سأتبين) عن العمل لفظاً فيما بعدها ، لأن لها الصدر ، وقد نقل الشمنى والصبيان عن الدمايين أن كل ماله الصدر يملق ، وعلى هذا تكون الجملة الشرطية فى محل نصب مفعولاً للفعل (سأتبين) ، هذا والجملة الشرطية بتقدير الجواب فى الأسلوب تجرى كما يأتى :

« سأتبين إن كان فلان مخلصاً أو صادقاً أو موارياً جانبته ، أى أو إن كان موارياً جانبته » ،

ولإذا جرى الأسلوب السابق رقم (٤) على النحو الآتى :

• - « سَأَتَبِينُ فَلَاتَا إِنْ كَانَ مُخْطِئاً أَوْ مُوَارِيَا » .

تعرب الجملة الشرطية بدل اشتغال من المفعول ، ويكون محلها النصب ، وذلك قياساً على ما يأتى :

قال الرضى فى ج ٢ ، ص ٢٦٥ :

وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلاً مما قبلها نحو (شككت فى زيد هل هو قائم أولاً) ، أى شككت فى قيامه ، فهى فى محل الجر ، وتقول (عرفتك الحال أزيد فى الدار أم عمرو) فهى فى محل النصب بدل من الحال ، وكذا (عرفت زيدا أبو من هو) الجملة فيه بدل من زيد . انتهى والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

جواز قول الكاتب : « قبل بالأمر »

(عما شاع في كتابات المعاصرين قولهم : « قبل بالأمر » .

وقد درست اللجنة هذا الأسلوب وانتهت إلى إجازته :

إما على تضمين الفعل فعلا يناسبه فيقال : إن (قبل) مضمّن معنى رضى ، وإما بحمل هذا الفعل على نظائره التي تتعدى بنفسها أو بالياء معا ، وهى كثيرة فإما هو مسموع منصوح عليه .

(هـ) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الجمع في الدورة الأربعين ، وكان قد عرض في الجلسة الثلاثين من الفوقنا نفسها على مجلس الجمع ، قرأه المجلس أن يترك البت فيه إلى المؤتمر ، وفيما إلى البيان الخامس بالموضوع :

١ - تقديم الأستاذ محمد شوقي أمين بمذكرة عرض فيها لطلاقة من أحوال القريين في عدد من الأمثال التي يتحالف فيها استعمالا متعدي بالحرف أو متعدي بنفسها ، ثم انتهى إلى تجرّيز مثل قولهم : قبل بالرأى ، أو قبل بالأمر ، لما على تفسيره ، التبول معنى لفظ آخر يرادفه ما سمع فيه التمدى بالياء ، كأن يقال : أن (قبل به) مضمّن معنى رضى به أو أخذ به أو إطمأن به وإما بحمل هذا الفعل على نظائره التي تتعدى بنفسها وبالياء معا .

٢ - حوسنت لجنة الألفاظ والأساليب وناقشت كل ما قبل فيه ، ووجبت إلى ما كتبه أعضاء الجمع الأولون من قضية التضمين وإلى القرار الذي اتخذه الجمع بإجازة التضمين بشروط محددة ، ثم انتهت بعد مناقشة هذا كله إلى قرارها الملاكور .

وسع هذا :

مذكورة بعنوان : وجواز التمدى بالياء في قول الكاتب :
قبل به مكان قبله ، بالأستاذ محمد شوقي أمين .

جواز التعدية بالباء في قول الكاتب: « قبل به » ، مكان : « قبله »

١- يجرى في التعبير الحديث قول كاتب : « قبلت بالرأى » مكان : « قبلت الرأى » ، أو « لا يسعنى القبول بهذا الرأى » مكان : « لا يسعنى قبول هذا الرأى » .
وقد ينازع نقادة اللغة في صحة هذا التعبير ، بمقولة أن التعدية بالباء فيه غير مسنوعة وأن استخدام الباء للتعدية ليس بقيام .

وقبا بحثت فيه « لجنة الأصول » في عهد مضى ، مثل قول الكاتبين : « بعثت الدولة بـ رجالها السياسيين ، و « بعث الرجل إلى صديقه هدية » في جملة تعبيرات قدمها إليها بعض أساتذة العربية في معاهد التعليم ، ويلاحظ أن التعبير الأول وردت فيه « بعث » متعدية بالباء ، وأن التعبير الآخر وردت فيه متعدية بنفسها ، وكان رأى أولئك الأساتذة أن الصواب أن يقال : « بعثت الدولة رجالها السياسيين » بتعدية « بعث » هنا بنفسها ويقال : « بعث الرجل بهدية » بالتعدية في هذا الموضع بالباء ، واحتجوا لذلك بما في « المصباح » من قوله : « كل شيء يبعث بنفسه فإن الفعل يتعدى بنفسه ، فيقال : بعثه ، وكل شيء لا ينبعث بنفسه كالكتاب والهدية ، فإن الفعل يتعدى إليه بالباء ، فيقال بعث به ، وأوجز « الفارابى » فقال : بعثه إليه ، وبعث به : وجهه . وانتهت اللجنة إلى أن قول « الفارابى » المخرج به يتبين منه جواز « بعثت الدولة برجالها » أى وجهتهم ، وعلى هذا فكلا التعبيرين صحيح . وقد أقر المجلس ذلك في الجلسة الثامنة من الدورة الرابعة والعشرين .

٢- كذلك عرض الدكتور « مصطفى جواد » في كتابه « المباحث اللغوية » لموضوع التعدية في اللغة ، فقال بأن الأفعال المتعدية الدالة على حركة ودفع معا تتعدى بحرف الجر الباء ، وضرب لذلك الأمثلة العشرة الآتية : أدى - دفع - رى - حلف - ألقى - أحال - طوح - أذاع - أهوى - أدلى . وكلها مما يتعدى بنفسه وبالباء على سواء .

وفي موضع آخر من كتابه المشار إليه اعترض على قول كاتب : « لانسلم به » وقال : إن الفصيح : « لانسلمه » . إلا إذا حمل على أفعال الدفع والتحريك ، أو على التضمين

(*) بحث بقلم الأستاذ : محمد شوقى أمين - خبير اللجنة .

وفى فعل « صدق » نقول اللغة : صدق القول ، وصدق به ، وفى الآية رآن : قد صدقت الرؤيا . وفيه أيضاً : ﴿ وصدقت بكلمات ربها ﴾ .

ونقف عند فعل « قبل » لنرى : بم فسره أهل اللغة ؟ يقولون : قبلت القول : صدقته ، ويقال : قبلت الخبر : صدقته . وقد رأينا أن فعل « صدق » يتمدى بنفسه وبالباء ، وبهما جاء « القرآن » فإذا اعتدنا التضمين هنا أجزنا لأحد الفعلين المترادفين التعليه بالباء ، وهو « قبل » تنظيراً بينه وبين رديفه ، وهو : صدق .

على أننا لومضينا فى البحث والاستقراء للأفعال لما أحيانا المزيد ، فمن صحيح الكلام ما يجرى به الاستعمال ، من نحو :

عرف الشيء ، وعرف به ، ومنه : العارف بالله .

وسلم الحكم : رضىه . وكذلك سلم به .

ونزل المنزل : كنزول به .

وسكن الدار : كسكن بها ، وسكن فيها .

وأرسلت فلانا أو الصحيفة ، وأرسلت به أو بها .

وأمثال هذه الأفعال . كثير .

هـ - وهكذا يتجلى أن من سنن العربية تماقب تعليه الفعل بنفسه وبالباء ، وله نظائر متوالية ، وفى هذه النظائر ما ينبعث الفعل فيه بنفسه الا ينبعث ، وفيها كذلك ما يدل على حركة ودفع ، وما لا يدل ، وفى ضوء هذا يجاز ما يأنس به كاتب من قوله :

قبلت بالرأى ، وقبلت بالأمر ، إما على تضمين الفعل معنى لفظ يرادفه ، مما يسمع فيه التمدى بالباء ، كأن يقال : أن « قبل به » متضمن معنى رضى به ، أو أخذ به ، أو قنع : به ، أو اطمأن به ، وإما بحمل هذا الفعل على نظائره الى تتمدى بنفسها وبالباء معا وهى كثيرة فيما هو مسموع منصوح عليه .

وقد أوردنا من ذلك طرفاً فيه غناء .

جواز قول الكاتب : « اعتذر عن الحضور » .

- قرار للجنة لم يوافق عليه المجلس أو المؤتمر -

(يخطئ بعض النقاد قول القائل : « اعتذر عن الحضور » ... على أساس أن الصواب فيه أن يقال : « اعتذر من التخلف » ، كما أثبتت المعجمات .

وترى اللجنة أن الأسلوب المعاصر « اعتذر عن الحضور » جائز أيضاً ، وأنه يوجد بآن الكلام فيه على حذف مضاف ، أى عن عدم الحضور . أو على أن (عن) فيه للمجاوزة ، والمعتذر يعتذر لأنه تجاوز الحضور الذى كان ينبغي ألا يتجاوز .

(هـ) عرض قرار اللجنة على المؤتمر بالجلسة العاشرة من الدورة الأربعين فلم يوافق عليه ، وكان قد عرض على المجلس فى الجلسة الثلاثين من الدورة نفسها ، فرأى إعادته إلى اللجنة .
ولم يلب إلى البيان الخاص بالموضوع :

١ - تناول الأستاذ محمد شوق أمين هذا التعبير فى كلمة له عرض فيها لرأى المرحوم الشيخ محمد على النجار الذى يصحح الأسلوب ويملأ محنته بأنه على حذف مضاف : أى اعتذر عن عدم الحضور . وذلك فى مذكرته له قدمها إلى الجميع فى إحدى دوراته .

ثم أضاف الأستاذ شوق إلى تحليل النجار تعليلاً آخر ، فقال : « إنه يمكن أن يكون من باب التضمين فيضن الفعل اعتذر معنى الفعل أمتنع ، ولا يفتح اتفاق اللغويين فى التضمين .

٢ - أخلت لجنة الألفاظ والأساليب فى دراسة التعبير فكان رأى الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس أن لدينا الآن صورتين للاعتذار الأولى: قولنا اعتذر من التخلف ، وذلك هو الأسلوب القديم ، والصورة الثانية: هى قول القائل : اعتذر عن الحضور ، وذلك هو الأسلوب المعاصر ، ولكن هذا الأسلوب الجديد فى الاعتذار له سببته التى اختلف به عن الأسلوب القديم . فالاعتذار - فى الأسلوب القديم - يكون بسبب شئ غير لائق وفى الأسلوب الحديث يكون بسبب تجاوز المعتبر لشيء كان عليه ألا يتجاوز ، ولهذا جاءت (من) - وهى السببية - فى الأول ، على حين جاءت (عن) - وهى المجاوزة - فى الثانى .

٣ - قدم الأستاذ الشيخ عطية الصراخى ملاحظة عرض فيها لمعانى الفعل (اعتذر) واستعمالاته ففى أولها كتب البنية : ثم انتهى إلى تصحيح قولهم : اعتذر عن الحضور ، وإلى أن هناك صورة أخرى صحيحة هى : اعتذر من الحضور ، ووجه الكلام فى كلتا الصورتين بأنهما على حذف مضاف ، أى عن عدم الحضور أو من عدم الحضور .

« ناقشت اللجنة هذا كله ، ثم اتفقت على ترميزها المذكور .

ومع هذا :

مذكرة بنونان : « يقول المتخلف عن عمله : اعتذر عن الحضور ، أو من الحضور »

للاستاذ الشيخ عطية الصراخى

مذكرة بنونان : « اعتذر عن الحضور » .

للاستاذ محمد شوق أمين

أَعْتَذِرُ عَنِ الْحُضُورِ^(١)

يقول المتخلف عن عمله :

١ - أَعْتَذِرُ مِنَ الْحُضُورِ .

٢ - أَوْ أَعْتَذِرُ عَنِ الْحُضُورِ .

الحكم على هذين التركيبين يتطلب الكلمة الآتية :

(العذر) بالضم كما في اللسان والتاج : هو الحجة التي يعتذر بها بوفى البصائر لصاحب القاموس . : العذر : تحرى الإنسان ما يحو به ذنوبه ، وذلك ثلاثة : أضرب : أَنْ تقول لم أفعل ، أو تقول : فعلت لأجل كذا ، فيذكر ما يخرج به عن كونه مذنباً ، أو تقول : فعات ولا أعرد ، ونحو ذلك ، وهذا الثالث هو التوبة ، فكل توبة عذر ، وليس كل عذر توبة .

والفعل (اعتذر) ورد في اللغة موصولاً بحروف الجر (من ، وعن ، وإلى) :

ففي اللسان : اعتذر من ذنبه ، وتعتذر : تنصل .

وفي الألفاظ الكتابية : رأيت فلانا يعتذر بما قرف به ، ويتنصل عنه .

وفي المصباح : واعتذر عن فعله : أظهر عذره .

وفي الكتاب العزيز : (يعتذرون إليكم إذا رجعت إليهم)

وفي الأماس : قال ذو الرمة :

وإن تعتذر بالمحل من ذى ضرورها إلى الضيف : يجرح في عراقبها نصل

وفي المصباح : اعتذر إليه : طلب قبول معذرتة .

وقد ورد الفعل (اعتذر) محذوف الصلة ، كما في قوله تعالى : (ولا يؤذنهم إني اعتذرون) .

هذا الفعل جاء في الأسلوبين ، أحدهما موصول بالحرف (من) ، والآخر موصول بالحرف (عن) ، فوصله بالجرفين لا كلام فيه ، إنما الكلام في المتندر منه وعنه ، وليس من المقول أن يكون هو (الحضور) لأنه ليس دنبا ، إنما المتندر منه أو عنه (عدم الحضور) ، وهو الذي يحتج له ، (ويتنصل منه) ، ويظهر الملو له .

فالأسلوبان جاريان على حذف مضاف ، هو لفظ (عدم) لأن القرينة الواقعية تعيه ، وكذا القرينة العقلية .

• • •

ومن أصول العربية جواز حذف المضاف لقرينة^(١) ، وإقامة المضاف إليه في الإعراب مقامه ، وفي ذلك يقول ابن مالك :

وما يلى المضاف يأتي تحلفا . . . عنه في الإعراب إذا ما حذفنا

والمضاف المحذوف إما أن يكون قبل حذفه :

١- مبتدأ : كقراءة نافع ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ بتخفيف (لكن) ورفع (البر) .

٢- أو خيرا : كقول الشاعر :

شر البدايا . ميت بين أهله (أى منية ميتو بين أهله)

٣- أو فاعلا : كقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ أى : أقر ربك ، أو رسول ربك .

٤- أو نائب فاعل : كقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ﴾ أى : أكل الميتة .

٥- أو مفعولا به : كقوله تعالى : ﴿ وَأُشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَل ﴾ أى : حُب العجل .

(١) ولا يجوز حذف المضاف إذا كان المضاف إليه جملة ، قال ابن هشام في الباب الرابع من المنى : شرط حذف المضاف ألا يكون مضافا لجملة ، قال : وأما المضاف لجملة فلا يعلم أنه حذف . أ . . . وعمل بعضهم امتناع الحذف بأن المضاف إليه سمته لا يقبل الإعراب . (يسر)

٦ - أ: مجروراً بالحرف نحو ﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ أي : كدوران
عين الذي يغشى عليه من الموت ، أو بالإضافة . نحو قول الشاعر :
• ولا يحول عطاء اليوم دون غد •
أي : دون عطاء غد .

٧ - أو حالا : نحو (تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَأ) أي مثل : أَيَادِي سَبَأ .
وباب الحذف في اللغة واسع ، وهذا القدر كفاية للقياس عليه ، منه يعلم أن الأسلوبين
صحيحان والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

أعذر عن الحضور

قدم المرحوم الأستاذ الشيخ محمد علي التجار إلى مؤتمر المجمع في دورته الرابعة والعشرين بعنوان « لغويات » بحثاً في قول الكتاب : « أعذر عن الحضور » .

وقد علل الأستاذ صحة التعبير بأنّه على حذف مضاف ، أي : أعذر من عدم الحضور . ويمكن تعليل صحة التعبير من باب التضمين ، فيضمن فعل أعذر معنى امتنع . ويعترض على هذا القول بأن بعض اللغويين والنحاة لا يعتدون التضمين في فعلين ، إلا إذا اختلفا في التعدية وال لزوم ، وفعل « أعذر » متعد ، فلا يضمن معنى فعل متعد ، ويجاب عن هذا الاعتراض بأن الفعل قد يضمن معنى آخر وإن كان كلاهما متعدياً ، ومن الأمثلة « نبأ » فهي تعدى إذا تضمنت معنى « أعلم » ، (وكلاهما تعدى بالباء) ويتضمن « نبأ » معنى « أعلم » تعدى إلى ثلاثة مفاعيل . وفي القرآن ﴿ شهد الله ﴾ وهو مضمّن معنى « أقسم » ، وكلاهما فعل لازم . ومن تضمين التعدى : « علفتها تبنّا » ، أي : أطعمتها .

والأمر يحتمل أن يكون هناك رأيان ، الأول : أن معنى « أعذر » أي : أبدى عذراً ومانعاً عن الحضور ، أو اعتذر أي : أبدى اعتذاراً نائباً عنه أو بديلاً منه .

والثاني : أن يكون الكلام على حذف مضاف وتقديره : « أعذر عن عدم الحضور » .

جواز قول المكاتب : « وإلا لكان كذا » أو : « لئن كذا » ونحوه^(٥)

« هم غير آتئين وإلا لما طالبوا بالحدود الآمنة » .

إن أعطى الإنسان ما طلب لئن لم يزداد .

يدخل في بعض النقاد هذين الأسلوبين ونحوهما مما تحي في اللام بعد (إن) الشرطية على أساس أن القواعد النحوية لاتجيز اقتران جواب (إن) باللام .

وقد درست اللجنة هذه المسألة ، ثم انتهت إلى تصحيح استعمال الأسلوبين وتوجيههما على أن اللام فيهما واقعة في جواب (لو) محلوقة ، أو في جواب قسم مقدر إذا كان الكلام يقتضي التوكيد ، استثناساً بورود مثل ذلك في شعر من يحتاج به كالنابغة ، والشنفرى .

(٥) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الجمع في الدورة الأربعين ، وبالجلسة الثلاثين من المجلس في الدورة لنفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - تصدى الأستاذ الشيخ عطية الصواص في مذكرة قدمها إلى اللجنة لتصحيح نحو قولهم : « هم غير آتئين وإلا لما طالبوا بالحدود الآمنة » وقولهم : « إن أعطى الإنسان ما طلب لئن أن يزداد خلافا لما ذهب إليه بعض النقاد من تحفظة ذلك على أساس أن اللام لا تقع في جواب (إن) .

ولكن الأستاذ الشيخ عطية الصواص يرى أنه لا خطأ في شيء من هذا . ويؤيد رأيه بنيلين :

الأول : ورود نظير ذلك في شعر من يحتاج به .

الثاني : أن اللام هنا يمكن أن تكون واقعة في جواب (لو) محلوقة ، أو في جواب قسم مقدر .

٢ - ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار التالي :

« هم غير آتئين وإلا لما طالبوا بالحدود الآمنة » :

« إن أعطى الإنسان ما طلب لئن أن يزداد »

يفضل بعض النقاد هذين الأسلوبين ونحوهما مما تحي في اللام بعد (إن) الشرطية على أساس أن القواعد النحوية لا تجيز اقتران جواب (إن) باللام .

وقد درست اللجنة هذه المسألة ، ثم انتهت إلى تصحيح استعمال الأسلوبين ، وتوجيههما بأن اللام فيهما واقعة في جواب (لو) محلوقة ، أو في جواب قسم مقدر إذا كان الكلام يقتضي التوكيد .

هذا إلى أن مثل ذلك قد ورد في شعر من يصح بكلامه مثل قول النابغة :

فإن أفاق لقت طالت حمايته والمرء يظن طورا بعد أطوار

وقول الشنفرى :

فإن تبلس بالشنفرى أم قسطل لما اغتبطت بالشنفرى أم قبل أطول

- ومع هذا :

مذكرة بدتوا : « حول ما اشتهر من قولهم : هم غير آتئين . . . الخ »

لالأستاذ الشيخ عطية الصواص .

حول ما اشتهر من قولهم^(١):

(١) هم غير آمنين وإلا لما طالبوا بالحدود الآمنة .

(٢) إن أعطى الإنسان ما يطلب انتهى لو زاد .

مثل الأملوب الأول شاع في عبارات المؤلفين ، وجرت به أقلام بعض الكاتبيين ، ومثل الأسلوب الثاني اشتهر بين العامة وبعض المثقفين ، وقد تناول النقاد هذين الأسلوبين بالتجريح ، ورموهما بالخطأ الشنيع ، لأن ظاهر كل يدل على أن فيه مخالفة نحوية هي قرن : جواب الشرط باللام المحظور اقتترانه بها .

• • •

ولما يأتي طراز من الأسلوب الأول لأحد المصنفين ، وتوجيه بعض العلماء له توجيهاً يحكم بصحته : قال القاضي البيضاوى في تفسيره ج ٤ ص ٣٠٦ و ٣٠٧ :

(إنهم لا إيمان لهم) أى : لا إيمان لهم على الحقيقة ، وإلا لما طعنوا ولم ينكثوا ...

وقد علق الشهاب الخفاجى على قول البيضاوى فقال : وفي قوله (إلا لما طعنوا) دخل ، لأنه أدخل اللام في جواب (إن) الشرطية ، وهو خطأ ، لكنه مشهور في عبارات المصنفين ، كما في شرح المغنى (وعندى) أنه ليس بخطأ لأن المراد : وإلا فلو كان لهم إيمان لما طعنوا الخ^(٢) كما هو المعروف في تهديد الاستدلال ، فاللام واقعة في جواب (لو) (المحذوف للاختصار ، ولا ضير فيه . انتهى .

• • •

أقول (وعندى) أنه يجوز أن تكون اللام للتوكيد في جواب قسم مقدر بعد الشرط ويكون القسم وجوابه جواباً للشرط في محل الجزم كما مبيح في بحث الأسلوب الثاني ،

(ب) بحث للاستاذ الشيخ عطية الصوالحي - عضو الجمع .

(١) وهذا قد حبه حسن جداً يصح أن تبنى عليه القاعدة الآتية :

إذا استعمل الأسلوب تهديداً للاستدلال ، وكانت فيه (إن) الشرطية المأمدة في (لا) النافية ، وكان قبل العطف محذوفاً ، جاز أن يقع بعدها فعل ماضٍ مقرون باللام على أن تكون هذه اللام مبرورة بمجرىها قبل المحذوف ، وتكون جملة لو جواباً بان .

بشرط أن يكون المقام بما يحسن فيه إيراد الكلام مؤكدا بالقسم مثل الخصومة والأقضية والشهادات ، كقول أحد الخصمين للآخر : (أدحقى وإلا لأديته صاغرا للقضاء) .

التقدير : وإلا فوالله لأديته صاغرا أمام القضاء .

وأما الأسلوب الثانى فقد ورد نظيره فى ثلاثة أبيات من شعر من يحتج بكلامهم :

١- أحدها : بيت للنابغة الذبياني من القصيدة التى مطلعها :

عوجوا فحيوا لنعم دمنة الدار ماذا تحيون من نوى وأحجار ؟

وهو قوله :

فإن أفاق لقد طالت حمايته والمرء يخلق طورا بعد أطوار

والثانى والثالث وردا فى لامية العرب للشنفرى قال :

٢- فإن يك من جن لأبرح طارقا وإن يك إنسانا كما الإنسان يفعل

قال بعض اللغويين : أبرح : أتى بالبرح ، وهو الشدة ، وفى الأساس : وأبرح فلان رجلا ، وأبرح فارما ، إذا فضله وتمجبت منه .

وقال الزمخشري فى شرحه للامية : اللام فى (لأبرح) فى جواب قسم محذوف ، أى والله لأبرح ، وهذا جواب القسم أبقى من جواب الشرط كقوله تعالى : ﴿ ولئن جاء نصر من ربك ليقولن ﴾ وكما لو قلت : (إن أكرمتنى لأكرمتك) أى والله ..

و (طارقا) تمييز ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى (لأبرح) وهو للطارق . انتهى . وجملة (كما الأتس يفعل) فى الشطر الثانى من البيت جواب قسم محذوف أيضا ، وفيها ضرورة هى جر الكاف لضمير الغيبة .

٣- فإن تبتئس بالشنفرى أم قسطل لما اغتبطت بالشنفرى قبل أطول

قال ابن زكور المغربى فى شرحه للامية (أم قسطل) أى : الحب ، وهو فاعل تبتئس ، و (القسطل) : الغبار ، وكُنيت بذلك لاشتغالها على ما تشهده الخيل من العجاج ،

وقيل : المراد من (أم قسطل) : المرأة الفقيرة ، كأنه ليس عندها إلا التراب (لما اختبعت بالشنفري قبل أطول) ، (لما) يفتح اللام وتخفيف الميم ، و (اللام) جواب محذوف قسم (وما) إما مصدرية (وما مسبكها) مبتدأ ، و (أطول) خبره ، أو موصول مبتدأ ، و (أطول) خبر ، والعائد محذوف ، وحذف جواب الشرط ، وجواب القسم عليه ، وأكثر ما يصدر جواب القسم المحذوف باللام كما هنا ١٠٠ هـ

وهنا وقفة مع النحاة في اللام الموطئة :

النحويون في مثل هذه الأبيات يقدرون اللام المؤذنة بالقسم المحذوف قبل أداة الشرط فيقولون : التقدير هنا (فإن فاق) ولئن يك من جن (وإن تبش بالشنفري) كما قال أبو حيان وغيرهما في قوله تعالى : ﴿وإن أطمعهم إنكم لمشركون﴾ (إنكم لمشركون) جواب قسم محذوف التقدير : والله إن أطمعهم ، كقوله : ﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن﴾ وقوله : ﴿وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن﴾ ، وأكثر ما يستعمل هذا التركيب بتقدير اللام المؤذنة بالقسم المحذوف على (إن) الشرطية كقوله : ﴿لئن أخرجوا لا يخرجون معهم﴾ وحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه .

وفي هذه اللام يقول الصبان : (وذكر هذه اللام عند حذف القسم أكيد لا واجب كما قاله الأسقاطي على ابن عقيل ، ثم رأيت الشنخى صرح به ، ويكفى دالا على القسم عدم الفاء في الجواب) ج ٣ ص ٥٩ ، وقال الزمخشري وغيره : لا يجب دخول اللام الموطئة على الشرط .

وإذا كان ذكر اللام غير واجب كان تقديرها كذلك ، لكن الأكثر ذكرها ، وهذا لا ينافي الاحتجاج بالأبيات الثلاثة السابقة على صحة الأسلوب الثاني من هذا الوجه .

وقفة أخرى مع النحاة في بيئ الشنفري ونحوهما من حيث فعل الشرط .

إن تقدير لام التوطئة في نحو البيتين يجعل القسم سابقا للشرط ، فيكون الجواب له ، وجواب الشرط محذوفا ، والنحويون يوجبون في هذه الحال أن يكون فعل الشرط ما ضيا لفظا أو معنى فقط .

قال ابن الحاجب ، وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزمه المعنى لفظا أو معنى ، وكان الجواب للقسم ، مثل : والله إن أدبني أو إن لم تأتني لأكرمك .

وقال أبو الحسن الأئتموني :

كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماغى اللفظ ،
أو مضارعاً مجزوماً بلم نحو : (ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله) ونحو : (لئن لم تنته
لأرجمنك) ولا يجوز (أنت ظالم إن تفعل) ، ولا (والله إن تقم لأقومن) ، وأما قوله
(هو عبد الله بن عمه الضبي) :

يشئ غليك ، وأنت أهل ثنائه ولديك - إن هو يستزدك - مزيد

وقوله (هو الكميت بن معروف) :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي أوسع
فضرورة ، وأجاز ذلك الكوفيون (قياماً)^(١) إلا الفراء . هـ .

والشيخ الرضى لا يمنع وقوع الشرط هنا مضارعاً ، ولكنه يعده قليلاً ، فيقول في ج٢
ص ٣٦٦ :

« وكل موضع قلنا فيه إن (إن) وما تضمن معناها من الأفعال فيه ملاحظة ، أي لا جواب
لها ظاهراً فالأولى ألا تعمل ظاهراً في الشرط أيضاً كما ذكرنا في الجوازم فيقول نحو :
(أجيشك إن تجش) و : (والله إن تجش لأكرمك) وقد جاء ذلك في الشعر ، ثم ساق
بيتي الشنفرى . »

وجاء في الكتاب العزيز حذف الجواب والشرط مضارع في غير آية كقوله تعالى :
(وإن تمسك بخير فهو عن كل شيء قدير) وقوله : (وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر
وأخفى) وقوله : (وإن يكذبوك فقد كذبت قبلهم قوم نوح) ..

فجواب الشرط في الآيات الثلاث محذوف كما قال العربون ، وتقديره في الأولى
(فلا راد له غيره) ، وفي الثانية (فإله غنى عن الجهر به) ، وفي الثالثة (فتسبل به) ، وما بعد
الفاء في كل آية تعليل للجواب المحذوف . وقال الماتعون لمضارعية الشرط : هذا التعليل سد مسد

(١) عبارة التصريح : واشترط في غير ضرورة معنى الشرط لفظاً أو معنى . . عند البصريين والفراء وأجازوه
بقية الكوفيين قياساً . . (أي حل الماضي كما في الارتقاء) .

الجواب ، وقالوا محل المنع إذا لم يسد شيء في محل الجواب منه^(١) ولكن يرد عليهم قوله تعالى : ﴿ هو الذى يصوركم فى الأرحام كيف يشاء ﴾ فقد جعلوا (كيف) اسم شرط حذف جوابه للدلالة ما قبله عليه . قال أبو حيان وغيره : (كيف) هذا للجزاء ، ولكنها لا تجزم . . . وحذف فعل الجزاء لدلالة ما قبله عليه نحو قولهم : (أنت ظالم إن فعلت) التقدير : إن فعلت فأنت ظالم . فقد حذف الجزاء ، فى الآية من غير أن يسد شيء مسده ، مع أن الشرط غير ماض ، وتخصيص بعضهم المنع بالشرط الجازم تحكم غير مقبول .

ويلاحظ أن أبا حيان فى تنظيره حذف الجزاء فى الآية بحذفه فى قولهم : (أنت ظالم إن فعلت) أفاد أن الشرط الماضى والمضارع سواء حين يحذف الجزاء ، ولعله سوي بينهما لأنهما بعد أداة الشرط انقلبا إلى المستقبل . فالآيات الأربع شواهد صادقة على صحة وقوع المضارع شرطا حين يحذف الجزاء فى الكلام نظمه ونثره ، وحلى هذا ينبغي أن ترفع لضرورة عن بيتى ابن عتمة ، وابن معروف ، وأن يسلم منها بيتا الشنفرى ، وأن يضح قولهم : (أنت ظالم إن تفعل) ، وقولهم : (إن يعط الإنسان ما طلب لتمنى لو يزداد) .

وهنا يسأل : هل يرى النحاة مانعا من تقدير القسم بعد الشرط إذا لم تكن اللام الموطئة ؟

أعتقد أن الجواب بالنفى ، فقد قال الرضى فى ج ٢ ص ٣٦٥ ما يأتى :

« وإذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره التقوية بالتصديق مع كونه فى الأصل أقوى من القسم ، ويجوز لك بعد هذا اعتبار القسم أيضا ، لا مكانه نحو (إن أتيتنى فوالله لأتيتك) فالقسم وجوابه جواب الشرط ، ويجوز إلغاء القسم لتوسطه كما ذكرنا أنه قد يلغى لضبعه مع إمكان اعتباره ، فنقول (إن أتيتنى فوالله آتاك) (فأتاك) جواب الشرط ،

(١) وهنا يقال : جواب القسم سد مسد جواب الشرط ، فغنى صحة معنى الشرط مضارعا إذا تقدم القسم أو تأخر الشرط فلم يمتصه ، وقصدوه حلى للضرورة .

والجواب دال على جواب القسم وساد مسنّه . هـ . وقال أبو حيان في الارتشاف ج ٢ ص ٧٥٩ و ٧٦٠ :

ويجوز أن تقع الجملة القسمية جواباً للشرط نحو (إن تزرنى فوالله لأكرمك) ، وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء ، فيعطى القسم المؤخر ببيتها ما أعطى بلفظها ، فنقول : (إن تقم فيعلم الله لأزورك) ، (وإن تقم يعلم الله لأزورك) يحلف الفاء فقالوا : لم تنو الفاء ، ألقى القسم لتقدم الشرط عليه ، فقبل (إن تزرنى يعلم الله أزرك) . هـ .

فقد صرح أبو حيان وابن السراج في تمثيلهما بأن القسم وجوابه وقعا جزاء لشرط مضارع .

وعلى هذا التقدير يعتبر جواب الشرط المذكور ، فيكون بسوق بيتا الشنغرى متفقاً على صحتها عند النحاة حتى عند من لم يستدل بالآيات الأربع السابقة نظراً لما أجروه فيها من التأويل والتخصيص .

ويصح أن يقام عليهما كل تركيب جرى على أسلوبهما ، سواء أكانت أداة الشرط فيه (إن) وما تضمن معناها من الأسماء الجازمة ، أم (إذا) الشرطية كقولهم : (إذا جاهدت فاستشهدت) كان لك ذكر حسن في الدنيا ، ونعيم أبدي في الآخرة ، وكما جاء في مجلة اللسان العربي (مجلد ٩ جزء ١ ص ٤١٧) من قوله :

« وقد قرأنا أخيراً لكاتب معروف : « إذا نظرنا إلى الخميرة .. لوجدناها قائمة بنفسها » فإنه أسلوب صحيح لا كما قالت المجلة : إنه خطأ . وأن (إذا) فيه (بمعنى لو) . والصواب لو نظرنا .. أو إذا نظرنا .. وجعلناها » .

بقيت كلمة في اللام التي يقرن بها جواب القسم ، وفيها يقول البغدادي :

والماضي المتصرف إذا وقع جواب قسم فالأكثر أن يقرن باللام مع (قد) نحو قوله تعالى : (تالله لقد آفرك الله حيناً) .

أبو ربحا^(١) (أى يقرن باللام مع ربحا) كقول الشاعر (وهو قيس بن ذريح) :

لئن تزوجت دار لسلى لربحا^(٢) حنيئا بخير والديار جميع

أبو ربحا (أى يقرن باللام مع ربحا) المرافقة : « ربحا » كقول الآخر (هو عمر بن أبي ويبة) :

فلئن بان أهله لربحا^(٣) كان يؤهل

وقد يستغنى باللام الماضى المتصرف فى النظم والنثر ، وقال تعالى ﴿ ولئن أرسلنا ربحا فزأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون ﴾ وفى الحديث عن امرأة من غفار قالت : « والله لنزول رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الصبح فأتاناخ » .

وفى حديث سعد بن زيد : أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من اغتصب شبرا من الأرض ظلما . . . » الحديث » .

وإن وجدت استعانة قسم جاز لإفراد الفعل كقوله تعالى : ﴿ والسماء ذات البروج ، واليوم الموعود ، وشاهد ومشهود ، قتل أصحاب الأخدود ﴾ وكقول النبي صلى الله عليه وسلم : « والذى نفسى بيده وددت أن أقاتل فى سبيل الله فأقتل . . . » الحديث » .

وإن لم توجد استعانة والفعل غير متصرف وجب اختارانه باللام كقوله :

• لعمرى لنعم الفتى مالك •

كلذا فى شرح التسهيل لابن مالك . ٥١ .

والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(١) يقول صاحب المنح : وقد دعول اللام مع (ربحا، وربحا) على الماضى وساق يئى تيس وهو ولم يبين سبب هذا التلويذ ، ولعله أراد به التله .

(٢) قال أبو حيان : فى (ربحا) الاء سببه على الصحيح ، (ما) صغرية ، واللام داخله على فعل مقدور أى : كتابه بما كان يؤهل .

جواز قول الكاتب : « قلت له أن يفعل »^(٥)

· عرض بعض نقاد اللغة المحدثين (اليازجي) لتخطئة قول كاتب مثلاً : قلت له أن يفعل . والصواب في رأيه أن يقال : قلت له ليفعل بلام الأمر ، أو قلت له يفعل ، مع جزم الفعل أو رفعه ، واعتياده في ذلك على قول للنحاة بمنع وقوع (أن) بعد لفظ القول
وترى اللجنة أن التعبير جائز لا حرج فيه على متحدث أو كاتب .

(٥) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الأربعين ، وبالجلسة الثلاثين من مجلس الدورة نفسها ، وفيها إلى الجان الحاضر بالموضوع :

١ - جاء هذا التعبير في كتاب لغة الجرائد للشيخ إبراهيم اليازجي الذي يرى أنه خطأ صوابه : قلت له ليفعل بلام الأمر ، أو يفعل بدونهما مع جزم الفعل أو رفعه لأن (أن) لا تقع - فيما يرى - بعد لفظ القول .

٢ - تناول الأستاذ الشيخ عطية الصواحي هذه القضية بالدراسة في مذكرة له أثبت في مضمونها نص كلام اليازجي ثم تحدث عن (أن) المفسرة وغايتها التي حدده النحاة ، وأقوال النحاة في وقوع (أن) بعد لفظ القول . ثم انتهى إلى القول بأن (أن) تقع بعد صريح القول ، وأنها تكون مفسرة لمفعوله الظاهر كما في قوله تعالى : « ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن أمروا الله » .

أو مفسرة لمفعوله المقدر كما في الأسلوب الذي يضطه اليازجي وهو صحيح .
٣ - في أثناء مناقشة هذه القضية في لجنة الألفاظ والأساليب ذكر الأستاذ الدكتور إبراهيم أنس أنه يلاحظ أن آيات الكتاب المميز لا يرد فيها بعد (أن) التي بعد القول وما في معناها إلا فعل أمر .
وتساءل الأستاذ الدكتور بعد كامل حسين : لماذا يكون بعد القول ؟
أهو نص الكلام أم مضمونه ونحوه ؟

٤ - عاد الأستاذ الشيخ الصواحي فقدم مذكرة أجاب فيها عن ذلك ، قال في جزئها الأول إلى جواز أن يأتي بعد القول مضمون الكلام ومعناه . كما انتهى في جزئها الثاني إلى جواز فتح حمزة (أن) إذا جرى القول في الكلام مجرى الظن .
٥ - ناقشت اللجنة هذا كله ثم انتهت إلى القرار التالي :

وعرض بعض نقاد اللغة المحايين (اليازجي) لتخطئة قول كاتب مثلاً : قلت له أن يفعل . والصواب في رأيه أن يقال : قلت له ليفعل بلام الأمر ، أو قلت له يفعل بدونهما مع جزم الفعل أو رفعه واعتياده في ذلك على قول للنحاة بمنع وقوع (أن) بعد لفظ القول .

ويبدو أن هذه التخطئة بنيت على أساس توهم كون (أن) هنا مفسرة ، وبالموازنة بين أقوال النحاة في (أن) المفسرة تبين أن بينهم خلافاً في وقوعها بعد القول : فمنهم من أجاز ، ومنهم من منع .
ولكن (أن) في التعبير الذي توجهت عليه التخطئة ليست هي المفسرة بل دليل أن المستعمل ينصب ما بعدها ، فلا يحجاز له أن يقول : قلت لها أن يفعلن ، ولا قلت لهم أن يفعلون . . . بل هي مصدرية ، والمصدر المؤول إما يدل من مقول مقدر ، وإما مجرور بالياء المخرقة .

لذا ترى اللجنة أن التعبير جائز ، لا حرج فيه على متحدث أو كاتب .

- ومع هذا : مذكرة بمثنون : والمحكمة بالقول « للأستاذ الشيخ عطية الله وافي » .

ومذكرة بمثنون : « حكم حمزة (أن) بعد القول » له أيضاً

(١) الحكاية بالقول^(١)

تمهيد :

قال ابن مالك :

وكنتن اجعل تقول إن ولي مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو كظرف أو عمل وإن ببعض ذى فصلت يحتمل
وأجرى القول كظن مطلقا عند سليم نحو قل ذا مشقة

وقال الأشموني بعد أن شرح هذه الآبيات في ج ١ ص ٣٨٥ و ٣٨٦ :

(خاتمة) قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن ، وإلا فهو
وفروعه إما يتعدى إلى واحد . ومفعوله : إما مفرد ، وهو على نوعين : مفرد في معنى الجملة ،
نحو قلت شعراً ، أو خطبة ، أو حديثاً ، ومفرد يراد به مجرد اللفظ ، نحو : «(يقال له إبراهيم)»
أى : يطلق عليه هذا الاسم ، ولو كان (أى الفعل) يقال : مبنياً للفاعل لنصب (إبراهيم) ،
خلافًا لمن منع هذا النوع . ومن أجازة ابن خروف ، والزمخشري . وإما جملة ، فتحكى به ،
فتكون في موضع مفعوله ، والله أعلم .

• • •

وقد علق الصبان على قوله : (إما جملة) فقال : أى ملفوظ بجميع أجزائها^(٢) أولاً كما في :
«(فقالوا سلاماً قال سلام)» أى : سلمنا سلاماً ، وعليكم سلام .
كما علق على قوله : (فتحكى) فقال : يقتضى اعتبار كونها متلفظاً بها قبل هذا الكلام ،
وإلا لم يكن القول حكاية لها ، وهو كذلك ، وأما الحكاية به لما لم يتلفظ به بقول المصنف :
(قال محمد الخ) فعلى طريق المجاز كما مر ، ثم قال :

واعلم أن الأصل في الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع^(٣) ، وتجاوز على المعنى
بإجماع ، فإذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول : قال زيد عمرو منطلق ، أو المنطوق عمرو ،
(*) بحث الأستاذ الشيخ عطية السوالحي - عضو المجمع .

(١) نحو : «(وقال لم عزبتها سلام عليكم طم)» .

(٢) أى أن المال أن الحاجب : إذا سكى حاك كلاماً فله أن يصف الخبر به بما ليس في كلام المحكى منه . (الشهاب

ج ٢ ص ٣٠٥) .

وكذا في الهمع ، وقال الرضى : فلك أن تقول حكاية عن قال : زيد قائم : قال فلان قام زيد ، وإذا قال زيد : أنا قائم ، وقلت لعمرو أنت بخيل فلك أن تقول : قال زيد (أنا قائم ، وقلت لعمرو : أنت بخيل) رعاية للفظ المحكى ، وأن تقول : قال زيد (هو قائم ، وقلت لعمرو هو بخيل) بالمعنى اعتبارا بحال الحكاية ، فإن زيدا وعمرا فيه غائبان . اهـ .
وصريح صدر عبارته جواز تقصير الاسمية بالفعلية ، وهو ما رأيته بخط الشنوائى ، والظاهر أن المكس كذلك ثم قال :

قال في الهمع : وتحكى الجملة الملوحة بالمعنى ، فتقول في قول زيد « عمرو قائم » قال زيد (عمرو قائم) بالرفع ، وهل تجوز حكايتها باللفظ قولان ، صحح ابن عصفور المنع ، قال ، لأنهم إذا جوزوا المعنى في العربية فينبغى أن يلتزموه في الملوحة . اهـ . والوجه عندى الجواز إذا كان قصد الحاكى حكاية اللحن . انتهى .

وهذا خير ما قيل في هذا الباب ثم قال (قوله في موضع المفعول) أى المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم .

وأقول المشهور عند النحاة المتأخرين هو رأى الجمهور .

وفى الهمع : وإذا حكيت كلام متكلم حل نفسه نحو (انطلقت) فلك أن تحكيه بلفظه فتقول : قال فلان : انطلقت . ولك أن تقول قال فلان : (انطلق) ، أو أنه انطلق ، أو : هو منطلق .

(ب) حكم همزة (إن) بعد القول^(٥)

وقال الأشموني في قول ابن مالك (أو حكيت بالقول) (ج ١ ص ٣٢٩) :
 نحو (قال إني عبد الله) فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن
 ثم روى بالوجهين قوله : (هو القرزقي) :
 أتقول إنك بالحياة معتمتع وقد استبحت دم امرئ مستسلم .
 وقوله (روى بالوجهين) فالفتح على أعمال (تقول) أعمال (تظن) والكسر على
 الحكاية . (العين) .

وعلق الصبان على قول الأشموني (فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن الخ) فقال :
 أي بالفعل بأن عمل عمله ، وجعل بمعناه بالفعل ، فلا منافاة بين إيجاب الشارح الفتح وبين
 تجرير المرادى الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية به وإجرائه مجرى الظن قبل
 اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل ، قال : لأن الحكاية بالقول مع استيفائه شروط إجرائه
 مجرى الظن جائزة . انتهى .

وقال الرضي في حكم (إن) بعد القول ج ٢ ص ٣٢٤ :
 وكذا تكسر بعد القول إذا فصلت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم ، فإنها
 تفتح إذن كما تفتح بعد الظن والعلم وإنما كسرتها - أي العرب - بعد القول بمعنى الحكاية ،
 لأنه ابتداء للكلام المحكي .

وقال في ص ٢٦٩ من الجزء الثاني أيضاً :
 وجواز إلحاقه - أي القول - في العمل بالظن مطلقاً لفة سليم ، فهم ينجزون القول مجرى
 الظن سواء كان فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً أو اسماً فاعلاً أو مصدراً ، وعلى هذه اللفظة
 يفتح (أن) بعد (قلت) وشبهه .

قال الحطيئة :

إذا قلت أني آيب أهل بلدة وضعت بها عنه الولاية بالهجرة^(١)

وأنشد أبو علي في التذكرة .

وأكثر العرب لا يجوز هذا الإلحاق إلا بشرط كون الفعل مضارعاً مخاطباً ، قال الأندلسي^(٢) : منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة (نحو قلت . .) ، وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب ، نحو (أيقول زيد عمراً قائماً) على ما قال ابن جعفر ، ولا بد عند الأكثرين من شرط تقدم استفهام متصل نحو : أتقول زيداً قائماً ، أو منفصل بظرف نحو : أقدامك تقول زيداً جالساً ، أو بألسوط تقول زيداً ضارباً ، أو بأحد المفعولين كقوله : (هو كسيت بن زيد الأسدي من قصيدة يمدح بها مصر ، ويفضلهم على أهل اليمن) :

أجبتها لأتقول بني لـسوى لعمر أبيك أم متجاهلين

فإن نقص بعض الشرائط رجع إلى الحكاية على لغة الأكثر كما ذكرنا ، ويجوز عندهم الحكاية أيضاً مع استيفاء الشروط . انتهى .

وقد صرح ابن مالك في الأبيات السابقة بهذه الشروط الأربعة ، وزاد السهيلي خامساً : وهو ألا يمتدى بلام الجر ، وإلا وجب الرفع على الحكاية نحو : (أتقول لزيد عمرو ينبلق) ، لأن اللام تبعده من الظن لكونها للتبليغ ، وقواعدهم تشهد بذلك وإن لم يذكره . الأشعري ، والخضري .

من هذا البحث تبين أن مقول القول يحكى بلفظه ، ويحكى أيضاً بمعناه . وأما (إن) بعد القول المراد به حقيقة فهمزتها مكسورة وجوبا ، (وهى) بعد القول المراد به الاحتقاد (الظن أو العلم) بالشروط السابقة أو عند سليم همزتها مفتوحة ، ويكون المصدر المؤول ساداً مسدوداً مفعول القول ، ويجوز القول مع ذلك كسر همزتها على الحكاية . هذا ما يفسر الله تعالى به .

والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(١) آيب أهل بلدة) ، أصله آيب إلى أهل بلدته ، فاعل منصوب على ترفع المندفع (الولية)؛ ليردعه أو ما يرضع تحتها . (عنه) التفسير فيرجع إلى البحر (المحير) يسكونا ليم للضرورة وهو يصير كها يصف التبار عند اشتداد الحر (القيص) (٢) هو ابن همام الغفراوى الأندلسي .^٩

جواز قول الكاتب : « فلان خطيباً أعظم منه كاتباً »^(٥)

(محمد خطيباً أعظم منه كاتباً .

يستعمل الكاتبون هذا التعبير على ثلاث صور :

- ١ - محمد خطيباً أعظمُ منه كاتباً . (بنصب الوصف ، ورفع اسم التفضيل)
- ٢ - محمد خطيباً أعظمُ منه كاتباً . (برفع الاثنين)
- ٣ - محمد خطيباً أعظمُ منه كاتباً . (برفع الأول ونصب الثاني)

وترى اللجنة أن الصورة الأولى هي أفضل الصور الثلاث ، لأنها أفصحها ، وأبعدها من التكلف في التخريج والتأويل .

(٥) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الأربعين، وبالجلسة الثلاثين من مجلس الدورة نفسها ، وفيها نال البهان الخاص بالموضوع :

١ - قدم الأستاذ محمد شوق أمين مذكرة درس فيها هذا الأسلوب فاستقصى صوره الممكنة ، وعرض لأراء النقاد في مثله ، ثم انتهى إلى أن الأسلوب بهذه الصورة (نصب الوصف، ورفع اسم التفضيل) هو ما يتفق مع القلة في نصوصها وقواعدها .

٢ - ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب في هذا ، ثم انتهت إلى قرارها المذكور :

ومع هذا ؟ مذكرة بهتران : « فلان مالاً أكثر منه كاتباً » للأستاذ محمد شوق أمين .

فلان عالم أكثر منه كاتباً^(١)

- ١ - يجرى هذا التعبير على أقلام الكتّاب في صور إعرابية ثلاث :
- الأولى : نصب عالم ، ورفع أكثر ، فيقال : فلان عالماً أكثر منه كاتباً .
- الثانية : رفع عالم ، ورفع أكثر ، فيقال : فلان عالم أكثر منه كاتباً .
- الثالثة : رفع عالم ، ونصب أكثر ، فيقال فلان عالم أكثر منه كاتباً .
- ٢ - ولهذا التعبير صورة يتجاذبها النحاة القدامى ، فيقولون فيما أثر من الكلم : هذا بسراً أطيب منه رطباً . وقد عرض له سيويوه ، ويرى السيرا في « أنه باب لتفضيل شيء في زمن . من أزماته على نفسه في سائر الأزمان » .
- وغيره يعبر عن ذلك بأنّه : تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين مختلفين .
- ٣ - وجمهور النحاة على أن الوصفين منصوبان ، ومنهم من يرى النصب على الحالية ، بتقدير أن في الجملة مخلوفاً ، والأصل : هذا إذ كان ، أو إذا كان بسراً ، أطيب منه إذ كان أو إذا كان رطباً ، باعتبار أن كان تامة . ومنهم من يرى النصب على الخبرية ، بتقدير هذا الحذف ، ولكن باعتبار أن كان ناقصة .
- ٤ - وفي توجيه إعراب الصور الثلاث نسوق ما يأتي :
- (١) ينصب « عالم » على أنه حال مقدم ، رعاية لمعنى الجملة ونسقتها ، ويرفع « أكثر » على أنه خبر ، أى أن فلاناً في حال كونه عالماً أكثر منه في حال كونه كاتباً .
- (٢) يرفع « عالم » على أنه خبر ، ويرفع « أكثر » على أنه خبر بعد خبر . وقد ارتضى هذا الرأي الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي ، وكان الأستاذ الشيخ محمد علي النجار
- (*) بحث بقلم الأستاذ محمد شوقي أمين خبير اللجنة .

يرى الرفع لأوجه له ، لأن المراد الإخبار بالتفضيل وهو محط الفائدة ، والإخبار بخبرين يفيد أن فلانا عالم ، وأنه أكثر من نفسه كاتباً ، لأن « أكثر منه كاتباً » في مقام جملة أخرى .

ويتسنى لنا أن نجيب عن هذا بأن المعنى المراد استفاد من الخبرين المتوالين ، فالرجل موصوف بأنه عالم ، وبأنه في حال علمه أكثر منه في حال كتابته ، فالجملة واحدة ، في ضوء هذا التخريج .

(٣) يرفع « عالم » على أنه خبر ، وينصب « أكثر » على أنه حال ، والتقدير فلان عالم حال كونه أكثر منه كاتباً .

هـ - وقصارى القول أننا إذا التزمنا المسدوع لغة والدروس نحواً فنصب الوصف على الحالية ورفع اسم التفضيل . ويمكن تخريج رفع الوصف واسم التفضيل على أنهما خبران ، وكذلك يمكن تخريج رفع الوصف على الخبرية ونصب اسم التفضيل على الحالية .

إجازة قوهم : « ملك » بمعنى « ملك »

(يشيع استعمال لفظ الملك على الرغم من إغفال المعاجم العربية له في القليبيم والحديث . وقد بحثت اللجنة هذا اللفظ ، وراأت أنه يمكن قبوله على أساس أن الأصل فيه « ملك » =

(هـ) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وفي الجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها وليا يل البيان الخاص بالموضوع :

١ - تحدث الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس عن « الملك » في بحث له نشرته مجلة المجمع في عددها الخاص والتالين وقد عرض في هذا البحث لما قاله القدماء عن أن الملك هو مفرد الملكة ، وأن الأصل فيه « ملك » صيغة القلب المكاني إلى « ملك » ثم حلت الهزة بعد نقل حركتها إلى اللام . . وقد رد ذلك بأن الصواب أن يكون الأصل هو ملك . . وبعد ذكر طائفة كبيرة من الأدلة بعضها من أقوال علماء اللغة القدماء ، والبعض الآخر حدث إليه الدراسات العلمية الحديثة ، انتهى إلى أن « ملك » كلمة صحيحة تجرى على القواعد التصريفية للغة العربية ، لأن هزة (ملك) سهلت بعد نقل حركتها - قلقت ألفا فصارت إلى ملك ، وليس من اللازم أن تحذف الهزة كما يقول القدماء الذين يدر أنهم وقفوا عند الاستعمال الترادف . وربما كانت الملك شواهد لم تحصل إلينا .

٢ - كتب الأستاذ عبد شوقي أمين مذكرة قدمها إلى لجنة الألفاظ والأساليب بعنوان (ل في ملك) عرض فيه المناقشات التي دارت حول اللفظ في العصر الحديث ، وخلص إلى أن المأثور في تصحيح العربية هو « ملك » أما (الملك) غفلة فلم يبين لنا حتى اليوم ورودها في نصوص قديمة من قديم .

ثم انتهى إلى أنه يؤثر أن نتمد في قبول اللفظ المعول من كلمة ملك المعربة من قديم ، أما للقول بأن الأصل (ملك) اختلف حركة الهزة ثم سهلت فصارت إلى ملك ، فإن فيه جمعا بين نقل حركة الهزة وتسهيلها ، وهو غير معروف إلا في كلمتين هما (كاه) و (مرأة) : سمع لهما (كاه) و (مرأة) .

٣ - وفي مناقشة اللجنة لفظ وتوجيهه أشار الأستاذ شوقي أمين وجهها آخر هو احتمال أن يكون نتيجة اشتقاق من (لاه) سهل (لاه) كما يحدث في (سأل) و (راف) ويسهلان إلى : (سأل) و (راف) ، ومضارهما المسوم : (سمال) و (مرام) والمضارع لهما من (لاه) هو (ملك) .

٤ - تألفت اللجنة هذا ثم اتبعت إلى القرار التالي :

ويشيع استعمال لفظ (الملك) على الرغم من إغفال المعاجم العربية له في التقديم والحديث .

وقد بحثت اللجنة هذا اللفظ ، وراأت أنه يمكن قبوله على واحد من الأسس الآتية :

أولا : أن الأصل (ملك) كما ورد في معاجم اللغة ، نقلت حركة الهزة إلى اللام ، ثم سهلت بقلها ألفا فصارت (ملك) ، ونظيرها كاه و مرأة ، وسمعت لهما كاه و مرأة .

ثانيا : ورد (الملك) على هذه الصورة من قديم في اللغة السريانية ، ويمكن أن يكون من اشتقاقها في العربية له نقلها من السريانية .

- كما ورد في معاجم اللغة - نقلت حركة الهمزة إلى اللام ، ثم سهلت بقلبها ألفا ، فصارت هـلاك ، ونظيره كمأة ، ومراة ، سمع فيهما : كمأة ، ومراة .

== ثالثا : أن يكون هذا اللفظ نتيجة اختلاق من اللعل (لاك) النحمر مسهل اللعل (لاك) كما يحدث في سأل وراف ، يسهل إلى سأل وراف ، ومشارعهما المسحوق يسأل ويراف . . وحل هذا يكون (الملاك) مفعلا من (لاك) حل للتباس. وإذا يكون لفظ (الملاك) سمحا جائز الاستعمال .

ومع هذا :

١ - بحث بعنوان : الملك ، والملاك . للاستاذ الدكتور إبراهيم أنيس
(البحث مجلة المجمع العدد ٣١)

٢ - يقول في ملكه للاستاذ محمد شوقر أمين .

قول في «ملاك»^(١)

١- مما يجرى على أقلام الكاتبين قولهم «ملاك» أو «ملاك السلام» أو «ملاك الرحمة» ونحو ذلك . ويعنون بالملاك : مايعنيه اللغويون بلفظ « الملك » واحد الملائكة .

وكان لفظ الملاك « فيا » عقب عليه نقاد اللغة ، فوسموه . بالتخطئة ، محتجين بأن معجمات اللغة لم تشبته ، وأنه لم يرد فيا انتهى إليهم من منظوم أو منثور ، ليستشهد به ، ويركن إليه .

٢- وأبعد ماأذكر من ذلك زمنا ملاحاة جرت بين الأب أنسناس الكرمل والشيخ أمين ظاهر خير الله الشويرى سنة ١٩١٤ ، إذ قال الأب لصاحبه : « قلت : وصيانة ملاك سلامة » ، هل ورد « الملاك » في موضوع « الملك » في غير كلام النصارى ؟ وأين شهادتك ؟ فكان جواب الشيخ : « أن من النصارى فصحاء ، فإذا جاء وجه صحة الملاك فلا غبار على استعماله . » وأصل ملاك مَلَاكَ ثم نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ، كما نقلت في مجوعة وخشية وأمثالهما ، فجاء عن النقل ملاك فاستبدلت الهمزة بالألف ، كما استبدلت يراس في رأس ، وشان في شأن ، وكاس في كأس ، فجاءت ملاك والجمع ملاكك مثل سال من سأل ، والجمع مسائل . وفي المعاجم وزن مَلَاكَ مفعول وقد تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال ، وأقول : لو حذفت همزة ملاك لجاء مَلَكْ لأمك ، وصحة القول هكذا : وتنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها ، ثم تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال . ولنا من هذا أن ملاكا أصل ، ولما فرغ منه ، والمسوخ كثرة الاستعمال ، لامتناع الرجوع إلى الأصل ، وقد رد الأب بقوله لصاحبه : « إنك التجأت إلى التخريج في حين لا تخريج ، ثم أتى نلجأ إلى التخريج ؟ إذا ضاقت السبل بالمرء لا إذا اتسعت ووضحت ولجيت . »

٣- كذلك وقف مجلس المجمع في الجلسة التاسعة من الدورة الخامسة والعشرين عند كلمة « الملاك » إذ اعترض الأستاذ الشيخ محمد على النجار على ورودها في الجلسة السابقة ، فوافق المجلس على أن يستبدل بها : مَلَك .

٤- وفي المعجم الكبير - معجم المجمع - أن الملك في البرية : ملاك ، وله نظائر في الآرامية ، وهو في الحبشية : ملاك . قيل أصله : مَالَك ، ثم قلبت الهمزة إلى موضع اللام فقليل ؛ ملاك ، ثم خففت الهمزة بأن نقلت حركتها إلى اللام وحذفت . وقيل أصله : ملاك ، ثم خففت الهمزة .

٥- يخلص لنا من ذلك أن المثلث المأثور في فصيح العربية : ملاك ، وعليه شواهد . كما يخلص لنا منه أن الباحثين في أصول اللغات والمقارنة بينها يشبتون وجود الملاك في الآرامية والحبشية وغيرهما .

أما الملك مخففة فلم يتبين لنا حتى اليوم ورودها في نصوص فصيحة من قديم ، ولكنها ورعت في الكتب المحدثه نسبياً ، كترجمة الكتاب المقدس ، وكذلك ترد في الاستعمال المعصرى ، وبخاصة في التعبير اللغوي المسيحي .

٦- فإذا أريد لهذه الكلمة قبول في العربية بصيغتها ، فعل أحد اعتبارين :

الاعتبار الأول جنح إليه الأسفاذ الدكتور إبراهيم أنيس ، وهو أن الأصل ملاك ، فقلب حركة الهمزة إلى اللام ، وصارت الهمزة ألفا فجاءت الملك .

ويقف في وجه هذا التوجيه أن القاعدة في الهمزة جواز تسهيلها ، كما يقال في رأس ، راس ، وفي صال ، سال ، أو قياس تخفيفها ، بنقل حركتها إلى الحرف قبلها وحذفها كما يقال في مرة ، أما المجمع بين نقل حركة الهمزة وتسهيلها - كما يراد في « ملك » فلم يتمسك بالشور عليه إلا في كلمتين ، هما : كماء ومرأة ، فقد سمع فيهما : كماء ومراة ، وللحاجة في شأنهما تحليل .

حكى ثعلب : كماء ، كفاة !

وحكى سيبويه : مراة . وقال سيبويه : وذلك قليل .

وقال الفارسي : وليس يعطرد .

وتعليل ذلك توهم حركة الهمزة على الحرف الساكن قبلها ، وسكون الهمزة ، ثم إجراء تخفيفها .

وقال ابن سيده : « وهذا التعليل من أدق النحو وأظرف اللغة » .

فهل يقبل هذا التعليل في تخريج كلمة « الملاك » ، فيقال إنها ثالثة الكساء والمرأة ؟
بقي الاعتبار الآخر ، وهو ما أوثره ، لما فيه من بعد عن تكلف التخريج ، وعن القياس القليل .

ذلك الاعتبار هو أن الكلمة من أصل غير عربي ، إذ هي آرامية-أو حبشية ، أو هي في الآرامية والحبشية وفيهما .

وعلى هذا جاءت ملاك معربة ، فلا بأس بقبول كلمة « الملاك » على أنها صيغة مولدة لكلمة ملاك المعربة من قديم ، والكلمات الأعجمية يتسع في صياغتها ونقلها إلى العربية ، ولا يلتزم فيها ما يلتزم في بناء الكلام العربي وصوغه .

- بعض ما روجع لهذا :

- البرهان الجلي على علم الأب الكرمل .

- الجلسة التاسعة من مجلس التوراة الخامسة والمقررين لمجلس الجمع .

- إسناد العرب - تاج العروس .

- بحث « توهم أصالة الحرف » الفصح عبد القادر المغربي (ج ٧ مجلة الجمع) .

تصحيح لفظ « الأقصوصة » بمعني « القصة القصيرة »^(١)

(شاعت كلمة الأقصوصة مفردا لأقاصيص في معنى القصة القصيرة .

وترى اللجنة - بعد البحث والدراسة - أنها كلمة مقبولة على الرغم من أنها لفظة مولدة ، وتوصي بأن تضاف إلى معجمنا الحديث بمعناها الذي يستعملها المعاصرون فيه) .

(٥) صدر بالجلسة الثالثة من مؤتمر الثورة الحادية والأربعين ، وبالجلسة الحادية والثلاثين من مجلس الثورة الأربعين ، وفيها يل البيان الخاص بالموضوع :

١- قدم الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها لا استعمال الكلمة في معنى القصة القصيرة ، وساق طائفة من الأمثلة على ورود الألفاظ جميعا لأقصوصة . ثم انتهى إلى أن الكلمة بمعناها الأدبي المعصرى ، ودلالاتها الفنية تستحق أن يؤخذ لها بالانتساب إلى معجم العربية باعتبارها من الألفاظ المولدة حديثا ، وأن يخرجها على وجه مقبول .

٢- وفي أثناء دراسة اللجنة للكلمة قال الأستاذ الدكتور إبراهيم أليس : لئلا نشبه في إقرارنا هذه الكلمة ونحوها على أمور جوهرية هي :

١- أن أصناف المجسمات حين زبطوا بين المفرد والجمع كانوا يدعون أحد أمرين :

(أ) الربط بينهما من حيث البنية .

(ب) أو الربط بينهما من حيث الدلالة .

٢- النص في المناهج على أن أقاصيص جميع لقصة أو قصة ، دليل على أن الربط بينهما ربط دلال فقط .

٣- بالرجوع إلى كتب الصرف وجد أن أقاصيل أكثر جميعا لأوزان منها أقصوصة .

٤- في اللغة كلمات كثيرة جاءت فيها الفعل جميعا لأقصوصة ومنها :

أكلاب - أساطير - أنابيب - أحبار - أنابيب - أراجير - أحاريج - أحاسيك - أهافيد .

٥- قرر جميع اللغة العربية جواز استعمال المادة اللغوية ، وكلمة الأقاصيص لم ينص في المناهج على مفردا من حيث البنية .

٦- تألفت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى القرار التالي :

قامت كلمة الأقصوصة مفردا لأقاصيص في معنى القصة القصيرة .

وترى اللجنة - بعد البحث والدراسة - أنها كلمة مقبولة ، وترضى بأن تضاف إلى معجمنا الحديث بمعناها التي يستعملها المعاصرون فيه .

- ومع هذا :

مذكرة بعنوان : « يقول في الأقصوصة » للأستاذ محمد شوقي أمين .

القول في « الأقصوصة »^(١)

١- شاعت خلال عشرات من السنين - في عصرنا الناضر - كلمة « الأقصوصة » باعتبار أنها في معنى القصة لغة ، وأنها قد دل على نوع من القصص في اصطلاح نقاد الأدب الحديث ، هو القصة القصيرة .

ومن عجب أن الكلمة بهذه الصيغة لا وجود لها فيما بين أيدينا من معجمات اللغة ، ولا فيما اطلعنا عليه من الكتب في مختلف الصور .

ويبدو أن أديباً من أدبائنا المحدثين استعمل هذه الكلمة في معنى القصة القصيرة ، فاستباضها حملة الأقلام ، وأصبح لها مدلول اصطلاحى في فن القصة الحديث . ولعل أول من استعملها إنما توهم وجودها في اللغة لوجود كلمة « الأقاصيص » حين ظن أن مفردتها : أقصوصة .

ولكن الذى في اللغة أن « الأقاصيص » جمع قصص ، والقصص جمع قصة ، فالأقاصيص جمع الجمع ، وليست جميعاً لأقصوصة .

٢- وهنا نسأل :

هل يجوز لنا أن نصوغ من مواد اللغة ما نشاء على وزن « أفعولة » ؟

الجواب : أن هذه الصيغة ليست من الصيغ المقيسة التي يباح اصطناع كلمات على مثالها ولا حرج . ولكن في اللغات كلمات كثيرة وردت على مثالها ، ونذكر منها الكلمات العشر الآتية :-

الأحبولة - الأنشودة - الأعجوبة - الأغلوطة - الأرجوحة - الأعلومة - الأكلوبة - الأنوبة - الأنفية - الأحجية .

وإن كتب لغة اللغة وما يتصل به تفرد فصلا لما جاء على وزن أفعولة ، ومنها كتاب الزهر للسيوطي .

٣- فإذا راحيت أن كلمة «الأقصومة» قد شاعت أبعد الشيوع ، وقد سدت مسدداً له شأنه في مصطلح النقد الأدبي للفن القصصي - قلنا : لاضير على اللغة أن تسجل لفظاً مصنوعاً على قالب عربي ، مسموع منه نظائر ، وإن كان غير قياسي ، بشفاعة شيوخه بين خاصة الكتاب ، وأدائه معنى مصرياً له لا يردى بلفظ بديل مفرد كما يرديه لفظ «الأقصومة» .

وبناء على ما تقدم ، يستطيع «مجمع اللغة العربية» أن يأذن لكلمة «الأقصومة» عمناها الأدبي المصري ، ودلائلها النقلية ، في الانتساب إلى معجم العربية ، باعتبار أنها من الألفاظ المولدة حديثاً ، وأن تخريجها له وجه مقبول .

تصحيح كلمة « الوقائع » بمعنى « الأحداث »(*)

(يخطئ بعض النقاد كلمة الوقائع على أساس أن مفردا (وقية) ، فلا تؤدي معناها الذي يمتاق فيه .

وترى اللجنة تصحيح اللفظ على أن المفرد « وقعة » حملا على نظائره من مثل : رخصة ورخصا ، وحلبة وحلاب ، وكثة وكثائن) .

(*) صدر بالجلسة الثامنة من الدورة الحادية والأربعين ، وبالجلسة الحادية والثلاثين من الدورة الأربعين ، وفيها على البيان الخاص بالمسألة :

١ - قدم الأستاذ محمد شوقي أمين إلى لجنة الألفاظ والأساليب مذكرة عرض فيها طلبة الكلمة التي ذاعت في العصر الحديث بمعنى الأحداث ، مع أن مفردا العرق هو الوقية : كما تنص اللغة ، ثم تحدث عن أوجه التصحيح الممكنة للكلمة وانتهى إلى أنه : أيا ما كان التصحيح فلا منهوسة من قبول (الوقائع) لشيوعها الأهم : إما على أن مفردا وقعة - حملا لها على نظائرها من مثل خرة ورخصة وكثة ، واستثناسا بورودها في أساس الترخشي ، وإما على أن مفردا وقية يتحول فعلها إلى فعل مضموم العين ، وصورخ الوصف منه على قبيلة ثنائيت .

٢ - ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار التالي :

« يخطئ بعض النقاد كلمة الوقائع على أساس أن مفردا (وقية) فلا تؤدي معناها الذي يمتاق فيه .

وترى اللجنة تصحيح اللفظ على أن المفرد (وقعة) حملا على نظائره ، من مثل : رخصة ورخصا ، وحلبة وحلاب ، وكثة وكثائن .

ومع هذا :

- لمذكورة بعنوان : « الوقائع » للأستاذ محمد شوقي أمين .

الوقائع^(٥)

ذاعت كلمة «الوقائع» لمعنى الأحداث والأحوال ، وبها سميت فى «مصر» منذ مطلع النهضة الحديثة جريدة رسمية للدولة .

وهذه الكلمة على صيغة الجمع ، ومفردا فيها نصت اللغة : الواقعة ، ولم يرد لمعنى الواقعة إلا أنها الحرب ، والغلبة ، والأرض تمسك الماء ، وموضع وقوع الطير .

وواضح أن ليس فى هذه المعانى ما يندرج تحته معنى الوقائع التى مفادها الأحداث والأحوال ، وربما كان مفرد «الوقائع» بمعناها الحديث : واقعة ، أو وقعة ، فإذا كان المفرد واقعة ، فالجمع : أواقع ، كمثل الواقية والأواقى ، والواصلة والأواصل ، ومنه قول الشاعر
« بيتين فى شواهد النحاة :
وطير المنايا فوقهن أواقع »

وإذا كان المفرد : وقعة ، فالجمع على « وقائع » وقد وردت كذلك فى «أساس البلاغة» حيث قال : « نزلت وقعة من وقعات الدهر ووقائعته » .

وقد ورد جمع فعله على فعائل بقله ، ومن أمثله : الضرة والضرائر ، والمكنة والكنائن ، والرخصة والرخائص ، واللصة واللصائص ، والحلبة والحلائب . ولا يعلم غيرها الباحثون .

ولنا أن نذهب فى التخريج ملعبا لا يخلو من بعد ، ذلك هو تحويل فعل « وقع » إلى وزن فعل بضم العين ، فيدخل فى أبواب الصفة المشبهة ، وهذا مقول بإطراده ، ثم تصاغ الصفة المؤنثة منه على فعيلة ، وهى من الصبغ المسموعة بكثرة فى الوصف من فعل المضموم العين ، فنقول : واقية ، بمعنى واقعة ثبت وقوعها ، وعلى هذا تجمع قياسا على وقائع .

وأما كان التخريج فلا مندوحة من قبول «الوقائع» لشبوعها الأعم ، إما على أن مفردا وقعة حملا لها على نظائرها من مثل ضرة نوكنة ، ورخصة ، ولصة ، وحلبة «واستثناسا» ، يورودها فى أساس الزمخشري « وإما على أن مفردا واقية بتحويل فعلها إلى فعل المضموم العين ، وصوغ الوصف منه على فعيلة للتأنيث .

مدلول نحو قولهم : « شرق كذا » و « شرق كذا »^(١)

(يرى بعض النقاد أن استعمال أسماء الجهات منسوبة يدل على المكان الخارج عما أضيف إليه اسم الجهة. وقد درست اللجنة هذا وانتهت إلى أنه لا فرق في استعمال المنسوب من أسماء الجهات بين كونه جزءاً من المضاف إليه وكونه خارجاً عنه، وأن المدار في تعيين ذلك إنما هو على القرينة وسياقه الكلام)

- قرار اللجنة رأى المؤتمر صرف النظر عنه -

(٥) عرض على مؤتمر الجميع في الجلسة الثامنة من الدورة الحادية والأربعين ، وبالجلسة الحادية والثلاثين من مؤتمر الدورة الأربعين ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١- قدم الأستاذ محمد شوقي أمين لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها لمعانى الجهات الأربع ، ولطريق التمييز بين المنسوب منها وغير المنسوب ، إذ يدل المنسوب منهم على الخارج عن المضاف إليه وغير المنسوب على الداخل فيه . ثم قال : إن هذا التخصيص يحتاج إلى موازنة وإقرار ، وتسجيل في المحاضر التي تبنى بإثبات الحدث من معاني الألفاظ والأساليب .

٢- بحث الأستاذ الشيخ طه حسين هذه المسألة في مذكورة له أورد فيها طائفة من أقوال النحاة والمفسرين ، انتهى منها إلى أنه « لا فرق بين المنسوب وغير المنسوب من أسماء الجهات » . وحل هذا يضع أن يقال : البحر المتوسط شال مصر أو شالها ، والسودان جنوبياً أو جنوبها ، كما يقال : ديار شال مصر أو شالها ، وأسوان جنوبياً أو جنوبها ، دون تفرقة : بين ما هو خارج عن حدود المضاف إليه . وما هو داخل فيه .

٣- ناقشت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى القرار التالي :

« يرى بعض النقاد أن استعمال أسماء الجهات منسوبة يدل على المكان الخارج عما أضيف إليه اسم الجهة » . درست اللجنة هذا ، وانتهت إلى أنه لا فرق في استعمال المنسوب من أسماء الجهات بين كونه جزءاً من المضاف إليه ، وكونه خارجاً عنه ، وأن المدار في تعيين ذلك إنما هو على القرينة وسياقه الكلام » .

٤- ولما عرض قرار اللجنة على المجلس في جلسته الثالثة والعشرين من الدورة الثامنة والثلاثين ، ناقش فيه ، ورأى إحالة القرار على مؤتمر الجميع دون التمس فيه . ولما عرض الموضوع في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين ، ناقش فيه ، وأبى إحادته إلى اللجنة لمحاولة النظر .

٥- عادت اللجنة إلى المسألة فلم تجد دليلاً تستند إليه في المدلول من قرارها الأول ، فقررت أن تعرضها كما هي بصورتها التي انتهى إليها البحث السابق ، وبتمصيلاتها الخفيفة في محاضر الدورة الثامنة والثلاثين .

٦- لما عرض على مؤتمر الدورة الحادية والأربعين جاء في محضر الجلسة أنه توافق فيه ورأى صرف النظر عنه . وصح هذا :

١- بحث بعنوان : « مدلول المنسوب إلى إحدى جهات الأرض » للأستاذ الشيخ طه حسين - عضو اللجنة .

٢- بحث به « وان » : « الشمال والجنوب » للأستاذ محمد شوقي أمين - عضو اللجنة .

مدلول المنسوب إلى إحدى جهات الأرض^(١)

تمهيد :

عرّف صاحب التصريح الظرف بأنّه ما ضمن معنى (في) باطراد من اسم وقت ، أو اسم مكان ، أو من اسم عرضت دلالاته على أحدهما أو من اسم جار مجراه ، فالمكان والزمان (كما مكث هذا أزما) . . . والاسم الذى عرفت دلالاته على أحدهما أربعة أنواع . . . و (الثالث) ما كان صفة لأحدهما (كجلست طويلا من الدهر شرق الدار) ، (فطويلا وشرق) مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان ، لأنهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان (فطويلا) صفة للزمان و (من الدهر) بيان له ، (شرق) صفة للمكان ، وذكر الدار معين له ، والأصل : زمنا طويلا ، ومكانا شرقيا . انتهى .

ونقف من هذا التمهيد على الأمور الآتية :

١ - الاسم المنسوب إلى إحدى جهات الأرض يقع وصفا لكل مكان من أمكنة تلك الجهة ، ويكتسب بحكم الوصفية الدلالة على المكان ، وينوب عن الموصوف في الانتصاب على الظرفية المكانية .

٢ - إضافة هذا المنسوب إلى شيء معين تفيد تخصيص الموصوف .

٣ - المكان الموصوف بهذا المنسوب (كمكاننا شرق الدار) يحتمل أن يكون جانبا^(٢) ن المضاف إليه (الدار) وأن يكون خارجا عنه مجاورا له أو غير مجاور ، إذ لا قرينة ترشد إلى المراد .

وما يظهر أن يكون فيه الاحتمالان المذكوران في رقم (٣) قوله تعالى : ﴿ واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا ﴾ .

(١) بحث الأستاذ الشيخ عطية السوالحي - عضو النجم .

(٢) في اللسان : الجنب والجنبنة والجانب : عن الإنسان وغيره .

١- فقد قال في المصباح : « وانتبذت مكانا » : اتخذته بمعزك يكون بعيدا عن القوم .

٢- وقال البيضاوى « من أهلها مكانا شرقيا » شرق بيت المقدس أو شرق دارها .

٣- وقال النيسابورى في تفسيره : الانتباز : افتعال من التبد ، أى : الطرح ، كأنها ألقت نفسها إلى جانب معتزلة عن الناس في مكان يلى شرق بيت المقدس ، أو شرق دارها .

٤- وقال زادة في حاشيته : التبد : أصله الطرح والإلقاء ، وانتباز : افتعال منه ، و (انتبذت) أى : اعتزلت ، وتباعدت ، وانفردت على سرعة إلى مكان من ناحية الشرق من بيت المقدس ، أو من دارها .

٥- وقال أبو حيان في البحر : انتضب (مكانا) على الظرف ، أى في مكان ، ووصف (بشرقي) لأنه كان مما يلى بيت المقدس أو دارها .

وليس في أقوال هؤلاء الأعلام مع تقاربها بل اتحادها ما يقطع بكون المكان الذى اتخذته السيدة مريم جزءا من بيت المقدس ، أو جانبها من دارها (والله أعلم) أو مكانا خارجا عنهما .

فالحق : أن كل مكان في جهة الشرق يوصف بكونه شرقيا سواء أكان جزءا من المضاف إليه ، أم مجاورا له ، أو غير مجاور ، ويؤيد هذا ما ذكره صاحب التاج في المستدرك فقد قال : « ومكان شرقي : تشرق فيه الشمس من الأرض » .

هذا إذا أطلق الكلام ولم يقيد بنص ولم تصاحبه قرينة ، فإن اشتمل على أحدهما تعين به القصد . ومما جاء نصا في أن المكان الموصوف (بشرقي) جزء من المضاف إليه ما ذكره صاحب اللسان ، قال : روى المنذرى عن أبي الهيثم في قول الحارث بن حازم :

أن شارق الشقيقة إذ جاء مت معد لكل حى لواء

قال : الشقيقة : مكان معلوم ، وقوله : (شارق الشقيقة) أى : من جانبها الشرق الذى يلى الشرق ، فقال : (شارق) والشمس تشرق فيه ، هذا مفعول جعله فاعلا .

وتقول لا يلى المشرق من الأكمة والجبل : هذا شارق الجبل وشرقيه ، وهذا غارب الجبل وغربيه .

وقال المعجاج :

«والفتن الشارق والغربي»

أراد الفتن^(١) التي تلى المشرق وهو الشرق . قال الأزهري : «ولمّا جاز أن يفعله شارقا ، لأنه جعله^(٢) ذا شرق ، كما يقال : سر كاتم : ذو كتمان ، وماء دافق : ذو دفق . انتهى » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وما كنت بجانب الغربي ﴾ .

قال أبو حيان : ﴿ بجانب الغربي ﴾ من إضافة الموصوف إلى صفته عند قوم ، ومن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامها عند قوم ، فعلى القول الأول أصله بالجانب الغربي ، وعلى الثاني أصله بجانب المكان الغربي (والغربي) قال قتادة : غربي الجبل . . . وقال الزمخشري : (الغربي) : المكان الواقع في شق الغرب ، وهو المكان الذي وقع فيه ميقات موسى من الطور ، وكتب الله له في الألواح .

ومما صاحبه قرينة حالية منعت كون المكان الموصوف (بشرق) جزءا من المضاف إليه قول العباس بن الأحنف المتوفى سنة ١٩٣ أو سنة ١٩٢ كما في مختارات الهارودي ج٢ ص ١٩٧ :

أيّا ساكني شرقٍ دجلة كلّكم إلى النفس من أجل الحبيب حبيب
وما ورد تطبيقا على بيت ابن الأحنف قول السيوطي في حسن المحاضرة ج١ / ١٤ :

« وأول مدينة اختطت بمصر مدينة (منف) وهي في غربي النيل ، وتسمى في عصرنا بمصر القديمة ، ولما فتح عمرو بن العاص مصر أمر المسلمين أن يحيطوا حول فسطاطه ففعلوا ، واتصلت العمارة بعضها ببعض ، وسمى مجموع ذلك الفسطاط ، ولم يزل مقرا للولاية والجنود إلى أن ولي أحمد بن طوائن ، فضاء بالجند والرعية فبنى في شرقيه مدينته ، وسماها القطارع وأسكنها الجند . . . ثم ملك العبيدون في مصر سنة ٣٢٨ هـ فبنى جوهر القائد مولى المعز مدينة شرق مدينة ابن طولون وسماها ، القاهرة . .

(١) الفتن : جمع فتن ، وهو من الأرض المرة التي تم البسها كلها حجارة سرد كانتا محرقة (السان) . .

(٢) أي صيره أميا منسوبيا بصوغه عل (فاعل) .

وقال في ص ١٥ (من ولايات مصر)

... منها الجيزية منسوبة إلى مدينة تسمى الجيزة على ضفة النيل الغربية تجاه القسطنطينية ، ولايتها أوسيم ، ومنية القائد غربى النيل ، وأطفيح شرقيه ... » .

* * *

وكل ما ثبت من الأحكام للفظ (شرق) يطرد في الأسماء المنسوبة إلى سائر الجهات الأخرى من غير تخلف لأنها نظيرته .

وبناء على هذا يصبح أن يقال : البحر المتوسط شألى مصر ، والسودان جنوبيه كما يقال : دمياط شألى مصر ، وأسوان جنوبيه ، ويقال أيضا : القسطنطينية شرق النيل والأهرام غربيه .

* * *

والمنسوب هنا يجوز جره بحرف الظرف كما يجر موصوفه ، لأن تبعيته للمكان منحته القدرة على التصرف وكل ظرف متصرف يجوز جره . أفاد ذلك الصبيان في ج ٢ ص ٣ ، واستعمله السيوطى مرتين في كلمته السابقة .

والله أعلم .

أسماء الجهات ودالاتها ، منسوية وغير منسوية (*)

يستعمل الكتابيون أسماء الجهات الأربع ، وهى : الشرق والغرب والشمال والجنوب ، منسوية وغير منسوية . يقولون مثلاً : هذا البلد فى شرق إفريقيا ، أو فى شرقيتها . وهكذا فى بقية أسماء الجهات المذكورة .

والمعاصرون من المتحريين بالدراسات الجغرافية أكثر حملة الألفاظ استعمالاً لتلك الألفاظ ، لاحتياجهم إلى ذلك فى تقويم البلدان ، وتحديد موقع كل منها بالنسبة لما حواليه .

ويلاحظ أن الكثير من الجغرافيين يعدلون فى استعمال تلك الألفاظ إلى تفرقة بين ترك النسبة واستخدامها ، لإفادة دلالة خاصة فى كل من الاستعمالين ، فهم يربطون التمييز بين مأوى داخل فى المكان وما هو خارج عن حدوده ، وبين ذلك أنهم يقولون مثلاً : المنيا فى جنوب مصر أى : فى جزو داخل فيها يسمى « جنوب مصر » ، ثم يقولون : « السودان جنوبى مصر » أى : فى مكان خارج عن مصر ، منسوب إلى جنوبها . وربما جرى الاستعمال بعكس ذلك على اختلاف الكاتبين .

والسؤال : ما حكم اللغة فى هذا كله ؟

أولاً - أقرر أنه على الرغم من شيوع استعمال الشمال والجنوب للدلالة على الجهتين المعروفتين ، فإننى - على طول المعاناة - لم أعرف لهما هذا المعنى فيما اطلعت عليه من أجلاذ اللغة وما يجرى مجراها . وكل ما هنالك - لا غيره - أن الشمال والجنوب ريحان لكل منهما مهب خاص ، وبخاصة تحديده - على تخالف العلماء فيه - أن الشمال ريح تهب من ناحية الشام ، والجنوب ريح تهب من ناحية اليمن . فهما متقابلتان حقاً ، ولكن لفظيهما لم يستعملا استعمال الظروف للدلالة على الجهتين فى مصدر من المصادر الماثورة ، ولم أقف على من استخدمهما فى تحديد بلد أو تعيين موقع فى أساسيد اللغة المستشهد بها .

(*) بحث أستاذ محمد شوقي أمين - خير لجنة الألفاظ والأساليب .

ثانياً : سبق لصاحب كتاب « تذكرة الكاتب » الأستاذ « أسعد داغر » أن تناول قول الكاتبين : « هذه البلاد ممتدة من جنوبي آسيا ، وتلك من شمالي البحر المتوسط ، وهو من شرق بلاد العرب ، ويسكن في غربي العراق » . وقد عاب هذه العبارات جميعاً ، واعتبرها عدولاً عن الموصوف إلى الصفة ، وقال بأن الصواب هو ترك الياء المشددة في كل منها .

ثالثاً : تعرض الأستاذ الشيخ محمد علي النجار في محاضرات « الأخطاء اللغوية الشائعة » للتعبير بألفاظ الجهات الأربع منسوبة وغير منسوبة ، فأقضى بأن ترك الياء هو المتكر ، وأن ذكرها هو الصواب ، فالشرق والغرب حيث تشرق الشمس وتغرب ، فهما يضافان إلى الشمس ، فاما المكان فيقال فيه : شرق وغربي . وساق الأستاذ شاهدين أحدهما من شعر « جرير » ، وفيه :

• عند الصفاة التي شرق حوران •

والآخر لشاعر مذكور بيته في لسان العرب في مادة « قشم » وهو :

كان قلوبى تحمل الأجول الذى بشرق سلمى يوم جنب قشام

رابعا : لست أرى مقتضيا للمحرر على استعمال الشرق والغرب غير منسوبين ، فهما يستعملان استعمال الظروف فيقال : هذا في شرق مصر ، أى في جهتها التي يبدو منها شروق الشمس ، فما ذكره الأستاذ النجار فيه نظر ، ولا أعرف حجته . إنكار استعمال الشرق والغرب ظرفين غير منسوبين .

خامسا : وكذلك يجمل بنا أن نفى بحاجة الجغرافيين إلى تفصيل وتمييز للدلالة على حالتين مختلفتين ، إحداهما : حالة التعبير عن جزء من الإقليم داخل في الإقليم نفسه ، ويراد تحديد جهته منه ، والأخرى حالة التعبير عن موقع خارج من حدود الإقليم وتخومه ، ويراد تحديد جهة ذلك الموقع بالتمية لهذا الإقليم . وللوفاء بهذه الحاجة التعبيرية الماسة يجوز لنا قبول التفرقة بين المنسوب وغير المنسوب في أسماء الجهات .

سادساً : يقتضى الأمر ما يأتى :

١- التواضع على اعتبار الشمال والجنوب جهتين ، على نحو مفهومهما المتعارف ، وتوثيق استعمالهما لذلك ، إقراراً لما جرى به الاستعمال. فى عصور العربية اللاحقة لعصور الرواية والاستشهاد ، وإن لم يجر ذلك فى متون القصصى المستشهد بها .

٢- تخصيص كل من المنسوب وغير المنسوب من أسماء الجهات مثل شرق وشرق ، لدلالة من الداليتين : كون الموقع داخلياً أضيف إليه اسم الجهة ، أو خارجاً عنه ، كما فى « المنها » و « السودان » مثلاً إذا أريد تحطيد موقع كل منهما بالإضافة إلى « مصر » .

وبذلك التواضع وهذا التخصيص يتبين تسجيل ذلك فى المعجمات التى تعنى بإثبات المحدث من معانى الألفاظ والأساليب .

صححة قولهم : « ملىء » بمعنى « مملوء »^(١)

(يخطئ بعض النقاد استعمال ملىء ومليتة بمعنى الامتلاء . وترى اللجنة إجازة ذلك إما على أن صيغة « فعيل » مسموعة بوفرة في الصفة المشبهة ، وإما على أن تحويل « مفعول » إلى « فعيل » قياسى عند بعض النحاة)

• صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، والجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها . وفيما يلي البيان المختص بالموضوع .

١ - قدم الأستاذ عبد شوق أمين مذكرة تناول فيها هذا اللفظ وتكبح معانيه واستعمالاته وناقش النقد المتوجه عليه ، ثم انتهى إلى تصحيحه وتعريبه : إما على المحاز باستمارته للملىء بمعنى الممتلىء ، وإما على أن صيغة فعول قياسية من الثلاث المتصدي ومسموعة بوفرة من الثلاث مكسور العين أو مضومها للصفة المشبهة ، والفعيل (ملىء) يرد متديا كما يرد لازما عن هذا الباب .

٢ - ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار التالي :

« يخطئ بعض النقاد استعمال ملىء ومليتة بمعنى الامتلاء .

وترى اللجنة إجازة ذلك : إما على أن صيغة (فعيل) مسموعة بوفرة في الصفة المشبهة ، وإما على أن تحويل (مفعول) إلى (فعيل) قياسى عند بعض النحاة » .

ومع هذا :

مذكرة بعنوان : « القول فى ملىء » . . . ومليتة » للأستاذ محمد شوق أمين .

القول في : ملء وملئة^(٥)

فيا تجرى به أقلام الكتّابين مثل قولهم : « إناك ملء بالماء ، وكأأس مليئة بالشراب ، وكلام ملء بالمحسّنات ، وخطبة مليئة بالمعاني » .

ويجد بعض النقاد في هذا التعبير مغزاً ، إذ يقولون إن المادة اللغوية الأصلية لم يرد فيها ملء بمعنى مملوء ، وأن صيغة فعيل بمعنى مفعول ليست فيها ينقاس عند جمهور النحاة .

فلذا تقرينا فعل (ملأ) ألفيناه يرد متعلّياً من باب نفع ، فيقال : ملأت الإناء بالماء وكذلك يرد لازماً من باب سمع ، فيقال : ملئ الشيء ، أى : امتلأ ، ومن باب شرف ، فيقال : ملؤ الرجل ، أى : صار كثير المال ، أوزكم من الامتلاء ، وكذا يقال ملؤ بكذا ، أى : اضطلع به ، وفي باب التعجب من « التصريح » أن ملؤ بمعنى امتلأ جاءت في بعض اللغات .

أما صيغة ملء فوردت مهموزة ومخففة بمعنى كثير المال ، أو الغنى المتمول المقتدر ، أو المتحمل للشيء فيقال : هو ملء وهو ملئ ، كما يقال : هو ملء بكذا : مضطلع ، ومن هذا يتبين لنا أن صيغة ملء مسموعة لمعنى الامتلاء ، سواء أكان ذلك فيما هو حسي للدلالة على كثرة المال والغنى ، أم كان فيما هو غير حسي للدلالة على النهوض بالأمر والاقتدار عليه .

على أنه يمكن تخريج قول الكتاب : إناء ملء ، وخطبة مليئة ، من باب المجاز ، باستعارة الملء بمعنى الغنى للملء بمعنى المتلئ .

ويضاف إلى ذلك أن صيغة « فعيل » قياسية عند جمهرة البصريين من الثلاثي المتعدى للدلالة على الكثرة والمبالغة ، ومسموعة بوفرة من الثلاثي اللازم المكسور العين والثلاثي المقسوم العين للصفة المشبهة ، وفعل ملأ - كما أسلفنا - يرد متعلّياً كما - أسلفنا - كما يرد لازماً من قبلك البابين . وفوق ذلك يسمنا تخريج « الملء » على أنه من قبيل تحويل صيغة مفعول إلى صيغة فعيل ، وعليه يكون الملء والمملوء بمعنى ، وبعض النحاة يرون ذلك قياساً .

ولا ننسى مع ذلك كله أن كلمة (الملىء) مسموعة فيها يحتمل معناه الامتلاء احتمالا شديدا ، ومن ذلك قول عجلان بن لائى الغنوى :

على أن كرزاً من أناة وجرأة ملىء ولكن سطوة الليث أول

وقول بعض الشعراء :

ملىء بهر والثقات ومعلقة ومسحة عثون وقتل الأصابع

وقول لشاعر آخر :

جمعت صنوف المي من كل وجهة وكنت مليئا بالبلاغة من كتب

وتأسيما على جملة ذلك يساغ استعمال « ملىء » للوصف مطلقا بالامتلاء والكثرة .

تصحيح لفظ «المنتزه»^(١)

(١) يعترض بعض النقاد على استعمال كلمة «المنتزه» بحجة أن الصواب فيها هو «المنتزه». وترى اللجنة صواب استعمال «المنتزه» أيضا استثناسا بوروده في شعر فحول الشعراء من مثل قول «بشار» : « وكل منتزه للهو منتقد » .

-
- (٥) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر العودة الحادية والأربعين، والجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة نفسها .
- ولما نال اليأس الخاص وللوشوع .
- ١ - تناول الأستاذ محمد شوقي أمين هذا اللفظ في مذكرة له إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها لنقد الناقدين له ونقل ذلك ، ثم انتهى إلى قبول اللفظ لوروده في شعر فحول الشعراء .
- وحسبنا هذا في رد اعتبار هذه الكلمة التي لم تكن قراءة قرن موضع انتقاد النوبيين حتى تحاشاها كرام الكتابين .
- ٢ - بعد مناقشة هذا انتجت اللجنة إلى القرار التالي :
- « يعترض النقاد على استعمال كلمة المنتزه بحجة أن الصواب فيها هو المنتزه .
- وترى اللجنة صواب استعمال المنتزه أيضا ، استثناسا بوروده في شعر الفحول من الشعراء من مثل قول بشار :
- « وكل منتزه للهو منتقد » .
- ومع هذا : مذكرة بمتروك : المنتزه ، للأستاذ محمد شوقي أمين .

المنتزه^(٥)

منذ طوابع هذا القرن ، أخذ النقاد اللغويون على الكتاب استعمالهم كلمة «المنتزه» في معنى الحديقة العامة ، وربما سرز نقدهم أن الذين يقولون «المنتزه» إذا أرادوا الفعل قالوا : تنزه ، ولم يقولوا : انتزه ، وكثير من الكاتبيين الحراس على سلامة ألفاظهم يعدلون عن «المنتزه» تنزيها لما يكتبون عن مظهره الخطأ .

وحجة الماتعين أن فعل «انتزه» لم يرد في «توتون» ألفا أصلا أو من باب المطاوعة ، وصوغ «انفعل» للمطاوعة لا ينقاس في الفعل المضعف ، فالمطاوعة منه على زنة تفعل مضعفا مثله . ولكن ترداد النظر في مراجع الأدب يرجع المطالع بموضع ورود كلمة «المنتزه» في عصور متقدمة ، وذلك في نصوص من النثر والشعر على السواء . وكذلك في عبارات أصحاب المعجمات ، ومن ذلك مثلاً ما في قاموس الفيروزابادي من قوله : «وزملكنا : منتزه ببلخ» ، والمنتزه مضبوط بتقديم النون سابقة على التاء مفتوحة تليها الزاى مفتوحة أيضا ، بيد أن ورود الكلمة في المنشور لا يصلح للاحتجاج به ، لجواز أن تكون النقاط في الكلمة قد حُرِفَتْ عن مواضعها ، فاشتبه الأمر ، ولم يتبين الوجه ، هل المراد «المنتزة» أو «المنتزه» .

ومن ثم يحسن الاختصار فيما نشتأنس به للتدليل على صحة كلمة «المنتزه» ه بيتين من الشعر :

أحدهما لبشار بن برد ، وهو من بين فصحاء الشعراء في عصر بني العباس .
فأما الآخر فهو لأسامة بن منقذ ، وهو من فحول الأدباء وأعيان المصنفين في عصره الخليل .

فأما بيت «بشار» فهو قوله في ديوانه ، الذي شاركت في تحقيقه :

وملعب لجوار ينتقدن به وكل منتزح للهو منتقد

ومعنى « ينتقدن » : يشبهن ، و« المنتقد » : المكان يلهو فيه الشباب .

وأما بيت «أسامة» فهو قوله ؛ فيها رواه «ياقوت» في ص ١٩٢ من الجزء الثاني من كتابه :
معجم الأدباء » :

فكلها لمجال الطرف منتزه وكلهم لصروف الدهر أقران

ونحسبنا هذا في رد اعتبار هذه الكلمة التي لبثت قرابة قرن موضع انتقاد اللغويين ،
حتى تحامها كرام الكاتبيين .

جواز قولهم : « من على المنابر »^(٥)

(يخطئ بعض النقاد نحو قول القائل : « من على المنابر » ، متوهمين أن مثل هذا ممنوع لامتناع دخول حرف الجر على حرف الجر ، وقد بحثت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى أن الأسلوب جائز لما يأتي :

أولاً - أن (عل) هنا اسم بمعنى فوق ، كما ذهب إلى ذلك فريق من كبار النحاة ولى مقدمتهم سيبويه .

ثانياً - وروده في شعر من يحتاج بكلامه ، مثل قول مزاحم العقيلي :

غدت من عليه بعد ماتم خيمتها تصيل ، وعن قيس ببيداء مجهل)

• صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر النورة الحادية والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها وفيها على البيان الخاص بالموضوع :

١ - كان هذا الأسلوب هو أحد الأساليب التي أوردتها بعض النقاد في مجلة اللسان العربي تحت عنوان : أخطاء لغوية .

وحجة النقاد في تحفظه هنا أن « عل » حرف ، فلا يجوز أن تدخل عليه « من » التي ينبغي ألا تدخل إلا على اسم .

٢ - تصدى الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي - عليه رحمة الله - لهذا المقال ، فكتب مذكرة يصحح فيها هذا الأسلوب وقد استند في تصحيحه إلى أقوال جماعة من النحاة ، ومنهم سيبويه إذ يرى أن « عل » - في مثل هذا التعبير - اسم بمعنى فوق .

٣ - ناقشت لجنة الألفاظ والأساليب هذا ثم انتهت إلى القرار التالي :

« يخطئ بعض النقاد نحو قول القائل : من على المنابر ، متوهمين أن مثل هذا ممنوع امتناع دخول حرف الجر على حرف الجر » .

وقد بحثت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى أن الأسلوب جائز للأدلة الآتية :

أولاً : أن (عل) هنا اسم بمعنى فوق ، كما ذهب إلى ذلك فريق من كبار النحاة ، وفي مقدمتهم سيبويه .

ثانياً : وروده في شعر من يحتاج بكلامه ، مثل قول مزاحم العقيلي :

غدت من عليه بعدما تم خيمتها تصيل وعن قيس ببيداء مجهل

ثالثاً : حل أن بعض الكوطين لا يرون ما لما من دخول حرف جر على آخر .

ولما عرض الأمر على المجلس رأى الاقتصار على المجتنبين الأوليين وطرح الثالثة .

- ومع هذا مذكرة بعنوان : « من على المنابر » المرحوم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي .

من على المنابر^(١)

هذا اللفظ من بين الكلمات التي وردت في مجلة (اللسان العربي) بعنوان (أخطاء لغوية) فقد قال كاتب المقال في ص ١٧ مانصه :

« من على المنابر :

عجبت أن تظل هذه الغلطة حية ترزق ، بالرغم من وضوحها وكثرة تنبيه اللغويين قراءهم إليها والصواب : من فوق المنابر ، لأن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ولا يدخل على حرف جر آخر لكنني وجدت تعبير (من على) يرد حتى في ترجمات شكسبير وحتى على أعلام بعض الكتاب المشهورين » انتهى .

اللفظ الذي خطأه صاحب المقال صحيح ؛ لأن كلمة (على) فيه اسم لـحرف كما يقول الكاتب ، فقد جاء في « الكتاب » بعد أن ذكر سبويه (على) الحرفية حقيقة ومجازا قال : فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل وهو اسم ولا يكون إلا ظرفا ، وعلى أنه اسم قول بعض العرب : « نهض من عليه^(٢) » ، وقال الشاعر (هو مزاحم المقيلى ، شاعر إسلامي معاصر لـجرير والفرزدق) (الشمسي) :

غدت من عليه بعد ماتم خمسها تصل وعن قيش ببيداء مجهل

وروى : (بعد ماتم ظمؤها ، وعن قيش بيزاء) كما رواه ابن يعيش في ج ٨ ص ٣٨ ، وذكر شاهدا قبله لم ينسبه ، وهو قول الشاعر :

غدت من عليه تنفض الطل بعدما رأت حاجب الشمس استوى فترعا

قال الأعلم في بيت مزاحم : الشاهد فيه دخول (من) على (على) لأنها اسم في تأويل (فوق) . يصف قطاة طالبة للورد بعد تمام الخمس ، وتصل : يصل جوفها من العطش (أي يصوت) ...

(١) بحث للاستاذ الشيخ عطية السوالحي - عضو الجمع .

(٢) رواية ابن يعيش : « نهضت من عليه » أي : من فوقه .

والقيض : قشر البيض - والبيداء : القفر - المجهل : الذى لا يهتدى فيه .
وقال ابن يعيش : والظلم : ما بين الشريتين - الزيزاء : الأرض الغليظة المستوية
التي لا شجر فيها ، واحدتها زيزاة ، وقيل : هى المفازة التى لا أعلام فيها .

• • •

وفى شرح الدمامينى للمغنى ج ١ ص ٣٩١ :

« الثانى من وَجَّهَى (على) أن تكون اسما بمعنى (فوق) وهل هى فى هذه
الحالة معربة أو مبنية ؟ حكى ابن أم قاسم فيها خلافا ، وجزم ابن الحاجب ببنائها
لحصول مقتضى البناء ، وهو مشابة الخرف فى لفظه وأصل معناه .. ثم قال بعد
أن أورد مع اثنى بيت مزاحم : (وعن قيس) معطوف على (عليه) والتقدير ، ومن
عن قيس ، أى : من بجانبه ، فتكون اسما أيضا » . انتهى .

وفى اسمية (على ، وعن) ومعها (الكاف) يقول ابن مالك :

شبه بكاف . وبها التعليل قد يعنى وژائد لتوكيد ورد
واستعمل اسما وكذا عن وعلى من أجل ذا عليهما (من) دخلا

وقال الصبَّان : (قوله : من أجل ذا عليهما من دخلا) استشهدا على استعمالهما اسمين ،
لاتفيد ، ولذا خص (من) لأنه المسوع دخولا عليهما كثيرا ، ومع جر (هن)
بعل نادرا ، فعلم أن اسميتها لاتتقيد بدخول (من) ، نعم تتعين اسميتها بدخولها ،
وكذا بدخول غيرها من حروف الجر ؛ فإذا قلت : (زيد على السطح ، وسرت عن
البلد) احتملا الإسمية والحرفية ، وعند دخول (من) تتعين اسميتها . انتهى .

وفى الخزانة ج ٤ ص ٢٤٥ :

وصريح كلام سيبويه أن اسمية (على) : فى بيت مزاحم ، وفى أبيات
أخرى أوردتها ، استعملت اسما للضرورة ، لإجرائها مجرى ماهى فى معناه ، وهو (فوق)

قال البيهقي : ولم أر من قال أنه ضرورة غيره ، ثم قال : ومذهب ميبويه يرد قولين : أحدهما للقراء ومن تبعه من الكوفيين ، وهو أن : (حن ، وعل) إذا دخل عليهما « من » باقيا على حرفيهما لم ينتقلا إلى الإسمية ، وزعموا أن (من) تدخل على حروف الجر كلها سوى (من ، واللام ، والباء ، وئ) . وثانيهما لجماعة من البصريين ، وهم ابن الطماوة ، وابن طاهر ، وابن خروف ، والأستاذ أبو علي في أحد قوليهم زعموا أن (على) اسم دائما ولا تكون حرفا من هذا كله يتبين أن اللفظ الأول وهو (من على المتأخر) صحيح .

جواز قولهم : " كاد الأمر لا يتم " (٥)

(يشيع هذا الأسلوب في لغة المعاصرين .. وقد يُظن أنه مخالف لما تعرفه العربية من أن أداة النفي تتقدم (كاد) ولا تتأخر عنها .

ونرى اللجنة أنه صحيح مقبول لما يأتي :

أولاً : لجملته من أقوال العلماء منهم ابن يعيش ، إذ قال في قوله تعالى : ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ : « فإذا أدخل النفي على (كاد) قبلها أو بعدها ، لم يكن إلا لنفي الخبر ، كأنك قلت : يكاد لا يراها » .

٥ - صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وبالجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الدورة لفسح وفيها على البيان المختص بالموضوع :

١ - كتب المرحوم الأستاذ الشيخ السواكي بحثاً عرض فيه للفعل كاد في الآليات والنفي ورد بالنسبة قول من قال : إن نفي كاد البت وإثباتها نفي ، وقد ذهب رحمه الله مع الداهيين إلى أنها مثل غيرها من الأفعال ، لإثباتها إثباتاً لمنعها وهو المخاوية ، ونفيها نفي على النفي . ثم انتهى إلى جواز تأخر حرف النفي عنها مستنداً في ذلك على قول لا ين يعيش ، وآخر الآية البقاء في التكريرات .

٢ - في أثناء مناقشة لجنة الألفاظ والأساليب لهذا البحث رأيت أنه من الجدير أن نستعرض استعمالات الفعل كاد في القرآن الكريم ، من أن يكون فيها ما نضد عليه في إجازة المسألة ، فكتب الأستاذ الدكتور الخوري بحثاً إحصائياً تتبع فيه استعمالات كاد ، ويكاد مفعلين ومفعولين في القرآن الكريم ، وفي الشعر العربي ، ثم عرض لمطالعة من أدوال النحاة انتهى بعدها إلى مجموعة من النتائج رأى في آخرها أن القياس لا يمنع قولنا : كاد لا ينهض ، ونحوه عما يكون النفي فيه منصبا ، على الخبر لا على مقاربه كما في مثل لا يكاد ينهض .

٣ - عاد الأستاذ الشيخ السواكي - رحمه الله - فكتب بحثاً تحت عنوان واستعمالات القول في أسلوب كاد المنطوية عرض فيه مطالعة من أدوال النحاة في تحقيق دلالة هذا الفعل إذا كان مطلقاً ، ثم أورد جملة من آراء علماء اللغة والمفسرين في بعض الآيات التي اقتضت حل (كاد) المنطوية ، وعتم البحث بتأكيد ما ذكره في جهة المتقدم من رد ما يقوله بعض العلماء إن إثبات كاد نفي ونفيها لإثبات .

٤ - ناقشت اللجنة هذا كله ، ثم انتهت إلى التقرر التالي :

« كاد الأمر لا يتم »

ويشيع هذا الأسلوب في لغة المعاصرين ، وقد يظن أنه مخالف لما تعرفه العربية من أن أداة النفي تتقدم (كاد) ولا تتأخر عنها .

ومثله ما جاء في كليات أبي البقاء حيث قال : « ولا فرق بين أن يكون حرف
النفي متقدما عليه أو متأخرا عنه ، نحو : « وما كادوا يفعلون » معناه : (كادوا
لا يفعلون) . وكذلك ما جاء في تفسير الطبري للآية الكريمة السابقة حيث قال أيضا :
معناه : « كادوا لا يفعلون » .

ثانيا : لوروده في إحدى روايتين لبیت زهير .

صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلم وأقفر من سلمى الثمانين والنقل

وترى القنينة أنه صحيح مطبول لما يأتى :

أولا : سلسلة من أقوال العلماء منهم ابن يعيش إذ قال في قوله تعالى : « إذا أخرج يده لم يكد يراها » : إذا أدخل
الشيء على (كاد) قبلها أو بعدها ، لم يكن إلا شيئا الخبر ، كأنك قلت : يكاد لا يراها .

ومثله ما جاء في كليات أبي البقاء حيث قال : « ولا فرق بين أن يكون حرف النفي متقدما عليه أو متأخرا عنه ،
نحو (وما كادوا يفعلون) معناه : « كادوا لا يفعلون » . وكذلك ما جاء في تفسير الطبري للآية الكريمة السابقة
حيث قال أيضا : معناه : « كادوا لا يفعلون » .

ثانيا : لوروده في إحدى روايتين لبیت زهير :

صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلم وأقفر من سلمى الثمانين والنقل

راجع هذا :

١ - بحث الفيل (كاد) . . .

للمرحوم الأستاذ الشيخ عطية الحصواحي .

٢ - بحث : « متى كاد » في الإثبات وفي النفي

للأستاذ الدكتور أحمد الحوي .

٣ - استحالة القول في أسلوب (كاد) المنفية

للمرحوم الأستاذ الشيخ عطية الحصواحي .

كاد^(١)

بحث الفعل (كاد) من الوجوه الآتية يليجاز :

- ١- أصل الألف فيه ، ثم معناه وعمله .
- ٢- دلالته مثبتا ومقرونا بحرف النفي ، وتأثير ما بعده في الحالين .
- ٣- جواز تأخر حرف النفي عنه .

الوجه الأول : أصل الألف فيه ، ثم معناه وعمله

قال ابن يعيش في ٧ ص ١٢٤ :

واعلم أنهم قد اختلفوا في ألف (كاد) أمن الواو هي ، أم من الياء ؟ والأمثل أن تكون من الواو ، وأن تكون من باب (فعمل يفعل) مثل علم يعلم ، ونظيره من المعتل خفت أخاف ، وإنما قلت من الواو لأمر منها :

(الأول) أن انقلاب الألف إذا كانت حينئذ من الواو وإضعاف انقلابها عن الياء ، والعمل إنما هو على الأكثر .

(الثاني) قولهم في المصدر « كودا » زعم الأصمعي أنه سمع من العرب من يقول : لا أفعل ذلك ولا كودا ، فقولهم : (كودا) في المصدر دليل على أنه من الواو ، كما أن القول دليل على أن ألف (قال من الواو) ، وقولهم في المضارع : (يكاد) دليل أن ما ضيه (فعمل) بالكسر نحوه : خاف يخاف ، ونام ينام ...

وفي اللسان : من قالوا . (كُتِدَت تكاد) فاحتلت من (فعل يفعل) ، كما احتلت مت تموت من (فعل يفعل) ، ولم ينجئ تموت على ما كثر في فعل . أقول : (وكدت تكاد) و (مت تموت) شاذان ، لأنهما ليسا من أبواب الفعل الثلاثي المجرد .

(*) بحث للاستاذ الشيخ عطية السوالمى - عفو الجميع .

والفعل (كاد) من أفعال المقاربة التأسفة للابتداء ، وهو موضوع لدنو الخبر حصولاً ، والفعل المقرون به مفيد ، ويعمل مثل (كان) لكن يخالفها في أمور منها : أن خبره يكون جملة فعلية مضارعية مجردة من (أن) غالباً ويمتنع تعليله عليه اتفاقاً ، كما يمتنع توسطه مقروناً (بأن) وإن كان قرنه بها نادراً ، ويجوز حذفه إن علم كحديث : ومن تأتى أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد واستعمل له مضارع نحو : (يكاد زيتها يضيء) .

واسم فاعل كقول كثير بن عبد الرحمن :

أموت أسي يوم الرجاء وإنني يقينا لرهن بالذي أنا كائد

ومصدر ذلك كما سبق في قول الأصمعي الذي سمعه من العرب ، هو : ولا أقبل ذلك ولا كوداً ،

• • •

الوجه الثاني : دلالة مثبته ومقرونها بحرف النفي

في شرح النمامي للتسهيل ورقة ٨٧ مخطوط :

وتنفي (كاد) إعلاما بوقوع الفعل عسيرا نحو (لقد بحوها وما كادوا يق مارن لكن لا تسلم أن الدال على وقوع الفعل كذلك هو نفي (كاد) وإنما الدال على ذلك قرينة تحتهم في قولهم : (أتدخلنا هزوا) و (ادعولنا ربك يبين لنا ماهي) وهذا التحنت رأى من لا يفعل ولا يقارب الفعل ، وأنه إن فعل ففيه عسر وعدم سهولة ... ثم قال :

والحق أن (كاد) كثيرها من الأفعال ، فإثباتها لإثبات لمناها ، وهو مقاربة الفعل نحو : (كاد زيد يقوم) أي قارب القيام ، لكن يلزم من ذلك نفي مضمون الخبر ، لأن قربه من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل ، إذ لو حصل الفعل منك لكتبت أعجذا فيه لا قريبا منه ، ونفيها لنفي لمناها ، وهو مقاربة الفعل أيضا نحو : (ما كاد زيد يقوم) فهو نفي القرب من الفعل ، وهو أبلغ من نفي الفعل نفسه ، فلن قولهم : (ما قربت من الضرب) أكد في نفي الضرب من قولك : (ما ضربت) ، بل قد تجيء مع نفي كاد قرينة

تدل على ثبوت مضمونه الخبر بعد انتفاء القرب منه فيكتمل على حسب تلك القرينة ،
لأنهم المقيدة لثبوت مضمون الخبر لا نفى (كاد) كما قدمناه ، والمصنف لم يحرر القول
في ذلك .

ويؤيد آخر كلام الدمامي ما نقله صاحبنا اللسان والمصباح عن ابن الأنباري فقد
قال في المصباح :

قال المقيسون : (كدت أفعل) معناه عند العرب : قارب الفعل ولم يفعل ، (وما كدت
أفعل) معناه : فعلت بعد إبطاء ، قال الأزهري : وهو كذلك ، وشاهده قوله تعالى :
(فلبحوها وما كادوا يفعلون) معناه : ذبحوها بعد إبطاء لتعلن وجدان البقرة عليهم .
وقال في اللسان : وقد يكون (ما كدت أفعل) بمعنى ما فعلت ، ولا قاربت ، إذا أكد
الكلام (بكاد) قال أبو بكر في قولهم : (كاد فلان يهلك) معناه : قد قارب الهلاك ولم يهلك ،
فإذا قلت : (ما كاد فلان يقوم) معناه : قام بعد إبطاء ، وكذا (كاد يقوم) معناه :
قارب القيام ولم يقوم ، قال : وهذا وجه الكلام

لكن نقل صاحب اللسان عن القراء أنه قال :

العرب تقول : (ما كدت أبغض إليك) وأنت قد بلغت ، قال : وهذا هو وجه العربية .
فأنت ترى القراء لم يقيّد بلاغ المتكلم بعد إبطاء ، كأن نفى كاد على رأيه الثبات لخبرها
مطلقا ، لكن التقييد هو الوجه ، فقد قال الشهاب في ج ٧ ص ٣٩٠ :

واعلم أنه قد جرى في العرف أن يقال (ما كاد يفعل) ، ولم يكند يفعل) في فعل قبل
بجهده مع استبعاد فعله ، كقوله تعالى : (فلبحوها وما كادوا يفعلون) وقال في التاج :
قال الأخفش في قوله تعالى (لم يكند يراها) حمل على المعنى ، وذلك أنه لا يراها ، وذلك
أنك إذا قلت : (كاد يفعل) إنما تعني قارب الفعل ولم يفعل على صحة الكلام ، وهكذا

يكون معنى الآية ، إلا أن اللغة قد أجازت (لم يكذب يفعل) وقد فعل بعد شدة ، وليس هذا صحة الكلام ، لأنه إذا قال : (كاذب يفعل) فإما يعنى غارب الفعل ، وإذا قال : (لم يكذب يفعل) يقول : لم يقارب الفعل ، إلا أن اللغة جازت على ما فسر .

• • •

كل ما سبق قصد به تحرير القول في (كاذب) المثبتة والمنفية ، كما قصد به أيضا الرد على من قال أن إثبات (كاذب) نفي ، ونفيها إثبات محسكا بالآية الكريمة (فليبحوها وما كادوا يفعلون) ويقول ذو الرمة :

إذا غير النأي المحبين لم يكذب رسيس الهوى من محب مية يهوج

وقد اشتهر هذا القول حتى نظمته المرعى لنزاف قال :

أنحو هذا العصر ما هي لحظة جرت في لساني جرهم وغود
إذا نفيت - والله أعلم - أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود

وقد أجاب الشهاب السجزي بقوله :

لقد كاذ هذا اللغز يصدح فكري وما كنت منه اشتقي بورودي
فهنا جواب يرتضيه أولو النهى وامتنع عن فهم كل يلبس

وأما قوله تعالى : (فليبحوها وما كادوا يفعلون) فقد قال الأشموني : إنه كلام نضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر ، والتقدير : فليبحوها بعد أن كانوا بعدد من ذبحها غير مقاربين وهذا أوضح ، والله أعلم .

• • •

الوجه الثالث : جواز تأخير النفي من كاذب

لما كان النفي اللدخل على كاذب موجها إلى خبرها ، جاز أن يتأخر عنها فيباشر الخبر فيقال : في نحو (ناكاذ يفعل) (كاذ لا يفعل) لهذا قال ابن يعيش في قوله تعالى : (إذا أخرج يده لم يكد يراها) .

أن « كاد » دخلت لإفادة المقاربة في الخبر ، كما دخلت (كان) لإفادة الزمان في الخبر ، فإذا أدخل النني على (كاد) - قبلها كان أو بعدها - لم يكن إلا لنفي الخبر كأنك قلت : إذا أخرج يده يكاد لا يراها .

ومثل هذا في الكليات ص ٢٩٨ :

قال أبو البقاء : فعني (كاد يفعل) قارب الفعل ولم يفعل ، و (ما كاد يفعل) ما قارب الفعل فضلا عن أنه يفعل ، ولا فرق بين أن يكون حرف النني متقدما عليه أو متأخرا عنه ، نحو : « وما كادوا يفعلون » معناه : كادوا لا يفعلون ، وجاء هذا بنصه في المفردات .
والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

معنى « كاد »^(١)

في الإثبات وفي النفي

يتردد هذان الفعلان مثبتين تارة ومنفيين تارة ، وقد يصحبهما لابس في الدلالة ، وحسبنا أن نذكر :

١- أن بعض النحاة ذهبوا إلى أن إثبات كاد نفي ونفيها إثبات ، ومنهم القراء والأزهري ، فإذا قلت : كادت أبلغ إليك ، فمعناه : أنك قاربت البلوغ ولم تبلغ ، وإذا قلت ما كادت أبلغ إليك فمعناه : أنك قد بلغت .

٢- على حين أن الأنفوس يتفق معها في الإثبات ويخالفها في النفي ، فيرى أنك إذا قلت : فلان كاد يفعل عنيت أنه قارب الفعل ولم يفعل ، وإذا قلت : لم يكد يفعل فمعناه : أنه لم يقارب الفعل ، ولهذا فسر الأنفوس قوله تعالى : ﴿ لم يكد يراها ﴾ بأنه لا يراها^(٢) ، ولهذا لم أر بداً من الرجوع إلى القرآن الكريم ، وإلى الشعر القديم ، لأتعرف الدلالة الحقيقية للفعلين مثبتين ومنفيين .

أولاً : « في الإثبات »

١ - في القرآن الكريم

١- قال تعالى : ﴿ ولا رنج موسى إلى قومه غضبان أسفا قال : بش ما خلقتكم من بعدي ، أعظمت أمر ربكم ؟ وألقى الألواح ، وأخذ برأس أخيه يجره إليه ، قال : ابن أم إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني ، فلا تشتت في الأعداء ، ولا تجملني مع القوم الظالمين ﴾^(٣) فما معنى كاد هنا ؟ معناها : أنني لم آل جهداً في معارضة قومي وإقناعهم وعظهم ، لكنهم غلبوني على أمري ، ولم يبق إلا أن يقتلوني ، وقد قاربوا ذلك .

(٢) بحث الدكتور أحمد الصولي - فيقول الجميع

(١) لسان العرب مادة كيد ، وشرح الأثري ١ / ٢ - ٩١ - ١٠٣ ، وشرح ابن جني ١ / ٢٤١

(٢) سورة الأعراف ١٥٠

٢- وقال سبحانه : ﴿لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأئمة الذين اتبعوه في سعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ، ثم تاب عليهم ، إنه بهم رءوف رحيم﴾^(١) فقد كان المسلمون في غزوة تبوك في ضيق شديد ، لأن رواحلهم قليلة ، وأزوادهم ضئيلة ، وكان ماؤهم نزرًا حتى لأنهم تحروا الإبل ، واعتصروا فروثها ، وكان الحر شديدًا ، ولهذا كادت قلوب بعضهم تنصرف عن ثباتها على الإيمان ، أو تنصرف عن اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج معه في تلك الغزوة .

ومعنى هذا أن قلوب هذا الفريق لم تنزع ، بل قاربت أن تنزع .

٣- وقال تعالى : ﴿وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك لتفترى علينا غيره ، وإذا تخلوهم خليلًا ، ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئًا قليلًا﴾^(٢) .

وذلك أن ثقيفاً أو قريشاً عرضوا على النبي صلى الله عليه وسلم أن يسلموا ، لكنهم اشترطوا شروطاً ، ولولا أن الله تعالى ثبته وعصمه لقارب أن يميل إلى الموافقة على شروطهم ، لشدة رغبته في إسلامهم .

٤- وقال سبحانه : ﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولداً . لقد جئتم شيئاً إداً . تكاد السماوات يتفطرن منه ، وتنشق الأرض ، وتخر الجبال هداً . أن دعوا للرحمن ولداً﴾^(٣) .

أي أن نسبتهم ولداً إلى الله تعالى كلمة شنيعة فظيمة ينكرها التوحيد والعقل السليم وتبرأ منها الجمادات ، وتوشك أن تنفطر وتنشق وتخر من هول هذه القرية وبطلانها .

٥- وقال تعالى : ﴿الله نور السماوات والأرض ، مثل نوره كمشكاة فيها مصباح ، المصباح في زجاجة ، الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ، نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ، ويضرب الله الأمثال للناس ، والله بكل شيء عليم﴾^(٤) .

أي أن الزيت بسبب صفاته وبريقه ولمعانه يقارب أن يضيء من غير نار .

(٢) سورة موم ٨٨ - ١٩١

(٤) سورة النور ٢٥

(١) سورة التوبة ١١٧

(٣) الإسراء ٧٣ - ٧٤

٦- وقال سبحانه : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ سَحَابًا ، ثُمَّ يُوَلِّفُ بَيْنَهُ ، ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا ، فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ، وَيَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ، فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ ، يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ^(١) ﴾ ومعنى هذا أَنَّ ضوء البرق لا يخطف الأبصار بل يقرب من أَن يخطفها .

٧- وقال سبحانه : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِذَا يَتَخَذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا ، أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ، إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا عَنْ آلِهَتِنَا لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا ، وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرُونَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلَّ سَبِيلًا ^(٢) ﴾ ومن هذه الآية تبين أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم بذل أقصى الجهد في دعوتهم إلى الإسلام ، مع عرض المعجزات عليهم ، حتى شافوا أَن يتركوا دينهم ويسلموا لولا فرط لجأهم واستمسكهم بعبادة آلِهَتِهِمْ .

٨- وقال تعالى : ﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدَى بِهِ ، لَوْلَا أَنَّ رِبْعَنَا حُلَّ قَلْبِهَا لَتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ^(٣) ﴾ .

أَيَّ أَنَّ أُمَّ مُوسَى لما سمعت بوقوع موسى في يد فرعون طار صوابها من شدة الجزع حتى قاربت أَن تجهر بِأَنَّ موسى ابنها ، لولا أَنَّ الله تعالى ألهمها الصبر لتكتم الخبر ، ولتكون من المصدقين بوعد الله في قوله : ﴿ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ ، وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ .

أو أنها حينما سمعت أَنَّ فرعون عطف عليه وتبناه ، كادت من شدة فرحها أَن تبوح بِأَنَّهُ ابنها ، لولا أَنَّ الله ثبتها وألهمها الصبر .

٢ - في الشعر

١- قال أبو صخر الهذلي :

تكاد يدي تندي إذا ما لمستها وينبت في أطرافها الورق النضر ^(١)

فهو يعبر عن سعادته إذا ما لمستها يده بهذه الصورة ، وهي أَنَّ يده تقرب من الطراوة واللين والإبراق الجميل .

(٢) سورة الفرقان ٤١-٤٢

(٤) الأمل ١/١٤٩

(١) سورة النور ٤٣

(٣) سورة القصص ١٠

٢- وقال قيس بن ذريح :

وعذبه الهوى حتى براه كبرئى القين بالسفر القداحا
وكاد يلقىه جرع المنايا ولو سقاء ذلك لا استراحا^(١)

أى أن الحب خزله وقارب أن يسقيه جرع الموت ، والدليل على أن الفعل للمقاربة
لحسب أن الحب لو سقاء جرع الموت لما ، وما قال : ولو سقاء ذلك لاستراح .

٣- وقال رجل من بني جملة :

إذا دعا باسمها داع ليحزننى كادت له شعبة من مهجتي تقع^(٢)
أى أوشكت وقاربت أن تقع ، ومعنى هذا أنها لم تقع .

٤- وقال رجل من قيس :

وفيهن من بخت النساء رحلة تكاد على غر النساء تروق^(٣)
فهى فى نظره لم تفق النساء الحسان ، بل قاربت أن تفوقهن ، وهو بهذا التصوير
صادق فى تمبيره عن شعوره ، لأنه يعلم أنها لم تفق النساء الحسان جميعا .

ثانيا : « فى الننى »

١ - فى القرآن الكريم

١- قال تعالى : ﴿ قالوا الآن جئت بالحق ، فذبوها ، وما كادوا يفعلون ﴾^(١) أى
أن قوم موسى تباطأوا فى ذبح البقرة ، وتلكأوا ، وأطالوا فى أسفلتهم عن صفاتها ، وهم
يقصدون للتهرب من ذبحها ، حتى إن حالتهم كانت تدل على أنهم لم يقاربوا الاستجابة
والطاعة ، ثم بعد هذا كله ذبحوا البقرة .

فى الآية الكريمة إذا معنيان ، لكل منهما زمانه وحالته .

(١) الأمل ١٦٢/١ الذين : العناد قسطن : جلد أوحى يمتد به الشيء ويسمى القبح د

(٢) الأمل ٢ / ٢٧٣

(٣) الأمل ١ - ١١٨ جئت « وورجلة والمراد بجلت .

(٤) سورة البقرة ٧١ .

وأغلب الظن أن اللين فمبور إلى أن نفى (كاد) إثبات فهموا أن قوله تعالى: ﴿فليجيئوا وما كادوا يفعلون﴾ تصوير لحالة واحدة في زمان واحد، أى: أنهم فبحوا البقرة فعلا ولكن بمسر ومشقة وهذا ليس بصحيح.

ويحسن أن أسأئس هنا بما قاله الطبرى والزمخشري.

أما الطبرى فإنه قال: ﴿وما كادوا يفعلون﴾ أى: أنهم كادوا لا يفعلون لأنهم لم يكادوا يفعلون ما أمرهم الله به من ذبح البقرة لغلاء ثمنها ولخوف الفضيحة على أنفسهم حينما يظهر قاتل القليل الذى اختصموا فيه^(١).

وأما الزمخشري فقال: وما كادوا يفعلون استثقال لاستقصائهم وأعطاهم لهم، وأنهم لم يطرو لهم المفرط، وكثرة استكشافهم، ما كادوا يلبحونها، وما كادت تنتهى أسفلتهم وما كاد ينقطع خيط إسهابهم فيها وتمتعهم^(٢).

٢- وقال تعالى: ﴿قل كل من عند الله، فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا﴾^(٣) وذلك أنهم زعموا أن ما أصابهم من خير ونعمة منسوب إلى الله، وما أصابهم من حقد وشر منسوب إلى الرسول، وهم مبطلون في زعمهم، لأن الله تعالى هو الفعال، وهو الذى يبسط الأرزاق ويقيضها، فما بالهم لا يقاريبون أن يفهموا فيعلموا هذه الحقيقة؟ وليس المراد أنهم فهموا بمسر كما ذهب الثراء والأزهري.

٣- وقال سبحانه: ﴿واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد. من ورائه جهنم، ويسقى من ماء صديد. يتجرعه ولا يكاد يسيغه، ويأتية الموت من كل مكان، وها هو يميت، ومن ورائه عذاب غليظ﴾^(٤) أى أنه لا يقارب أن يسيغ الصديد، فكيف أساقه إذا؟ وليس بصحيح هنا رأى الثراء والأزهري، لأنه يفضى إلى الإسافة.

٤- وقال تعالى: ﴿حتى إذا بلغ بين السنين وجد من دونهما قوما لا يكادون يفقهون قولا﴾^(٥) أى أن ذا القرنين لما بلغ ما بين السنين وجد من دونهما قوما لا يقاريبون أن يفهموا الكلام إلا بجهت ومشقة من إشارة وتوهمها، كما يفهم البكم، لأن لغتهم غريبة مجهولة ولأن لغته غريبة عليهم، وليس المعنى أنهم فهموا.

(١) تفسير الطبرى ٢٨١/١

(٢) سورة القصص ٧٨.

(٣) تفسير الزمخشري ٧٥/١

(٤) سورة الكهف ٩٢.

(٥) سورة الرقيم ١٥-١٧

٥- وقال تعالى: ﴿والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة، يحسبه الظلمات ماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئا، ووجد الله عنده فوفاه حسابه، والله سريع الحساب. أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه مهابط ظلمات بعضها فوق بعض، إذا أخرج يده لم يكد يراها، ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور﴾^(١) ..

أي إذا أخرج يده في هذه الظلمات المتراكمة لم يقارب أن يراها، وهذا هو الذي يتناسب والظلمات الموصوفة، وهو أبلغ في نفي الرؤية، لأن الذي لا يرى قد يقارب أن يرى، أو يرى رؤية ضعيفة، ولكن الذي لا يقارب أن يرى لا يرى شيئا، وهذا هو المراد من الآية الكريمة. ويعززه تشبيه أعمال الكفار بالسراب، فإن السراب لاحقيقة له، ثم تشبيه أعمالهم بالظلمات المتراكمة التي لا تهدي إلى شيء.

٦- وقال سبحانه على لسان فرعون: ﴿أم أنا خير من هذا الذي هو مهين، ولا يكاد يبين﴾^(٢).

فقد قال فرعون لقومه إنني خير من هذا الضعيف الحقير الذي لا يكاد لعجمة لسانه وليفته أن يفصح عما يريد، وهو يقصد موسى عليه السلام، وليس المعنى أنه يبين فعلا وإن تكن الإبانة ضعيفة.

٢- في الشعر

١- قال قيس بن ذريح، أو قيس المجنون:

وما كاد قلبي بعد أيام جاوزت إلى بأجرع اللئى يريح^(٣)

أي أن عقله بعد رحيل محبوبته لم يقارب العودة إليه، لا أنه عاد، لأن عودة عقله إليه مهما تكن عسيرة لا تنفك والصورة الغزلية التي يقصدها:

٢- وقال المراهب منتقد:

وإذا تمشى إلى جاراتها لم تكذب بل حتى تنهر^(٤)

(٢) سورة الزمر ٥٢

(٤) اللعنات ١/٨٩

(١) سورة النور ٣٩-٤٠

(٣) الأمان ١/١٣٩

أى أنها ذات جسد مبتلى وذات نعيم ، فإذا مشى من دارها إلى دار جاراتها تلاحق نفسها سريعاً ، وأدركها الإحياء قبل أن تصل .

٣- وقال ذو الرمة :

إذا غيّر الشأى المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب ثبة يبرح^(١)

يريد أنه إذا تغير كل محب فإن حبي لم يقارب الضعف والتغير ، وهذا أدل على ثبات حبه من أن يقول : لم يبرح حبها قلبي ، لأنه قد يكون باقياً في قلبه وهو ضعيف أو قريب من الزوال ، ولا يطاوعنا الأسلوب إذا أردنا أن نفهم التثبيت على أن الثبات ثابتاً فنقول إن حبه قلبه كما ذهب الفراء أو الأزهرى ، لأن المعنى يصير حينئذ : إذا تغير المحبون تغيرت وهذا غير ما قصده الشاعر .

٤- وقرأ أبو علي الفراء على أبي بكر بن دريد :

وقد لان أيام اللوى ثم لم يكد من العيش شيء بعدهن يلين^(٢)

فهو يصف الحياة في أيام اللوى باللين ، ويصفها بعد أيام اللوى بأنها قاسية جافة لم تقرب من اللين ، ولا يريد أنها لانت فعلاً مهما يكن اللين ضعيفاً ، لأن هذا يتنافى وما يريده الشاعر من تصوير ضيقه بالحياة بعد أيام اللوى .

٣ - النتائج

تبين من الآيات القرآنية الكريمة ومن النصوص الشعرية مايلي :

١- كاد المثبتة تدل على مقاربة العمل والدنو من القيام به ، ولاندل على القيام به في أية

صورة من الصور .

٢- أما كاد المنفية فلإنها تنفى ~~التعرب~~ من العمل ، ولهذا فإن الخبر المتنى بعدها أدل على البعد من الخبر المتنى بدونها .

فقولنا : (ماكادت الطائفة تصل) أبعد في نفي وصولها من قولنا : (ماوصلت الطائفة) ، وقولنا : (لم تكد الثمرة تنضج) أبعد في نفي النضج من قولنا : (لم تنضج الثمرة) .

وهذا يبطل ماذهب إليه الفراء والأزهري في قولهما : إنك إذا قلت : ماكدت أبليغ إليك نعمناه أنك قد بلغت ، ويؤكد ماذهب إليه الأخفش وغيره في فهم مابعد كاد المنفية على أنه أبليغ في نفي الخبر منه بغيرها .

لهذا صح أن نقول : ماكادت الساعة تدق العاشرة حتى ازدحمت القاعة بالحاضرين ، ونحن نريد أنهم ملأوها قبل تمام الساعة العاشرة .

ولكن لا يصح أن نعبّر بهذه الجملة ونحن نريد أنهم ملأوا القاعة بعد تمام العاشرة مباشرة .

٣- أما دخول النفي على خبر كاد نحو (كاد لاينهض) ، فلأننى لم أجده في نص يعتمد به ولكن بعض النحاة أجازوه وإن كان القياس لا يمتنع .

والمعنى حينئذ أنه قارب ألا ينهض ، فالتنى هنا منصوب على النهوض لا على مقاربة النهوض . والفرق بين ما كاد ينهض وكاد لا ينهض ، أن الجملة الأولى تنفى المقاربة من النهوض ، على حين أن الجملة الثانية تقارب نفي النهوض ، ولهذا كان النفي في الجملة الأولى أوغل من النفي في الجملة الثانية .

كذلك الفرق بين قولك : لم أكد أصدق هذا الخبر ، وقولك : أكاد لا أصدق هذا الخبر ، أنك في الجملة الأولى نفيت قريتك من تصديق الخبر ، أى أنك تستبعد امتناعا ، لكنك في الجملة الثانية قريت من عدم تصديقه ، أو أنك في شأنه بين التصديق والتكليب ، ومعنى هذا أن الخبر المتنى ينفى يسبق كاد ، أو يكاد أبعد من الخبر المتنى بنفى يحىء بعدهما .

استكمال القول في أسلوب « كاد » النافية^(١)

قال ابن الحاجب في الكافية :

والثاني (كاد) تقول : كاد زيد يخرج ، وقد تدخل (إن) (أي على الخبر) ، وإذا دخل النفي على (كاد) فهو كالأفعال على الأصح ، وقيل يكون للإثبات ، وقيل يكون في الماضي للإثبات ، وفي المستقبل كالأفعال تمسكا بقوله تعالى : ﴿ وما كاد يفعلون ﴾ ويقول ذو الرمة :

إذا غير الشئ المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

فقول ابن الحاجب هذا يدل على أنه هو وسائر النحاة لم يقطعوا برأى واحد في خبر (كاد) للمسبوقه بنفى من حيث نفيه أو بالقرائن ، بعد أن فند ما اشتهر من أن نفي (كاد) إثبات ، وإثباتها نفي ، فقال في شرحه للكافية :

قال بعضهم في (كاد) إن نفيه إثبات ، وإثباته نفي بخلاف سائر الأفعال : أما كون إثباته نفيا فإن أرادوا به أنك إذا قلت : (كاد زيد يقوم) ، وأثبت الكود أي القرب ، فهذا الإثبات نفي ، فهو غلط فاحش ، وكيف يكون إثبات الشيء نفيه ؟ ، بل في (كاد زيد يقوم) إثباته القرب من القيام بلا ريب ، وإن أراد منه أن إثبات (كاد) دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق ، لأن قربه من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل (أي الخبر) منك ، إذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذا في الفعل ، لا قريبا منه .

وأما كون نفيه إثباتا فنقول أيضا : إن قصدوا أن نفي الكود أي القرب في (ماكدت أقوم) إثبات لذلك المضمون فهو من أفحش غلط ، وكيف يكون نفي الشئ إثباتا ؟ ، وكذا إن أرادوا أن نفي القريب من مضمون ذلك الخبر إثبات لذلك المضمون ، بل هو أفحش ، لأن نفي القرب من الفعل أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه ، فإن (ما قرب من الضرب) أكد في نفي الضرب من (ما ضربت) .

(١) بحث الأستاذ الشيخ عطية السوالحيب عضو المجمع

بل قد يحى مع قولك : (ما كاد زيد يخرج) قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفاء القرب منه ، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه ، وانتفاء القرب منه ، ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر ، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد ، فلا يكون إذن نفي (كاد) مفيد لثبوت مضمون خبره ، بل المفيد لثبوته تلك القرينة ، فإن حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر (كاد) بعد انتفائه كما في قوله تعالى : ﴿ فلبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ أي ما كادوا يذهبون قبل ذبحهم ، وما قربوا منه إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من نعتهم في قوله : ﴿ اتخذنا هزوا ﴾ (ادع لنا ربك يبين لنا ماهي) ، ﴿ ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ﴾ ، ﴿ ادع لنا ربك يبين لنا ماهي ﴾ وهذا اتعنت دأب من لا يفعل ، ولا يقارب الفعل أيضا .

وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك : (مات زيد ما كاد يسفر) قلنا : بقي مضمون خبر كاد على انتفائه ، وعلى انتفاء القرب منه ، كما في قوله تعالى : ﴿ لم يكدر يراها ﴾ (وقول ذي الرمة : إذا غيز النأي المحبين ... (البيت) ، إذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصره أو على انتفائه . انتهى . قوله في التثنية والاعتماد على القرينة في نفي خبر كاد المنفية ، أو إثباته .

وجاء في اللسان نقلا على ابن الأنباري أنه قال :

وتكون (كاد) صلة للكلام ، أجاز ذلك الأخفش وقطرب وأبو حاتم ، واحتج قطرب بقول الشاعر « وهو زيد الخيل » :

سريع إلى الهيجاء ذاك صلاحه فما إن يكاد قرنه يقتنفس

ومعناه : ما يتنفس قرنه ، وقال حسان :

وتكاد تكسل أن تجيء فراشها في جسم خروبة وحبن قوام

(الخروبة : الشابة الجسيمة المحسنة الخلق)

معناه : وتكسل ، وقوله تعالى : ﴿ لم يكدر يراها ﴾ معناه : لم يرها ، ولم يقارب ذلك ، وقال بعضهم وآباها من بعد أن لم يكن يراها من شدة الظلمة ، وانتهى ما جاء في اللسان .

راء العلماء في بعض الآيات المشتبهة على «كاد» المنفية :

١- الآية الأولى : قوله تعالى : ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ .

قال ابن يعيش : اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية : فمنهم من نظر إلى المعنى وأعرض عن اللفظ ، وذلك أنه حمل الكلام على نفى المقاربة ، لأن (كاد) معناها قارب فصار التقدير لم يقارب رؤيتها ، وهو اختيار الزمخشري ، والذي شجعه على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله : ﴿ ظلمات يعضها فوق بعض ﴾ ومنهم من قال : التقدير لم يرها ولم يكد ، وهو ضعيف ، لأن (لم يكد) إن كانت على بابها فقد ينتقض أول الكلام بآخره ، وذلك أن قوله : (لم يرها) يتضمن نفى الرؤية ، وقوله : (لم يكد) فيه دليل على حصول الرؤية ، وهما متناقضان . ومنهم من قال أن (يكد) زائدة ، والمراد لم يرها ، وعليه أكثر الكوفيين (ونقل أبو حيان عن المبرد والضراء أنه لم يرها إلا بعد الجهد) .

ثم قال : والذي أراه أن المعنى أن يراها بعد اجتهد ويأْس من رؤيتها ، والذي يدل على ذلك قول تأبط شرا :

فأبّت إلى فهم وما كدت آفياً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

والمراد : ما كدت أموب ، كما يقال : سلمت وما كدت أسلم ، ألا ترى أن المعنى أنه آتب إلى فهم وهي قبيلة ، ثم أخبر أن ذلك بعد أن كاد لا يثوب ، والله ذلك أن (كاد) دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر ، كما دخلت (كان) لإفادة الزمان في الخبر .

ودليله على أن يراها تنظيره بيت تأبط شرا ، وتأبط شرا من الشعراء الذين يحسح بكلامهم وفي التنظير نظر ، لأن في البيت قرينة ليست في الآية ^(١) .

(١) لكن إذا اعتبرنا ما قاله ابن يعيش أنه رأها بعد اجتهد ويأس من رؤيتها كانت قرينة لاختلاف زمن المقاربة من الرؤية عن زمن الرؤية نفسها ، إذا اعتبرنا ذلك من التنظير صحيحا ، لأنه يراها بعد أن لم يكن يواها .

٢ - الآية الثانية قوله تعالى : ﴿ ويسقى من ماء صديد يتجرعه ولا يكاد يسيغه ﴾

قال ابن جرير في تفسيره ج ١٣ ص ١٣١ :

(يتجرعه) يتحساه (ولا يكاد يسيغه) يقول : ولا يكاد يزدوده من شدة كراهيته ، وهو يسيغه من شدة العطش ، والعرب تجعل (لا يكاد) فيها قد فعل وفيها لم يفعل ، فأما ما قد فعل فممنه لأن الله جل ثناؤه جعل لهم ذلك شرابا ، وأما ما لم يفعل وقد دخلت فيه (كاد) فكتوله : « حتى إذا أخرج يده لم يكذب يراها » فهو لا يراها . وينحو الذي قلنا من أن قوله : « لا يكاد يسيغه » وهو يسيغه جاء الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله : ﴿ ويسقى من ماء صديد يتجرعه ﴾ فإذا شربه قطع أمعاءه حتى يخرج من دبره ، ويقول عز وجل : ﴿ وسقوا ماء حميمًا مقطوع أمعاءهم ﴾ ويقول : ﴿ وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه بئس الشراب ﴾ انتهى .

والدليل على أن الإسافة قد ثبتت بعد (كاد) المنفية الحديث الشريف ، والآيتان الكريمتان بعده . وكلها تعد قرائن .

قال أبو البقاء في الكليات ص ٢٩٩ :

قال الفراء : (لا يكاد) يستعمل فيها يقع وفيها لا يقع : وما يقع مثل قوله تعالى : « ولا يكاد يسيغه » وما لا يقع مثل قوله تعالى : « لم يكذب يراها » .

وما نقله عنه أبو البقاء هنا في قوله تعالى : « لم يكذب يراها » . مخالف لما نقله أبو حيان عنه وعن المبرد من أنه لم يرها إلا بعد جهد ، ولم يعرف أى التقليل هو الصحيح ، لأن الآية محل اضطراب للآراء كما قال ابن يعيش فيها سبق .

وقال صاحب الكشف : دخل (يكاد) في ﴿ ولا يكاد يسيغه ﴾ للمبالغة ، يعنى لا يقارب ، فكيف تكون الإسافة ، وكأنى به يغفل الحديث والآية السابقة التي احتج بها ابن جرير على أنه يسيغه .

ومن أجل هذا كان رأى ابن جرير أربح ، لقوة ما احتج به ، ولوفاقة الفراء له .

٣- الآية الثالثة من قوله تعالى على لسان فرعون: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ .

قال البيضاوى: «ولا يَكَادُ يُبِينُ» الكلام، لابه من الرتبة^(١)، فكيف يصلح للرسالة؟ وقال زاده في حاشيته على تفسير البيضاوى: وإنما عابه بما كان عرقه به في الابتداء، فإن موسى عليه الصلاة والسلام مكث عند فرعون زمانا طويلا، وكان عليه الصلاة والسلام في لسانه حسنة حينئذ، فوصفه فرعون بما عهده عليه تدويرا لضعفه الذي كانوا علموه من قبل ذلك (أى أن من قبل أن يسأل موسى ربه عز وجل أن يزيل الرتبة من لسانه بقوله: ﴿إِحَالْ عَقْدَةَ مِنْ لِسَانِي يَمْقُتْهُو قَوْلِي﴾) فجواب الله سؤاله بقوله: ﴿قَدْ أُوتِيتَ بِذَلِكَ يَا مُوسَى﴾، فكيف عابه فرعون بتلك الرتبة؟

لهذا قال أبو حيان: وقال فرعون (ولا يَكَادُ يُبِينُ) الذى بحث، ألا ترى إلى ناظره الرد عليه، وإفحامه بالحجة والأنبياء عليهم الصلاة والسلام كلهم بلغاء (البحر).

هذا إلى قول لقراءة: ولد يكون (أى يكاد) للاستبصار، وإفادة أن الخبر لم يقع إلا بعد الجهد، وبعد أن كان بعيدا في الظن أن يقع، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ أى يعطى في التكلم، ولا يتكلم إلا بعد الجهد والمشقة، لابه من الرتبة. (الكليات).

• • •

رأى لأحد العلماء في (كاد) ذكره أبو حيان معناه في تفسير البحر:

فقال في ٦ ص ٤٦٢: وقال ابن عطية ما معناه: إذا كان الفعل (أى الخبر) بعد كاد منفيا دل على ثبوته نحو: (كاد زيد لا يقوم)، أو مثبتا دل على نفيه نحو: (كاد زيد يقوم)، وإذا تقدم النفي على (كاد) احتمل أن يكون منفيا، تقول: (المفلوج لا يكاد يسكن) فهنا تضمن نفي السكون، وتقول: (رجل نصرف لا يكاد يسكن)، فهذا تضمن إيجاب السكون بعد جهد. انتهى. قال ذلك أبو حيان ولم يعلق عليه، والظاهر أنه ارتضاه،

(١) الرتبة (بالهمزة) حسنة في اللسان، وهي خريزة تكثر في الأشراف، وقبل إذا عرضت قلبي تردده كلمة، ويسبقه نفسه، وقيل بهم في غير موضع الإتيان، يقال منه: ردت رجعا يابا، ذهب، فهو ردت وهو ردت. (المصباح)

لأنه رأى مقبول في جملته ، غير أن قوله : إذا كان الفعل بعد (كاد) منفيًا دل على ثبوته ، نحو (كاد زيد لا يقوم) ، قوله هذا مخالف لما قاله ابن يعيش وأبو البقاء والراغب من أنه لا فرق بين أن يكون حرف النفي متقدما على (كاد) أو متأخرا عنه ، كما جاء في المذكرة السابقة ، وعلمنا من كلام الرضوي في هذه المذكرة أن الحكم بثبوت الخبر أو نفيه للقرينة المرافقة للتركيب ، أما ظاهر كلام ابن عطية في قوله : (كاد زيد لا يقوم) أن زيدا متلبس بالقيام ، وأن هذا القيام في التركيب مقيد (بكاد) للدلالة على مقاربة انقطاعه . وهذا الرأي انفرد به ابن عطية ، ولم أجده لغيره ، والصحيح أن الممول عليه في ذلك إنما هي القرينة .

خلاصة هذه التكملة

١- من قال : إثبات (كاد) نفي إن قصد نفي المقاربة فهو مخطئ* ، وإن قصد نفي مضمون خبرها فهو مصيب .

٢- ومن قال : نفي (كاد) إن قصد إثبات المقاربة فهو مخطئ* ، وإن قصد إثبات مضمون خبرها فهو مخطئ* أيضا ، ما لم تقم قرينة تدل على ثبوته في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه كما في قوله تعالى : ﴿ فلنحوها وما كادوا يفعلون ﴾ وكما في الآية الثانية ، وببيت تأبط شرا ، أو على ثبوته من دليل آخر كما في الآيتين الثانية والثالثة .

فإن لم تقم قرينة ، ولا دليل بقى مضمون خبر (كاد) على انتفائه وانتفاء القرب بكقوله : (مات زيد ، ولم يكذ يَسَافِر) وكقوله تعالى : ﴿ فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا ﴾ أي حديثا يوعظون به وهو القرآن ، فإنهم لو فهموه وتدبروا معانيه لعلموا أن الكل من عند الله سبحانه وتعالى ، أو حديثا ما جعلوا بمنزلة البهائم ، أو أحادثا - من صرف الدهر وتغيره حتى يعلموا أن له فالله حقيقيا بيده جميع الأمور ، فيؤمنوا أن كل ما يصيب الإنسان هو من عند الله .

٣- أجاز جمع من العلماء أن تجيء (كاد) صلة للكلام منية أو منفية . وبعد ، فهذا الملحق يتم القول في (كاد) مقرونة بحرف النفي أو سابقة له ، أو مجردة منه سابقا أو لاحقا .

والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

جواز قولهم : « ما كنت أدخل حتى استقبلني رب البيت بالترحاب »^(١)

قرار للجنة والمجلس رأى المؤتمر إعادته إلى اللجنة

(يشيع في أقوال المعاصرين هذا القول وأمثاله مما تنأى فيه (حتى) بعد خبر «كاد» المنفية. وترى اللجنة أن هذا الأسلوب صحيح، على أنه يقوم على ادعاء؛ لأن معناه أن الترحيب لقوته قد قارن الدخول).

(هـ) صدر مجلس المجمع في الجلسة الخامسة والمشرين من الدورة الحادية والأربعين، ولما عرض على مؤتمر المجمع في الجلسة الثامنة من نفس الدورة، رأى أن تعيد اللجنة النظر فيه.

١ - عرض هذا الأسلوب في أثناء مناقشة لجنة الألفاظ والأساليب للفعل (كاد) مثبتاً ومنفياً على ضوء البحوث المستطرفة التي تقدم الحديث فيها في الأسلوب السابق.

٢ - وفي بحث الأستاذ الدكتور الحقوقي المتقدم تحدث سيادته عن مثل هذا الأسلوب في النتائج التي انتهى اليها لذلك في النتيجة الثالثة مانصه :

وهذا صرح أن نقول : ما كادت الساعة تنقضي العاشرة حتى ازدحمت القاعة بالحاضرين، ونحن نريد أنهم ملأوها قبل تمام العاشرة . . ولكن لا يصح أن ندير جهه الجلسة ، ونحن نريد أنهم ملأوا القاعة بعد تمام العاشرة مباشرة . .

٣ - اتجهت اللجنة في توجيه هذا الأسلوب إلى أنه يقوم على نوع من المبالغة بادعاء أن الترحيب ملا في العبارة التي معنا كان لقوته وحرارته مقارناً للدخول المتكلم ، فالتفت بعد المناقشة إلى القرار التالي :

« ما كنت أدخل حتى استقبلني رب البيت بالترحاب »

«يشيع في أقوال المعاصرين هذا القول وأمثاله مما تنأى فيه (حتى) بعد خبر (كاد) المنفية. وترى اللجنة أن هذا الأسلوب صحيح على أنه نوع من المبالغة ، لأن معناه أن الترحيب لقوته ، قد قارن الدخول » .

وقد أوصى المجلس بأن يستبدل بكلمة «المبالغة» في القرار كلمة «الادعاء» .

وانظر ما تقدم في مسألة «كاد الأمر لا يتم» والبحوث المرافقة لها .

جواز قولهم : « سار عبر البحار » ، أو : « الصحارى »^(١)

كان النصر حليف العرب في مآزكهم عبر التاريخ

(تجرى الأقلام في لغة العصر بمثل هذين التعبيرين ، وقد درستهما اللجنة ، وانتهت إلى أنهما جائزان صحيحان : أولهما : على الحقيقة ، والثاني : على المجاز بتشبيه زمن التاريخ بالمسافة البعيدة التي يقطعها المسافر ، أما لفظ « عبر » فهو ظرف حل محل المصدر) ..

(٥) صدر في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وفي الجلسة الخامسة والعشرين من الدورة نفسها وفيها بل البيان الخاص بالموضوع :

(١) تقدم المرحوم الأستاذ الشيخ الصوالى بمذكرة عرض فيها طعن الأسلوبين إلى لجنة الألفاظ الأساليب لمذكر الدلالات المختلفة للفظ (عبر) ، ثم انتهى إلى أن الأسلوبين صحيحان ، يجرى أولهما على الحقيقة ، أما ثانيهما فهو حل المجاز ، ولفظ (عبر) فيهما مصدر يعرب حالاً حل تأويله باسم الفاعل .

(٢) انتهت اللجنة في أثناء مناقشة المسألة إلى استحسان أن يكون (عبر) ظرفاً حل محله المصدر ، وقال الأستاذ الدكتور أليس بأن اللفظ فيها يبدو مترجم عن كلمة Across الإنجليزية ، وهذا ما يرجع اعتباره ظرفاً .

٣ - تقدم الأستاذ علي النجدي ناصف بمذكرة مستطيلة جعلها ملحقاً بمبحث المرحوم الشيخ الصوالى . وله انتهى فيها إلى إقرار الأستاذ الصوالى رحمه الله حل إعراب (عبر) حالاً ، وزاد وجهاً آخر هو أن يكون اللفظ ظرفاً نائب عنه المصدر ، وهو ما تهيئه اللجنة في فصولها وإقوال طليتها .

٤ - ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى التوافق التالي :

سافر عبر البحار أو الصحارى

كان النصر حليف العرب في مآزكهم عبر التاريخ

تجرى الأقلام في لغة العصر بمثل هذين التعبيرين ، وقد درستهما اللجنة فانتبت إلى أنهما جائزان صحيحان : أولهما على الحقيقة والثاني على المجاز بتشبيه زمن التاريخ بالمسافة البعيدة التي يقطعها المسافر .

أما لفظ (عبر) فيهما فهو : إما ظرف حل محله المصدر ، وإما حال حل التأويل باسم الفاعل .

- ومع هذا :

١ - سار عبر البحار أو الصحارى • المرحوم الأستاذ الشيخ الصوالى

٢ - ملحق بمبحث المرحوم الأستاذ الشيخ الصوالى عن قولهم : سار عبر البحار أو الصحارى . للاستاذ علي النجدي ناصف .

بحث قولهم :^(١)

- (١) سار عبر البحار أو الصحارى .
(٢) لو تتبع معارك العرب عبر التاريخ لرأيتهم كانوا هم المستعمرين في كل حروبهم .
وذلك على ضوء ما نصبت عليه اللغة وقرره النحاة .

لفظ (العَبْر) - قال الراهب في المفردات : أصل (العبر) تجاوز من حال إلى حال ، فلما
(العبور) فيخصص بتجاوز الماء ، إما بسباحة أو سفينة أو على بعير أو قشطرة ، ومنه عَبْرُ
النهر لجانبه حيث يعبر إليه أو منه .

واختصاص الراهب العبور بتجاوز الماء غير مسلم ، فقد قال ابن منظور : " عبرت النهر
والطريق أعبره عبرا وعبورا ، إذا قطعته من هذا الجب إلى ذلك الجب " ، وفي هذا القول تسوية بين
المصدرين (العبْر والعبُور) وقال : وعبر الوادي ، وعبره الأنهيرة عن كراج : شاطئه .
وناحيته .

وفي الأساس : القُرأت يضرب العبرين بالزبد ، وهما شاطئاه .

ثم قال ابن منظور : - وعبر السفر عَبْرًا : شقه ، من اللحائي (شقه) أى قطعه ،
بديل ماينك عن التاج :

وفي التاج : والسفر بلاهاء : قطع المسافة البعيدة ، والجميع أسفار .

• • •

وإذا كان (العَبْرُ) في كلام العرب هو شق السفر ، أى : قطعه ، والسفر هو قطع المسافة
البعيدة ، يكون العبر إذن هو قطع المسافة البعيدة .

وبناء على هذا يكون التركيب الأول صحيحاً جارياً على الأسلوب الحقيقي ، ولفظ
(عَبْرٌ) فيه مصدر متكرر مؤول باسم الفاعل (عابرا) يعرب حالا وهكذا شأن كل مصدر
يقع حالاً أن يؤول باسم فاعل على ماذهب إليه سيبويه والجمهور .

(١) بحث الاستاذ الشيخ عطية الصوالحي - عضو الجمع .

واستظهر ابن هشام وقوع المصدر حالا باطراد ، وفي هذا يقول ابن مالك في الخلاصة :
ومصدر منكر حالا يقطع بكثرة كثرة زيد طلوع .

وهو التركيب على هذا التوجيه : سار عابرا ، أى قاضا المسافات البعيدة في
البحار أو الصحارى .

• • •

أما التركيب الثانى فصحيح أيضاً لكنه جار على أسلوب الامتعار المكنية المبينة هنا على
تشبيه زمن التاريخ السحيق بالمسافة الطويلة البعيدة التى يقطعها العابر تشبيها مضمرا فى
النفوس بجامع الامتداد والبعد عن طى لفظا . المشبه به والرمز إليه بئىء من لوازمه وهو (عبر)
بمعنى عابر وإنشائه التاريخ تهييل ، ويعربه حالا كما فى التركيب الأول .

هذا ، وقد استعمل العرب الفعل (عبر) لقطع الزمان فقالوا فى دعائهم : (اللهم اجعلنا
من يعبر الدنيا ولا يعبرها) أى من يعبرها ولا يموت . ريمأ حتى يرضيك بالطاعة ، ذكر ذلك
صاحب اللسان ثم قال : يقال : عبر فلان ، إذا مات فهو عابر ، كأنه عبر سبيل الحياة ،
وعبر القوم ، أى اتوا وأنشد ابن الأعرابي :

فان نعيم فإن لنا نسياناً^(١) وإن نعيم فنحن على نلور

يقول : إن نعيم ، أى تمت فلنا أشباه وأمثال ، وأن نعيم ، أى نبق فنحن على نلور جميع
نلور ، أى كائناتنا قد نلورنا أن نموت ، لا يد لنا من ذلك .

إذن ليست الامتعار هنا نابية ولا مبتذلة .

والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(١) البات : جمع لة ، قال الجوهري : الهاء (قوله) عوض من الهزة الداعية من وسطه قال وهو ما أخلت ،
موت كده ومه ، وأصلها (فعله) من اللامعة وهى المرافقة .

ملحق

بالبحث الذى كتبه المرحوم الأستاذ الصوالخى عن قولهم : سار عبر البحار أو الصحارى

انتهى الأستاذ - يرحمه - الله فى بحثه إلى أن كلمة «عبر» فى نحو قولهم : «سار عبر البحار» مصدر متكرر مؤول باسم الفاعل «عابرا» ، يعرب حالا ، ثم قال : «ومعنى التركيب على هذا التوجيه : سار عابرا ، أى قاطعاً المسافات البعيدة للبحار» .

وإعراب «عبر» حالا بعد تأويلها باسم الفاعل (عابرا) - إعراب صحيح ، وهى حينئذ متكررة ، وإن كانت فى العبارة المذكورة مضافة إلى معرفة ، ذلك لأنها أصبحت بالتأمل غير دالة على معناها المصدري ، أى مجرد حدوث العبور ، ولكنها دالة على معناها الوصفي أى حدوث العبور وفاعله ، شأن كل الصفات ، فهى مصدر لفظاً ، واسم فاعل معنى ، واسم الفاعل لا يتعرف حين يضاف إلى معرفة ، ولو كان اسم فاعل بالتأويل .

من شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿وَأَسْمُوا بِاللّٰهِ جِهْدَ آيَاتِهِمْ﴾ ، وقول العرب : هذا رجل حسبك من رجل ، فجهد مصدر جَهَدَ ، أى جَدَّ وبلغ المشقة ، وهو فى الآية مؤول بجاهدين ، وحسبك فى العبارة اسم مصدر من أحسبى ، الشيء ، أى كفاييه ، وهو - كما يقول ابن يعيش - مؤول . بمعنى كاف . وجهد حال ، وحسب نعت لئكرة ، وكلناه ما مضافة إلى ضمير .

بقى أن اسم الفاعل حين لا يراد به التثبوت يدل على معنى المضارع الذى اشتهق معه من أصل واحد ، فعالم فى قوله تعالى : ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ معناه يعلم ، والتثيق فى قوله : ﴿هَدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾ معناه اللين يتقون .

ويزيد العبارة وضوحاً فى الذهن ، وقبولاً فى الذوق أن الفعل لا يلد له من زمان يقع فيه ومكان يحتويه . وإذا تكون كلمة عبر بمعنى عابر تؤدى معنى يعبر . لا يمنعها من ذلك أن

دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالاته على المكان ، لأن دلالاته على الزمان آتية من طريق الصيغة والزوم معا ، ودلالاته على المكان آتية من طريق الزوم فقط .

نعم لا يمنع هذا التفاوت في الدلالة أن يدل عبر معنى عابر على معنى يعبر ، لأن المقام ليس مقام مفاضلة وترجيح بين الداليتين . إذا يكون معنى سار عبر البحار ، سار يعبر البحار في الزمان المقارن للمعبر والمكان المختار له .

بقى أن ١٤ يخطر بالبال حين النظر في هذه العبارة - أن يقال : ألا يمكن إعراب عبر فيها ظرف مكان ، فيكون معناها : سار بمكان عبور الصحاري ؟ وينبغي للإجابة عن هذا السؤال أن نرجع إلى أقوال النحاة في نيابة المصدر عن الظوف :

يقول ابن مالك :

وقد ينوب عن مكان مصدر وذلك في ظرف الزمان يكثر

ويقول الأشموني في شرح هذا البيت : « وقد ينوب عن ظرف مكان مصدر ، فينتصب انتصابه ، نحو : جلست قرب زيد ، أي مكان قريبه ، ولا يقاس على ذلك لقلبه ، فلا يقال : آتيتك جلوس زيد ، تريد مكان جلوسه : وذلك في ظرف الزمان يكثر ، فيقاس عليه . . . »

وواضح من هذا أن الأشموني يفرق بين نيابة المصدر عن الزمان ونيابته عن المكان ، فيجعل الأولى قياسا والآخرة سماعا .

وأرجح أن هذا رأى تفرد الأشموني به ، يؤيد ذلك :

١ - أنه لم يذكر أن له فيه سلفاً أو شريكاً ، ويكثر ذلك في المطولات .

٢ - وأن ابن هشام يذكر في أوضح المسالك أن الأسماء التي تعرض لدلالاتها على الزمان أو المكان تعد ظروف زمان أو مكان .

٣ - وأنه يذكر المصدر فيما يذكر من أنواع هذه الأسماء ، فيقول : النوع الثالث « ما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ، ثم أنيب عنه بعد حذفه ، والغالب في هذا النائب أن يكون مصدراً ، وفي النوب عنه أن يكون زمناً » .

٤ - وأنه لم يفرق بين نيابة المصدر عن الظرف بنوعيه ؛ وبين بقية أنواع الأسماء التي عرضت دلالتها على الزمان أو المكان ، ولا أعرف أن أحداً يذكر أن نيابتها عن الظرف سماح لقياس . ومنها مثلاً ما يكون صفة للزمان أو المكان ، ويمثل ابن هشام لهذا النوع بجلست طويلاً من الدهر شرقى الدار .

٥ - وأنه لا ابن هشام في أوضحه ، ولا الشيخ خالد في شرحه له ، ولا الشيخ يس في حاشيته على الشرح ، ولا السيوطي في الجمع فرقوا بين نيابة المصدر عن ظرف الزمان ، ونيابته عن ظرف المكان ، إلا بأن الأولى كثيرة والآخرة قليلة . وكأني بهم يرون أن نيابة هذه الأنواع ومنها المصدر عن الظرف بنوعيه ، ليست مجال شك ولا خلاف .

٦ - على أن الشيخ الصبان قد نقل في التعليق على رأى الأشموني . ردأً عليه فقال : قوله : ولا يقاس على ذلك نقله ، قال سم : لك أن تقول : هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وذلك مقيس عند الناظم ، إذا كان المضاف إليه غير قابل لنسبة الحكم إليه كما هو ، إذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدرى ، فلم يحكم على هذا بأنه غير مقيس ؟ .

وجعل المثال الذي أنكره الأشموني من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه هو نفسه قول ابن هشام : ما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أنيب عنه بعد حذفه . وإذا كان هذا قياساً عند ابن مالك فهو كذلك قياساً عند ابن هشام ومن وافقه .
والخلاصة أن عبارة : صار عبر البحار أو المنحاري عبارة صحيحة على كلا التوجيهين .

جواز قول الكاتب : « فلان أحسن من ذى قبل »^(١)

(مما تجرى به الأقلام في الاستعمال المعاصر قولهم :

« فلان أحسن من ذى قبل »

وقد درست اللجنة هذا التعبير ، فتبين لها أن الأصل الصحيح فيه أن يقال : (فلان أحسن منه قَبْلُ) .

وترى اللجنة أن (ذى) هنا يمكن أن تكون اسم موصول مبرأ على لغة طي .

والكلام على حذف مضاف ، والتقدير : حال فلان أحسن من التي قبل .

وعلى ذلك قررت اللجنة أن هذا التعبير جائز في الاستعمال .

(١) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، وفي الجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الدورة نفسها ، وفيها على البيان الخاص بالموضوع :

١- قدم الأستاذ حل التجدي ناست مذكرة إلى لجنة الألفاظ الأساليب بعنوان : « من ذى قبل » عرض فيها ما أثر من العرب من قولهم : « فعل ذلك المشر من ذى قبل أو قبل بفتح التثاق أو كسرهما ، وفصل القول من معنى (قبل) و (ذى) ثم انتقل إلى ما شاع في لغة المصر من قولهم : « هو أحسن من ذى قبل أو تليق من ذى قبل » ، فلما كان العبارة المصرية تشبه القديم في جوهرها ، وتخالله في معناها ، ولكنها - مع ذلك - مولدة منها لأن (قبل) في المحدث تصحيف (قبل) في المأثورة . ويرى الأستاذ التجدي في توجيه هذه العبارة أن الكلام فيها على تقدير مضاف يكون هو المسند إليه . أما (ذى) فتستعمل أن تكون للإشارة أو الموصولة كما هي في لغة طي . « حلال مكان هنا لتي بمعنى صاحب .

٢- وفي أثناء عرض المسألة قال الأستاذ شوقي أمين - أنه يرى أن (ذى) هنا يمكن أن تكون زائدة ، وقد جاء ابن الأعرابي أن العرب تصل كلامها بهذا « ذو وذى » فلا يمتد بها ، كما في ماد « جرم » و « السان » ، ومن زيادة (ذا) قول المتنبي :
وكم ذا بمصر من المحسكات ولكنه ضحك كالبكاء

وقول شاعر متقدم :

كم دا رأيت بصيرا أحمى ، وأحمى بصيرا

وقول حافظ

كم ذا يكابد عاشق ويلاقى في حب مصر كثيرة المشاق

٣- ناقشت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى القرار التالي :

مما تجرى به الأقلام في الاستعمال المعاصر قولهم :

« فلان أحسن من ذى قبل »

وقد درست اللجنة هذا التعبير ، فتبين لها أن الأصل الصحيح فيه أن يقال : (فلان أحسن منه قبل) .

وترى اللجنة أن (ذى) هنا يمكن أن تكون اسم موصول مبرأ على لغة طي .

والكلام على حذف مضاف ، والتقدير : حال فلان أحسن من التي قبل .

وعلى ذلك قررت اللجنة أن هذا التعبير جائز في الاستعمال .

٤- ونع هذا : مذكرة بعنوان : « من ذى قبل » للأستاذ حل التجدي ناست .

من ذى قبل^(١)

تقول العرب : أفعل ذلك لعشر من ذى قبَل ، أو قبَل . وتقول أيضا : لا أكلمك إلى عشر من ذى قبَل أو قبَل بمعنى : افعل ذلك أولا أكلمك إلى عشر مما تشاهده من الأيام ، أى فيما تستقبل ، هكذا تقول المعالج في تفسير العبارة .

وينبغى ليزيد معناها وضوحا أن نغظر في معنى اللام المتصلة بعشر ، ثم معنى كل من ذى وقَبَل أو قبَل . فأما اللام فمعناها « إلى » ، كالتى في قوله تعالى : ﴿ كل يجرى لأجل مسمى ﴾ ويؤيد ذلك استعمال اللام قبل عشر مرة ، واستعمال إلى قبلها مرة أخرى في العبارتين المذكورتين ، وهما بمعنى واحد .

وتقدم بيان معنى قبَل أو قبَل على بيان معنى ذى ، لأن بيان معناهما أولا يحدد معنى ذى تحديدا دقيقا ، لأنها ليست نوحا واحدا .

قال في المصباح : « قبَل العام والشهر قبُولا ، من باب قَعَدَ ، فهو قابل ، خلاف أدبر وأقبل بالألف أيضا فهو مقبل ، والقبل بالضم : لهم منه . يقال : افعل ذلك لقبَل اليوم ، أى : لاستقباله » ، وقال في الأساس : « ورأيت بذلك القبَل شخصا ، وهو : ما استقبلك من نَشْر أو جَبَل » .

فمعنى المادة يدور على الاستقبال ، وكان القبَل كان في أول أمره يطلق على ما يواجه الإنسان من مرتفعات الأرض - كما يؤخذ من كلام الأساس - ثم أصبح من بعد يطلق على الزمن الذى يواجهه الناس مقبلا عليهم .

أما ذى فتستعمل في العربية على ثلاثة أوجه :

(١) اسم إشارة للمفردة .

(٢) اسم موصول مشترك ، كمن وما في لغة طليح خاصة ، مبنية على الواو ، وقد تعرب .

(٣) اسم بمعنى صاحب .

فأما التى للإشارة والموصولة فلا تصلحان هنا ، لأنها في العبارة مضافة إلى ما بعدها ، فلم يبق إلا أن تكون التى بمعنى صاحب .

إذا يكون معنى العبارة مفصلاً : افعل ذلك إلى عشر ، أولاً أكلمك إلى عشر من زمن ذى استقبال ، أى مستقبل ، وفى اللغة العصرية عبارة تشبه العبارة المأثورة فى جوهرها ، وتخالفها فى معناها وهى قولهم : هو أحسن من ذى قبل ، أو لقد تغير عن ذى قبل ، يريدون أن المتحدث عنه أصبح على حال أحسن من التى كانت قبلها ، أو تغير حاله عن الحال التى كانت قبلها .

وهى مع مخالفتها فى المعنى للعبارة المأثورة تبدو مولدة منها . وقد نشأ هذا التوليد من تصحيف كلمة قبل ، فقد نطقت ساكنة الباء ، ظناً أنها ظرف زمان . ومهد لهذا التصحيف أن قبلاً أقرب إلى الذهن وأشيع فى الاستعمال من قبل المتحركة الباء .

وقد اقتضت القبلية التى تدل عليها قبل أن تستعمل العبارة إما فى مقام يتضمن سامياً ولا حقاً ، نحو : أحسن من ذى قبل ، وإما فى مقام يتضمن تحولاً أو انشقالاً من حال إلى حال ، نحو : تغير عن ذى قبل . والآن ، هل استعمال العبارة المحدثه صحيح فى المقام الذى نقال فيه ؟ وهل هى مودبة المعنى المراد بها على وجهه ؟ والجواب عن ذلك : نعم ، . لكن يلحظ فى العبارة تقدير مضاف يكون هو المسند إليه ، ليكون تأويل العبارة مثلاً : حاله أحسن من ذى قبل ، أو تغير حاله عن ذى قبل .

أما ذى فتحتمل أن تكون التى للإشارة ، فيكون المعنى : حاله أحسن من حاله هذه قبل ، أو تغير حاله عن حاله هذه قبل ، فيكون قبل متعلقاً بمحذوف يعرب حالا . وتحتمل أن تكون الطائية الموصولة ، فيكون المعنى : حاله أحسن من حاله التى قبل ، أو تغير حاله من الحال التى قبل . ويقتضى نظم الأسلوب أن يلاحظ قبل ذى فى الحالين مضاف مماثل للمضاف المسند إليه ، يحقق معنى القبلية ، أما ذى التى بمعنى صاحب فلا مكان لها هنا لأنها إما تستعمل ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس نحو قوله تعالى : ﴿ يَخْتَصِم بِرَحْمَتِهِ مِنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ ، وقيل ليست من هذه الأسماء .

وجوه استعمال « حسب »^(٥)

(قبضت عشرة فحسب - قبضت عشرة وحسب - قبضت عشرة حسب .

يستعمل الكاتبون لفظ حسب على هذه الصور الثلاث... وترى اللجنة أنها كلها صحيحة ،
وأن معنى (حسب) مع الفاء هو لا غير ، أما معناه مع الواو فلا يكون إلا بمعنى كاف ،
وكذلك يكون معناه إذا كان بغير فاء أو واو)

(٥) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الجمع في الدورة الحادية والأربعين ، والجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة
للسما ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - كتب الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب مرضي فيها لفظ (حسب) واستعماله وأحكامه
النحوية ، ثم انتهى إلى إجازة استعمال (حسب) مستقلاً بنفسه ، ومقرولاً بالواو أو بالفاء .

٢ - تقدم المرحوم الأستاذ الشيخ عطية السوالمى بمذكرة مستفيضة فصل فيها القول عن حسب واستعماله في أنها
له النحاة ، وبعد أن أورد جملة كثيرة من أقوال أئمتهم انتهى إلى أن (حسب) في نحو قولنا: قبضت عشرة فحسب - لا يصلح
إلا مع الفاء الزائدة اللازمة ، ومعناه حيث لا غير .

٣ - ناقشت اللجنة ذلك ثم انتهت إلى القرار التالي :

« قبضت عشرة فحسب - قبضت عشرة وحسب - قبضت عشرة حسب » .

يستعمل الكاتبون لفظ حسب على هذه الصور الثلاث . . . وترى اللجنة أنها كلها صحيحة ، وأن معنى (حسب) مع
الفاء هو لا غير ، أما معناه مع الواو فلا يكون إلا بمعنى كاف ، وكذلك يكون معناه إذا كان بغير فاء أو واو .

- ومع هذا :

١ - مذكرة إيموان : قبضت عشرة فحسب ، أو وحسب ، أو : حسب

للاستاذ محمد شوقي أمين

٢ - حول قولهم : قبضت عشرة فحسب ، أو وحسب ، أو حسب

للمرحوم الأستاذ الشيخ السوالمى

حَسَبُ (٥)

يُتَعَمَلُ الْكَاتِبُونَ كَلِمَةً «حَسَبَ» عَارِيَةً مِنَ الْفَاءِ أَوْ الْوَاوِ ، وَمَقْرُونَةٌ بِهَذِهِ أَوْ بِتِلْكَ ، فَيَقُولُونَ :
فُلَانٌ صَدِيقِي حَسَبَ ، أَوْ : فُلَانٌ صَدِيقِي فَحَسَبَ ، أَوْ فُلَانٌ صَدِيقِي وَحَسَبَ .

وَقَدْ عَرَضَ النُّقَادُ لِكَلِمَةِ «حَسَبَ» فَمَتَّعَهُمْ مِنْ أَنْكَرِ دُخُولِ الْوَاوِ أَوْ الْفَاءِ عَلَيْهَا ،
وَيُبَيِّنُهُمْ مِنْ أَجَازِ دُخُولِ الْوَاوِ دُونَ الْفَاءِ .

وَبِاسْتِظْهَارِ مَا قَالَهُ اللَّغَوِيُّونَ وَالنُّحَاةُ فِي كَلِمَةِ «حَسَبَ» يَتَجَلَّى لَنَا مَا يَأْتِي :

١- حَسَبَ : اِسْمٌ مَرْبُوبٌ مَعْنَاهُ كَافٌ .

٢- يَسْتَعْمَلُ «حَسَبَ» مُفْرَدًا مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ ، فَيَكُونُ لِلْإِبْتِدَاءِ وَمِثَالُهُ : قَبِضْتُ عَشْرَةَ
حَسَبٍ ، وَلِلْوَصْفِ وَمِثَالُهُ : وَأَنْتَ رَجُلًا حَسَبٍ ، وَلِلْحَالِ وَمِثَالُهُ : رَأَيْتُ زَيْدًا حَسَبًا .

٣- حَكَمَ «حَسَبَ» الْبَنَاءَ عَلَى الْفَتْحِ ، لِانْقِطَاعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ مِثْلُ . أَوَّلُ ،
وَلَيْسَ غَيْرَ وَقَبْلُ ، وَبَعْدُ .

٤- «قَدْ» ، وَ«قَطُّ» كِلَاهُمَا بِمَنْزِلَةِ حَسَبٍ ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ مَنِهَا اسْمٌ فَعَلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى
السُّكُونِ ، وَمَعْنَاهُ . اكْتَفَى وَانْتَهَى .

٥- يَسْتَعْمَلُ «حَسَبَ» وَ«قَدْ» وَ«قَطُّ» دُونَ اقْتِرَانِ بِشَيْءٍ ، فَتَقُولُ : رَأَيْتُ زَيْدًا حَسَبًا ،
وَلَوْ هَذَا قَدْ ، وَمَالَهُ إِلَّا عَشْرَةٌ قَطُّ .

٦- قَلِمَا يَرْدُ «قَدْ» وَ«قَطُّ» غَيْرَ مُقْتَرَنَيْنِ بِالْفَاءِ .

٧- تَزَادَ الْفَاءُ فِي «حَسَبَ» فَتَقُولُ : «أَعْطَانِي دِينَارًا فَحَسَبَ» وَقَبِضْتُ عَشْرَةَ
فَحَسَبَ» وَقِيلَ فِي تَعْلِيلِ دُخُولِ هَذِهِ الْفَاءِ إِنَّهَا زَائِلَةٌ لِتَزْيِينِ اللَّفْظِ

- ٨- يعرب 'ح' حسب 'مبتدأ محذوف الخبر' ، أو خبرا محذوف المبتدأ ، وفي الصبيان
ليشار محذوف المبتدأ ، لأن حسب معناه كاف ، ولا يتعرف بالإضافة .
- ٩- إذا ساغ دخول الفاء لتزيين اللفظ ساغ دخول الواو ، إذ لا مانع .
- ١٠- يجاز للخائب استعمال 'ح' حسب 'مبنيا على الضم مستقلا بنفسه' ، أو مقترنا
بالواو ، أو بالقاء^(١) .

(١) ينظر المراجع : شرح المفصل ج ٢ ص ١٣٢ ج ٤ ص ٣٣ ، ص ١٨٥ و شرح الأسماء وحاشية الصبيان ،
والجمع في مواقع في 'و' و القاموس والبيان ، في مواد : حسب : ولة : وقت .

حول قولهم : « قبضت عشرة فحسب ، أو قبضت عشرة وحسب ، أو قبضت عشرة حسب »^(١)

سمعت من أحد الإخوان أذهى حضر مناقشة بين جماعة من المثقفين دارت حول صحة قولهم : قبضت عشرة فحسب ، مع إجازة قولهم : قبضت عشرة 'وحسب ، أو حسب ، فاقترضت هذه المناقشة بحث استعمال العرب للفظ (حسب) ، فبحثته ، ورايت في باب التصريح على التوضيح أجمع كتاب الحديث فيه ، وأن معظم الكتب الأخرى أخذته ، فاكفيت بنقل ما جاء فيه بنصه مع تعقيب عليه من أقوال بعض الأئمة لعرضه على اللجنة ومناقشته .

• • •

وقال صاحب التصريح :

ومنها لا أى من الألفاظ التى تضاف فتعرب ، وتقطع عن الإضافة مع نية من المضاف إليه فتبنى على الضم (: لفظ (حسب) بسكون السين ، ولها في العربية استعمالان :

١- أحدهما : أن تكون بمعنى كاف ، اسم فاعل « كفى » ، فتستعمل مضافة استعمال الصفات المشتقة ، فتكون نعتا لشكرة ، لأنها لم تتعرف بالإضافة حملا على ما هي بمنها ، كمررت برجل حسبك من رجل ، أى كاف لك عن غيره ، وحالا لمعرفة ، كهذا عبد الله حسبتك من رجل ، بنصب حسب على الحال من عبد الله ، أى فبالك . وتستعمل استعمال الأسماء الجائدة ، فترفع على الابتداء نحو : ﴿ حسبتهم جهنم ﴾ فحسبتهم : مبتدا ، وسوغ الابتداء به الاختصاص بالإضافة ، و(جهنم) خبره ، ويجوز العكس هو أولى ، لأن (جهنم) معرفة بالعلمية ، و(حسب) نكرة ، وتنصب اسما في نحو ﴿ فإن حسبتك الله ﴾ (فحسبتك) اسم إن ، و(الله) خبرها ، وهذا يؤيد الإعراب الأول لإعراب (حسبتهم جهنم) ، ويجوز بالحرف نحو (بحسبك) درهم (فحسبك مبتدا ، ودرهم خبره ، ولا يجوز العكس ،

لأن حسيك مختصة ، ودرهم غير مختصة ، وبهذا الاستعمال الثانى (أى إعرابه مبتدأ أو إسماً لأن) يرد على من زعم أنها اسم فعل ، لأن العوامل اللفظية نحو : (إن ، والباء) فى المقالين الآخرين لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق ، ولا العوامل المعنوية على الأصح .

٢- الاستعمال الثانى من أصل التقسيم : أن تكون (حسب) بمنزلة (لاغير) فى المعنى ، فتبقى مفردة عن الإضافة فى اللفظ وينوى معنى المضاف إليه ، و (حسب) هذه هى (حسب) المتقدمة فى الاستعمالين السابقين ، ولكنها عند قطعها عن الإضافة يحدد لها إشرافها هذا المعنى الدال على التقي وتحدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالة أو الابتدائية وينشأها على الضم بعد أن كانت معربة بحسب العوامل ، نقول فى الوصف : (رأيت رجلاً حسب) وفى الحالية (رأيت زيدا حسب) ، فحذفت المضاف إليه منهما ونوى معناه ، فبنيتا على الضم . قال الجوهري : (كأنك قلت حسبي أو حسيك ، فأضمرت ذلك ولم تنون . اهـ) وعنى بالإضمار الحذف ، فكأنه قال : فحذفت المضاف إليه منهما وأضمرته فى نفسك ، ولم تنون ، لأنك نويت معنى المضاف إليه ، فبنيتهما على الضم كقبل وبعد .

وتحدد فى الابتداء (قبضت عشرة فحسب) فحسب مبتدأ حذف خبره (أى فحسبى ذلك) . والمعنى رأيت رجلاً لاغير ، ورأيت زيدا لاغير ، وقبضت عشرة لاغير ، و الفاء الأخيرة ترتيباً للفظ ، كما تدخل على (قط) فى قولك : (قبضت عشرة فقط) انتهى

التعليق

وجاء فى المعنى من وجوه (قط) (الثانى) أن تكون بمعنى حسب .

وقد خلق الشنقى على قول صاحب المعنى : (الثانى) : أن تكون بمعنى حسب ، فقال . فى حواشى التسهيل . ولم يجمع منهم إلا مقرونا بالقاء ، وهى زائدة لازمة عندى ، وكذا أقول . فى قولهم : (فحسب) إن القاء زائدة . اهـ . (حاشية الشنقى)

(١) وقال الشنقى والأخير فى (قط) إن قط من أسماء الأفعال بمعنى الله ، وكثيراً ما تصدر بالقاء تزييناً للفظ وكأنه جزء شرط محذوف . وفى كتاب المسائل لابن السيد : وإنما صلحت القاء فى هذه ، لأن معنى أعطت درهماً فقط أعطت درهماً لما اكتملت ، فجعل القاء فيه عاطفة .

وقد نقل العلامة الأمير في حاشية على المعنى تطبيق الشد في السابق بنصه في ١٣ ص ١٥١

طبع الحلبي سنة ١٣٠٢ هـ

والشيخ الخضري لمخص في حاشية مقاله صاحب التصريح ، ولكنه زاد في إعراب (قبضت عشرة فحسب) فقال : فحسب الفاء زائدة لتزيد اللفظ ، وحسب مبتدأ حذف خبره ، أي قمعي ذاك ، أو عكسه ، أي لذلك حسبي ، وهذا أولى لأنها نكرة كما مر ، فتجيز بها من المعرفة ، وكذا في الصبيان ، ثم قال : ولا يجوز فيها غير هذين الاستعماليين انتهى .

يؤخذ من كلام التصريح السابق ، والتعليق اللاحق أن (فقط) في قولهم : (قبضت عشرة فقط) بمعنى (فحسب) في قولهم : (قبضت عشرة فحسب) .

ويؤخذ من التعليق أن (قط) لم تسمع عنهم في مثل التركيب إلا مقرونة بالفاء الزائدة اللازمة ، وأن الفاء في (فحسب) زائدة ، لأنه نظير لفظ (فقط) في المعنى ، ومن تمام التنظير أن تكون زيادة الفاء لازمة أيضا ، وهذا يرد من جواز التجرد من الفاء ، كما يرد إجازة الواو في موضع الفاء ، ويؤيد هذا الرد قول الخضري : « ولا يجوز فيها أي (حسب) غير هذين الاستعماليين » لأن الاستعماليين قولهم : (قبضت عشرة فحسب) .

يضاف إلى هذا أن اللفظ (فحسب) في التركيب : معنى (لا غير) ، (ولا غير) جملة أي لا غيرها مقبوضة ، وهذه الجملة منطوقها معنى ، ومفهومها مثبت ، أي هي مقبوضة ، وهذه معناها معنى الجملة الأولى (قبضت عشرة فتكون الثانية مؤكدة للأولى) لدفع تروهم السامع أنك قبضت أكثر من عشرة ، وعلى هذا يكون بين الجملتين كمال الاتصال عند علماء البلاغة فيمتنع العطف بالواو لهذا الاتصال المعنوي ، كما يمتنع الاستئناف ، لأن التوكيد تابع ، والتابع لا يستأنف . فمن هذا يتبين أن حسب في التركيب الأنحيز لا تستعمل إلا بالفاء الزائدة اللازمة مثل (فقط) والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

إجازة استعمال الكفاية، والكف : بمعنى الكفاية ، والكافي

(يمتنع على ألسنة المعاصرين نحو قولهم : فلان كفء أو من أهل الكفاية ، على حين أن تصوص اللغة والمجمعات في هذا المقام ، تقضى أن يقال : هو كاف أو من أهل الكفاية .

وترى اللجنة أن معنى قول القائل : هو كفء ، أو من أهل الكفاية أنه يجانس العمل ويرتفع إلى مستواه .

ولهذا ترى اللجنة أنه لا مانع من استعمال الكفء حيث يستعمل الكافي ، والكفاية حيث تستعمل الكفاية .)

(٥) صدر بالجنة المذكرة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين ، والجلسة السابعة والعشرين من مجلس الدورة لجلسها ، ولها على البيان الخاص بالموضوع :

١- كتب الأستاذ علي البجلي ناصف مذكرة عرض فيها للجنة الكفاية والكفء ، وأورد ما قاله المصنفات منها ومن لفظي الكفاية والكافي ، ثم انتهى إلى تقرير استعمال الكفاية في مكان الكفاية والكفء ، ومكان الكافي ، إلا يكن بطريق مباشرة بطريق التفسير والتأويل ، لأن معنى قولنا : هو كفء هذا السهل : أنه يجانس العمل ويرتفع إلى مستواه .

٢- ناقشت اللجنة هذا ثم أكتفت إلى القرار التالي :

ويمنع على ألسنة المعاصرين نحو قولهم : فلان كفء أو من أهل الكفاية ، على حين أن تصوص اللغة والمجمعات في هذا الكلام ، تقضى أن يقال : هو كاف أو من أهل الكفاية .

وترى اللجنة أن معنى قول القائل : هو كفء ، أو من أهل الكفاية أنه يجانس العمل ويرتفع إلى مستواه .

ولهذا ترى اللجنة أنه لا مانع من استعمال الكفء حيث يستعمل الكافي ، والكفاية حيث تستعمل الكفاية .

- ومع هذا :-

يجب أن يقال : « بين الكفاية والكفاية » وبين الكفء والكافي
للاستعلاء على التبليغ ناصف

بين الكفاة والكفاية ، وبين الكف والكافي^(١)

من الكلمات التي يقال في لغة العصر كلمة الكفاة بمعنى الكفاية ، وكلمة الكف بمعنى الكافي ، فيقال مثلا : فلان من أصحاب الكفاة في الإدارة ، أو هو كف فيه . فهل هذه الكلمات من الترادف ، أم هل بينها صلة تميز المزاجية بينها في التعبير ؟

لقد رجعت فيها إلى الأساس ، واللسان ، والمصباح ، والتاج ، فوجدت الكفاة والكف فيها مذكورتين في مادة كفاً ، والكفاية والكافي مذكورتين في مادة كفى ، إلا المصباح فقد جمع هذه الكلمات في مادة كفى ، حيث يقول :

« كفى الشيء كفاية . فهو كاف : إذا حصل به الاستغناء عن غيره ، اكتفيت بالشيء استغنيت به أو قنعت به ، وكل شيء ساوى شيئا حتى صار مثله فهو مكافئ له ، والمكافأة بين الناس من هذا ، ومنه الكفوء حل فعول ، والكفى حل فعمل ، والكف مثل القفل ، كلها بمعنى » .

وهذه خلاصة ما جاء في اللسان ، والأساس ، والتاج من الكفاة :

« والكف : النظير والمساوى ، ومنه : الكفاة في النكاح ، وهو أن يكون الزوج مساويا للمرأة في حسبها ، ونسبها ، ودينها ، وبيتها ، وغير ذلك . ومن كلامهم : الحمد لله كفاه الواجب » . أى قدر ما يكون مكافئا له . والاسم الكفاة ، وفي الحديث : « المسلمون متكافؤا صماؤم » . قال أبو عبيد : تتساوى في اللبائ والقصاص ، وليس لشريف على وضيع لقب . وفلان كف فلاتة : إذا كان يصلح لها بهلا ، وهو كف بين الكفاة » .

والمادة - كما تدل عليه جملها - تدور على معنى المساواة والصلاحية .

وهذه خلاصة ما جاء في المعاجم الثلاثة عن الكفاية :

كفى يكفى كفاية : إذا قام بالأمر ، وكفاه ذلك الأمر : أى حسبك . وفى الحديث : « من قرأ الآيتين من آخر البقرة فى ليلة كفاه » : أى أغنتاه عن قيام الليل . والكفاة : الخدم اللذين يقومون بالخدمة ، جمع كاف . وكفاه الأمر : قام فيه مقامه ، وفى حديث الجارود : « وأكفى من لم يشهد » : أى أقوم بأمر من لم يشهد بحراب ، وأحارب عنه .
والمادة - كما تدل عليه جملة ما فيها أيضا - تدور على معنى القيام بالأمر والغناء فيه .
فلذا نحن قلنا مع القائلين : فلان كفه لهذا العمل ، أو هو من أصحاب الكفاة له فالمعنى أنه يجانس العمل ويرتفع إلى مستواه ، فليس بالقرب عنه ولا اللذيل فيه .

ولما يكن هذا المعنى فى متناوله القريب معاد لا للمعنى الذى تؤديه الكفاية والكافى من طريق قاضية وباشرة ، فإنه ينشئ إليه من طريق التفسير والتأويل .

لهذا لا أرى مانعا من استعمال الكفاة حيث تستعمل الكفاية ، والكف حيث يستعمل الكافى ، حل أن تعدى كلناهما بلام التقوية ، فيقال : هو من أهل الكفاة لهذا العمل ، وهو كفه له ، فذلك ما يتطلبه معنى المعادلة والمساواة ، وقد عدى القرآن الكريم الكف بها فى قوله سبحانه : « (ولم يكن له كفوا أحد) » فى قراة حمزة .

ويؤنس فى القول بجواز هذا الاستعمال صاحب المصباح ، إذ أورد الكف فى مادة كفى التى منها الكافى ، فكأنه آنس بينهما قرابة قريبة ، تجيز جمعهما معا فى مادة واحدة .

ولا أرى بعيدا أن الكلمتين كانتا فى وقت ما من القرون الخالية كلمة واحدة ، هى الكفاية أو الكفاة ، ثم همزت المسئلة فكانت الكفاة . والكف ، أو سهلت المهمزة فكانت الكفاية والكافى . وصنيع القيومى فى المصباح يؤذن بأنه يرى الكفاية هى الأصل .

وليس القول باحتمال تردد الكفاة أو الكفاية بين الهمز والتسهيل بدعا من الكلام ، فما تزال بعض الكلمات تتردد بينها فى الاستعمال ، فى القاموس (صلى) : والصلابة ، ويهمز : الجبهة ، وفى مادة (سق) : هى : سقاة . وسقاية .

إجازة قولهم : « سداد الدين »^(٥)

(يستعمل كثير من الناس لفظ السداد في معنى قضاء الدين أو أدائه ، وترى اللجنة أن هذا الاستعمال جائز على أن السداد فيه مصدر للفعل سدَّ ، كما في ملَّ مللاً ، وسجَّل سجلاً) .

(٥) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين والجلسة السابعة والعشرين من المجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ - كتب المحرم الشيخ الصوالى مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب عرض فيها لفظ السداد ، وناقش نذ الناقلين لاستعماله في نقل سداد الدين بحجة أن كلمة سداد بالكسر تستعمل أساساً في خطأ التارورة ، وقد رد الشيخ الصوالى - رحمه الله - هذا النقد بأن فريقاً من اللذين أجاز الفتح مع الكسر في سداد ، كما استعمل السداد مجازاً في قولهم : سدا من حوز ، ثم انتهى إلى تصحيح استعمال اللفظ في هذا المقام على أنه نوع من المجاز يعمل فيه على ما أثر من قولهم : سدا من حوز .

٢ - اتجه رأى اللجنة إلى أن يوجه التصير على أن لفظ السداد فيه اسم مصدر للفعل سد ، ولكن الأستاذ عبد شوق أمين قال : يحتمل من الاكتفاء باسم المصدر أن الفعل سد بهذا المعنى لا تعرفه اللغة ، هذا إلى أن اسم المصدر ليس بياسيا ولهذا اترح أن نضيف أساساً آخر في قول اللفظ ، هو أن يكون مصدراً للفعل سد فنقول : سد سداً ، لا كما نقول : مل مللاً وسجَّل سجلاً .

٣ - انتهت اللجنة بهد ذلك إلى القرار التالي :

ويستعمل كثير من الناس لفظ السداد في معنى قضاء الدين أو أدائه .

وترى اللجنة أن هذا الاستعمال جائز : إما على أنه مصدر لسد ، كما في مل مللاً ، وسجَّل سجلاً .

وإذا على أنه اسم مصدر للفعل سد ... ومثله : كلام ، ومطلق ، وسراج ، وسليم ، في : كلم ، ومطلق ، وسرح وسلم .

- ومع هذا :

بحث : قولهم : سداد الدين

المحرم الأستاذ الشيخ عطية الصوالى

سداد الدين^(١)

بحث قولهم : (سداد الدين) بفتح السين بمعنى ما يؤدي به أو يقضى :

يستعمل موظفو المصارف هذا اللفظ بفتح السين ويجرى أيضاً في المحاكم على السنة قضائياً ومحاكى الخصوم فيها وفى خارجها ، ويدون فى سجلات أولئك ، ومحاضر هؤلاء ، كما يستعمله كثيرون فى معاملاتهم ، ولم نجد فى كتب اللغة التى بين أيدينا نصاً صريحاً يسوغ استعماله لهذا المعنى ، وليس من الممكن حمل هذه الطوائف والناس على استعماله بكسر السين (سداد الدين) على طريق المجاز ، أو استبدال غيره به : كتمضاء الدين . أو أدائه ، فحق علينا أن نتلصص وجهاً يصححه ولو على طريق المجاز المأخوذ من أقوال عدد غير كثير من علماء اللغة ، وهاكم نص ما قالوه :

١ - قال الشهاب فى شرح درة الغواص فى أوهام الخواص (ص ١٥٠) :

قال الحريرى . : ويقولون : سداد من عوز فيلحنون فى فتح السين ، والصواب أن يقال بالكسر .

قال الشهاب : قال ابن برى وهم من وجهين ، لأنه خطأ ما عدا الكسر ، وهذا يعقوب ابن السكيت سوى بينهما فى اصلاح المنطق فى باب (أفعال وفعال بمعنى واحد) فقال : يقال : سداد من عوز وسداد من عوز ، كل يقال ، وكذا حكاها ابن قتيبة فى أدب الكاتب^(٢) ، وكذا حكاها الجوهري فى الصحاح : إلا أنه زاد : والكسر أفصح . والعوز هو الحاجة ، وسداده البيلة ، ومقدار ما تدفع به الحاجة ، ومثل هذا بنصه فى كتاب (كشف الطرة عن الزرة ص ٢٨٤)

(*) بحث للأستاذ الشيخ عطية السوالحي - عضو الجمع .

(١) فى الاختصاب شرح أدب الكاتب : (فقال وقال) قال فى هذا الباب سداد من عوز ، وسداد . قال المفسر : لم يميز فى باب الحرفين يتقاربان فى اللفظ والمعنى فى السداد من العوز غير الكسر ، وأجاز هنا الفتح ، أقول ويرجع الأول إلى حكاها ابن قتيبة من ابن الأعرابي (سداد من عوز) وسداد هذا والتألفون من ابن قتيبة من ابن الأعرابي (سداد من عوز) ، والتألفون من ابن قتيبة مختلفون ، فهم من نقل عنه قوله فى باب (فقال وقال) نسب إليه الفتح والكسر ، دعمهم من نقل عنه قوله فى : (باب الحرفين يتقاربان فى اللفظ والمعنى) .

٢- وقال صاحب المصباح :

واختلفوا في سداد من عيش ، وسداد من عوز لما يرمى به العيش ، وتسد به الخلة : فقال ابن السكيت والفارابي وتبعه الجوهري بالفتح والكسر ، واقتصر الاكثرون على الكسر : منهم ابن قتيبة وثلعب والأزهري ، لأنه مستعار من سداد القارورة فلا يعير . ونقل في البارع عن الأصمعي سداد من عوز بالكسر ولا يقال بالفتح ، ومعناه : أن أعوز الأمر كله ، فني هذا ما يسد بعض الأمر .

٣- وقال صاحب التاج .

ومن المجاز : فيه سداد من عوز ، وأصبحت سدادا من عيش ، لما تسد به الخلة ، ويرمق به العيش فيكسر ، وقد يفتح ، وبما قال ابن السكيت في باب : (فعال وفعال بمعنى واحد) الفارابي وتبعه الجوهري ، والكسر أفصح ، وعليه اقتصر الاكثرون : منهم ابن قتيبة (في أحد قوليهِ) وثلعب والأزهري ، لأنه مستعار من سداد القارورة ، فلا يغير .

٤- أما صاحب اللسان فقد قال ما نصه :

الجوهري : وأما قولهم : فيه سداد من عوز ، أصبحت به سدادا من عيش ، أى ما تسد به الخلة فيكسر ويفتح ، والكسر أفصح ، ولم يذكر في هذا المعنى غير كلام الجوهري .

• • •

نصت أقوال أولئك اللغويين على أن ابن السكيت ، والفارابي ، وابن قتيبة (حاكما عن ابن الأعرابي) والجوهري ، هؤلاء جميعا أجازوا الكسر والفتح في قولهم : فيه سداد من عوز وأصبحت به سدادا من عيش ، والذي يعني هنا (سداد بفتح السين) .

والعوز في قولهم (سداد من أعوز) هو الخلة ، والحاجة — كما قاله الشهاب وغيره — وصاحب الحاجة سببه الحال ، مكروب شديد الغم والهم ، تبتدو عليه آثار اللدة والمسكنة .

والمدِين بينه وبين صاحب الحاجة شبه قوى ، فهو مضطرب العيش : يبيت في هم ، ويصبح في ذل لأن الدين عبؤه ثَقِيل ، وفيه يقول الرسول صلى الله عليه وسلم - كما رواه التيهي . . : « إياكم والدين فإنه هم بالليل ، ومذلة بالنهار » . أما همه بالليل فلأن اهتمام المدِين بقضائه ، والنظر في أسباب أدائه يسلبانه لذة منامه ، وأما مذلة بالنهار فلأنه يتذلل لغريمه لعله يحمله إلى فرصة لإيساره .

ولما كان اللّٰجِن بابا تصدّر فيه متاعب المدِين ومنقصات عيشه ، صبح أن يكون مايسد به الدين ويتقضى سدادا مجازا ، كما قيل لما تسد به الخلة سداد مجازا ، أيضا بفتح السين فيهما وإن كان المستعار منه ، وهو سداد القارورة بكسر السين ، لأن ابن السكيت ومن وافقه تصرفوا في المستعار فجأزوا فيه القتح .

وبناء على كل ماسبق يكون قولهم : (سداد الدين) بمعنى ما يؤدي به أو يتقضى صحبها والله أعلم .

وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

جواز قولهم : « تربوى » و « تَعْبَوِيَّ »

(شاع في هذه الأيام استعمال كلمة تموى في النسبة إلى تعبئة المخففة عن تعبئة ، ومن قبلها شاعت كلمة التربوى نسبة إلى التربية .

ولما كان من النحاة من يميز قلب الياء وأوًا عند النسب إلى الرباعي الذي ثانيه ساكن وآخره ياء ، سواء أكانت الياء أصلية أم منقلبة عن همزة . رأيت اللجنة - استناداً إلى هذا الرأي - أن «تعبوى» و«التربوى» صحيحان لا حرج في استعمال كليهما .

(هـ) صدر بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الحادية والأربعين، وبالجلسة السابعة والخمسين من مجلس الدورة نفسها وثانياً على البيان الخاص بالموضوع :

- ١ - كتب الأستاذ عل النجدي ناصت مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأصناف تحدث فيها عن لفظ «التعبوى» فأبوت أولاً صحة تخفيف التبعة إلى تعبئة، ثم انتهى إلى أن التعبوى منسوب إلى تعبئة، وأن هذا النسب صحيح استناداً إلى رأى من يميز قلب الياء أو قلبها وأوًا عند النسب إلى با آخره ياء وثانيه ساكن .
- ٢ - في أثناء عرض المسألة عقب الأستاذ فوق أمين بأنه لا داعي في تخرج التعبير الرجوع إلى صيا المسموع من حين أن في مسموع اللفظ ما من غير همز ، وفي المسجلات (باب الألفاظ الهالية الأخرى) «عبى تعبئة» ومقاد ذلك أن التعبوى نسبة إلى تعبئة دون حاجة إلى اصطلاح جسر هو تخفيف الميموز .
- ٣ - ناقشت اللجنة هذا ثم انتهت إلى القرار التالي :

« خرج في هذه الأيام استعمال كلمة تعبوى في النسبة إلى تعبئة المخففة عن تعبئة ، ومن قبلها شاعت كلمة التربوى نسبة إلى التربية .

ولما كان من النحاة من يميز قلب الياء وأوًا عند النسب إلى الزيفى الذي ثانيه ساكن وآخره ياء ، سواء أكانت الياء أصلية أم منقلبة عن همز . رأيت اللجنة - استناداً إلى هذا الرأي - أن التعبوى و«التربوى» صحيحان لا حرج في استعمال كليهما .

ومع هذا :

بحث بمعاون و كان نظاماً للتعبوى نظماً طبقاً على نظام الأستاذ عل النجدي ناصت .

كان نظامنا التعبوي نظاما دقيقا محكما^(١)

يكثر في هذه الأيام تداول كلمة التعبويّ فيها يذاع من أحاديث ، وما ينشر من مقالات وما يعقد من ندوات عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ . والتعبويّ هو المنسوب إلى التعبئة ، وأسّسها التعبئة ، مصدر عبأ المتاع : جعل بعضه فوق بعض ، والجيش جهّزه في مواضعه ، وهبّاه للحرب .

وهزمة التعبئة مفتوحة وما قبلها مكسور . ويقول الرضيّ في شرح الشافية عن تخفيف هذه الهمزة : إذا قصدت تخفيفها متصلة كانت أو منفصلة قُلبت ياء محضة لتعذر حلها إذ لا تحذف إلا بعد نقل الحركة ، ولا تنقل الحركة إلى متحرك ، ويتعذر التسهيل أيضا إذ تصير بين الهمزة والألف ، فلما استحال مجيء الألف بعد الكسرة لم يُجوّزوا مجيء شبه الألف بعدما « إذا تخفيف التبعة إلى تعبئة صحيح » .

ولام التعبئة ياء رابعة ، والحرف الثاني منها ساكن ، وعن النسب إلى هذا النوع من الأسماء يقول سيبويه : « فإذا كان الاسم بهذه الصفة . . أذهبت الياء إذا جئت بياء الإضافة .. فمن ذلك قولهم في رجل من بني ناجية : ناجي ، وفي أدل : أدق . . » وقال الخليل : من قال في ، تغلب تغلب ففتح مُغيّرا ، فإنه إن غير مثل يرى على ذا الحد قال : يرموى كأنه أضاف إلى يرمى ، ونظير ذلك قول الشاعر (الفرزدق ، وقيل غيره) :

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دوانيق عند الحانوي ولا نقد ؟
« والوجه الحائي » .

يتبين من هذا النص أن الخليل وسيبويه يريان حلف الياء من نحو التعبئة عند النسب إليها عوآن قلبا وإلا في الحانوي . نسبة إلى الحانية ، وهي الحانة « بخلاف الوجه ، أي أنه قلب شاذ » .

(١) بحث الأستاذ علي النجدي ناصف — عضو الجمع .

ويقول صاحب التصريح في هذه القضية : «فأما الياء الرابعة كقاض ، فكألف المقصور الرابعة من نحو مسمى وملهى ، مما ثاني ماهى فيه ساكن وألفه منقلبة عن ياء أو واو فيجوز فيها القلب والحذف ، ولكن الحذف أرجح من القلب ، بل قال بعضهم : إن القلب عند سيبويه من شذوذ تعبيرات النسب » ومثل هذا في شرح ابن عقيل ، وحاشية الخضرى عليه ، وشرح الأشموى على الألفية » ، أما صاحب الهمع فيقول عن قلب الياء أوأا في نحو التعبية : «وقد يقع ذلك في الرباعى أيضا ، فيقال : قاضوى ، لكنه شاذ» ، كأنه يرى في المسألة ما يرى الخليل وسيبويه ، ولا يوافق القائلين بالقلب .

والخلاصة أن قلب ياء التعبية واوا عند النسب إليها مختلف فيه ، وأن حذفها أرجح من قلبها ولعل مما يقرى جانب القلب ويجعله سواء هو أو الحذف أنهم يشبهون ياء نحو قاض بألف نحو مسمى من كل اسم مقصور ألفه رابعة ، وثانيه حرف ساكن . وهذا النوع من الأسماء يجوز فيه عند النسب إليه حذف ألفه ، فيقال مسمى ، ويجوز قلبها واوا فيقال : مسعوى ، ثم هم يرححون قلب الألف على حذفها إن كانت أصلية كألف مسمى ، فكأن الاسم الرباعى الذى لامه ياء نحو التعبية اسم وسط بين الثلاثى والزائد على الأربعة ، فيأخذ من المنقوص الثلاثى القلب ، ومن المنقوص الزائد على أربعة الحذف .

بقى أن ياء التعبية منقلبة عن همزة ، وياء نحو قاض أصلية . فهل يمكن أن يقال : إن ثمة فرقا بينهما في الحكم لهذا السبب ؟ لم أجد في التصريح ، ولا شرح الأشموى ، ولا شرح ابن عقيل ، ولا الهمع ، ولا في حواشى يس ، والهميدان ، والخضرى من فرق في هذا الحكم بين الياعين عند النسب إلى الاسم الذى تكون إحداهما فيه .

بل إن صنيع سيبويه في الكتاب يدل على أنه لا فرق بينهما إذ يقول في عنوان الباب الذى وردت المسألة فيه : «هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياء ما قبلها منكسر» فكلامه منصب على الياء مطلقا ، ودون تفرقة ولا تمييز .

على أنهم في النسب إلى المنقوص لا يفرقون في الحكم بين .. ما ياءه . أصلية كياء عم وما ياءه منقلبة عن واو كياء شج . فلا فرق إذا بين ياء التعبية ، وياء التربية ، وياء قاض . وإذا تكون كلمة اتعموى كلمة صحيحة لغة ، وفصيحة استعمالا لا

جواز قولهم : « كل عام وأتم بخير »

(يخطئ بعض النقاد ما يشيع من قول الناس في أعيادهم: كل عام وأنتم بخير ، بناء على أنه لا موضع للواو هنا ، والصحيح عندهم أن يقال : كل عام أنتم بخير . وقد درست اللجنة هذا التعبير وانتهت إلى أنه جائز على أن يكون كل عام مبتدأ حذف خبره ، والتقدير: كل عام مقبل وأنتم بخير، والواو حالية ، والجملة بعدها حال) .

(هـ) صدر بالجلسة الثامنة من مقرر الدورة الحادية والأربعين، وفي الجلسة الخامسة والعشرين في الدورة نفسها ، وبإيا على البهلاء الخامس بالموضوع :

١- قدم الأستاذ حل التبعي ناسف إلى لجنة الألفاظ والأساليب مذكرة في الأسلوب نكاد فيها من يشغل ذكر الواو، والتي إلى أن العبارة صحيحة مع بقاء الواو فيها على أن تكون (كل) إما فاعلا حذف فعله ، وإما ظرفا للفعل مقدر أسند إلى المخاطبين نحو تخمرون . . . أما جملة « وأتم بخير » فجملة حالية حل التقديرين . . . أو على أن تكون الواو في العبارة زائدة وقد أجاز زيادتها الكونيون والعمرون .

٢- ناقشت اللجنة هذه المسألة فأنه الركن لها إلى الإتيان عن القول بالزيادة والقول بالطرفية ، والاكتفاء باعتبار كل فاعلا حذف فعله، أو مبتدأ حذف خبره، وقال الأستاذ شوق أمين : ربما كان القول بأن (كل) مبتدأ هو الأدنى القول ، أما القول بأنها ظرف فإنه يقتضي أن يقوم الكلام على لفطنتين هما الطرف والحال دون اعتبار لركن الجملة الأساسية. وأرى أن التمييز لا يحتاج إلى توجيه ، لأنه يقوم على أبسط القواعد النحوية ، إذ تكون (كل عام) مبتدأ (وأتم) مسطوفا عليها (ويتم) خبراً .

٣- عاد الأستاذ حل التبعي ناسف لكتب مذكرة انتهى لها إلى أن إعرابه فاعلا أرجح عنه من رفعة مبتدأ ، إذ دل الاستعارة على أن الجملة الفعلية أكثر استعمالاً في اللغة العربية من الجملة الاسمية .

٤- انتهت اللجنة بهذه المناقشة إلى القرار التالي :

ويخطئ بعض النقاد ما يشيع من قول الناس في أعيادهم : كل عام وأتم بخير ، بناء على أنه لا موضع للواو هنا . والصحيح عندهم أن يقال : كل عام أنتم بخير .

وقد درست اللجنة هذا التمييز وانتهت إلى أنه جائز من وجهين :

أولهما : أن تكون (كل) فاعلا حذف فعله كتركبة الاستعمال، والتقدير يقبل كل عام وأنتم بخير ، والآخر : أن تكون (كل) مبتدأ حذف خبره ، والتقدير سيمتلئ : كل عام مقبل وأنتم بخير . وقد كتفنا الحائنين تكون الواو حالية ، والجملة بعدها حالا .

وأوصى المجلس بالاتصاف في توجيه الإجازة على أن يكون وكل عام مبتدأ حذف خبره .

ومع هذا :

١- كل عام وأنتم بخير ، للأستاذ حل التبعي ناسف - عضو اللجنة .

٢- ملحق بمذكرة : كل عام وأنتم بخير ، للأستاذ حل التبعي ناسف .

كل عام وأنتم بخير^(١)

هذه عبارة متداولة في لغة العصر ، يقولها الناس في المناسبات الحولية السعيدة ، ويدعو بها بعضهم لبعض أن تعود عليهم المناسبة التي يقولونها فيها ، وهم ناعمون بحياة طيبة . وتبدو الواو في هذه العبارة غير ذات موضوع ، وقد رآها كذلك بعض المشتغلين باللغة العربية ، فدعوا إلى حذفها ، لتصبح العبارة بعدها : كل عام وأنتم بخير ، فتكون « كل » إما مبتدأ مرفوعا ويكون خبره جملة أنتم بخير ، والعائد محذوف ، وإما ظرف زمان منصوب ومتعلقا بما تعلق الخبر به ، وهو بخير .

والواقع أن العبارة صحيحة مع بقاء الواو فيها ، على أن يقدر فعل قبل « كل » ، نحو يُقبل مثلاً لتصير العبارة بتقديره : يقبل كل عام وأنتم بخير ، فتكون « كل » فاعلاً للفعل المحذوف ، أو يقدر فعل إلى المخاطبين نحو تحيون ، لتصير العبارة : تحيون كل عام وأنتم بخير ، فتكون كل ظرف زمان متعلقاً بالفعل المحذوف ، أما جملة « وأنتم بخير » فجملة حالية على التقديرين .

وسوغ حذف الفعل هنا دلالة الحال عليه ، وقد عقد سبويه باباً لحذف الفعل حين يدل المقام عليه ، دون أن يكون دالاً على أمر أو نهي ، ومن قوله فيه : إذا رأيته رجلاً مشوجها وجهه الحاج قاصداً في هيئة الحاج فقلت : مكة ورب الكعبة حيث زُكِنَتْ أنه يريد مكة ، كذلك قلت : يريد مكة والله ، ويجوز مكة والله على قولك : أراد مكة والله ، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه : أنه كان فيها أمس ، فقلت : مكة والله أراد مكة إذ ذاك ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿ بَلِّغْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ ، أي بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً ، كأنه قيل لهم اتبعوا حين قيل لهم : ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾^(١)

(١) بحث الأستاذ على النجدي ناصف - عضو المجمع .

على أن الكوفيين والأخفش وآخرين يميزون زيادة الواو ومن أدلتهم على زيادتها قوله تعالى: ﴿وسبق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاءوها، وفتحت أبوابها، وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين﴾ بعد قوله جل ذكره: ﴿وسبق الذين كفروا إلى جهنم زمرا حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها، وقال لهم خزنتها ألم يأتكم رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم﴾ فحذف الواو من هذه الآية يشعر بزيادتها في الآية السابقة، لأنهما متقابلتان.

وعلى القول بزيادة الواو في العبارة بناء على ذلك تكون فيها مذكورا كمنحذف .
وإذا يكون صحيحا قول الناس بعضهم لبعض: كل عام وأنتم بخير ، دون أن تحذف منه الواو .

ملحق بمذكرة أسلوب « كل عام وأنتم بخير »^(١)

دارت في الجلسة الماضية مناقشة حول أسلوب « كل عام وأنتم بخير » ، لكنها لم تنته إلى نهاية يمكن الاطمئنان إليها ، لأن بعض المسائل التي تناولتها المناقشة لم تستوف حقها من البيان ، فرأيت واجباً أن أعود إلى الموضوع ، لأوضح منه ما بدا لي أنه يحتاج إلى توضيح .

تناولت المناقشة أمرين : (١) الزيادة في القرآن ، لمناسبة ما جاء في مذكرة الأسلوب من ذكر الآيتين اللتين يحتج بهما القائلون بزيادة الواو . (٢) حذف الجملة لمناسبة ما ذكر في المذكرة أيضاً من إعراب كلمة « كل » ، فاعلا لفعل محذوف أو ظرفاً متعلقاً بفعل محذوف كذلك .

١ - الزيادة في القرآن

ليس القول ، بالزيادة في القرآن محظوراً يتحرج منه ، أو ينهى عنه ، فهذه الزيادة حقيقة مقررة لم يطمسها خلاف المخالفين في القديم ، وإن يطمسها خلاف المخالفين في الحديث ، ككل قضية ثابتة يقع فيها خلاف ، وتعدد فيها الآراء ، وهي اليوم تدرس تطبيقاً على قواعد النحو في المدارس والجامعات ومنها جامعة الأزهر ثم هي مذكورة في المذكرة ، والمذكرة غير القرار تقول المذكرة عن الموضوع كل ما عندها عنه معزراً بالحجج والأسباب ، ثم يكون القرار ، بعد ذلك استنباطاً للحكم الذي تنطوي المذكرة عليه ، مصحوباً بالإشارة المجردة إلى ما جاء فيها من حجج وأسباب .

٢ - حذف الجملة

لا تكنف العربية بالاستكثار من الحذف ، ولكنها تنوعه أيضاً ، حتى لو قال قائل : إن العربية هي لغة الحذف ما كان عليه من ذلك بأس . فهي تحذف المفرد ، وتحذف الجملة الواحدة ، والجملة المتتابعة ، تحذف المفرد مضافاً حيناً ، ومضافاً إليه حيناً آخر ،

وتحذفه موصوفاً تارة ، وصفة تارة أخرى ، وتحذفه في أحوال متعددة غير هذه .
وأمسك عن التمثيل لكل أولئك لأنه ليس من الموضوع في الصميم .

وتحذف الجملة الواحدة جواباً للشرط الجازم نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْمًا فِي السَّمَاءِ ﴾ وتقدير الجواب : فافعل ، وتحذفها جواباً للشرط غير الجازم ، نحو : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمَجْرَمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا ﴾ وتقدير الجواب لرأيت أسوأ حال ترى ، وتحذفها معطوفاً عليها ، نحو : ﴿ قَتَلْنَا أَسْرَبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرْتُمْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ وتقدير الآية : فضرب فانفجرت منه ، وتحذفها جملة قول ، نحو : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنْهُ ﴾ ، والتقدير : يقولان ربنا . ولا أريد أن أمضي في التمثيل لهذا النوع من الحذف ، لذلك أمر يطول .

وتحذف الجمل المتتابعة في القصص كثيراً ، كما في قصة يوسف عليه السلام حين أرسل إليه رسول ليسأله أن يعبر رؤية الملك ، وقصة موسى عليه السلام حين سقى لاهنق شعيب ، فجماعته إحداهما تدعوه ليذهب معها إلى أبيها ليجزيه على حسن صنيعه .

والعرب لا تحذف ما تحذف جزافاً ، ولكنها تحذفه حين يكون في نحوى الكلام أو واقع الحال ما يدل عليه ، فإذا هو محذوف في اللفظ ملحوظ في الدهن . ولهذا يمكن التكلم أن يجتزى من العبارة الكاملة بذكر الظرف أو الجار والمجرور ، فيفهم السامع عنه ما يريد لحضور المحذوف في ذهنه ، مثال ذلك أن يسم زائر بالجلوس في مكان يرى المزور أن يجلس في مكان أفضل منه ، فيقول له : هنا ، أو على هذا الكرسي ، فيفهم الزائر أنه يدعوه إلى الجلوس على غير ما هم هو بالجلوس عليه

والناس حين يقول بعضهم لبعض : كل عام وأنتم بخير ، وينصبون لفظ (كل) يضمرون في مطلع العبارة فعلاً نحو تعيش ، لكنهم يجعلونه على ذكر منهم وملاحظة وهم حين يرفعون لفظ (كل) يضمرون كذلك فعلاً نحو : يقبل على نحو ما أضمرنا الفعل الذي قبله . ولا مانع أن يكون رفعه على الابتداء أيضاً ، وأن يكون المحذوف هو الخير ، والخلاف

في الإعراب هنا خلاف ليس بلى شأن ، لأنه ليس له أثر في جوهر القضية ، فالمهم أن يكون رفع « كل » في العبارة صحيحاً .

وإذا لم يكن بد من المفاضلة بين الإعرابين فإعرابه فاعلاً أرجح عندي من رفعه مبتدأ ، لأن الاستقراء يدل على أن الجملة الفعلية أكثر استعمالاً من الجملة الاسمية ، والقرآن الكريم خير شاهد على ذلك ، فما من سورة من سورته إلا فيها الجملة الفعلية أكثر من أختها الاسمية .

وقد كتب الأستاذ علي الجارم يرحمه الله بحثاً منشوراً في مجلة المجمع عن الجملة في اللغة العربية ، ذهب فيه إلى أن الجملة الفعلية أساس التعبير ، وأرجح ذلك إلى أن حياة العرب كان يغلب عليها التوجس والمفاجأة ، فكانوا لذلك يندفعون إلى ذكر الحدث قبل من وقع الحدث منه .

إذاً يكون صحيحاً رفع لفظ « كل » ونصبه على سوله من عبارة « كل عام وأنتم به خير » .

طبع بمطابع دار اخبار اليوم